جامعة 8 ماي 1945 –قالمة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد(ل.م.د) في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية و دراسات أمنية

إعداد الطالبين:

الطالب(ة): حياة مامنية

الطالب(ة): بشرى شعبان

إشراف الدكتورة:

د. وداد غزلاني

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
د. جمال منصر	عنابة	رئيسا
د. وداد غزلاني	قالمة	مشرفا ومقررا
د. رياض حمدوش	قسنطينة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2013-2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا
الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ
مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

إهداء

اهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى روح والدتي الطاهرة اسكنها الله فسيح جنانه

إلى والدي العزيز الذي غمرني بحبه وحنانه و خالتي

إلى أختي و اخوتي عزوتي و سندي

وإلى كل العائلة والأصدقاء

"بشرى"

إهداء

اهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى روح والدي الطاهرة اسكنه الله فسيح جنانه

إلى والدتي العزيزة التي غمرتني بحبها وحنانها

إلى أخواتي عزوتي و سندي

إلى كل العائلة والأصدقاء

"حيـــــــاة"

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا لهذا العمل في حلته النهائية.

نتقدم بشكرنا إلى كل من أسدى إلينا عونا في انجاز هذا العمل ونخص بالذكر.

الأستاذة المشرفة "وداد غزلاني" التي قدمت لنا العون في انجاز هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر إلى أساتذتنا الكرام بقسم العلوم السياسية بجامعة 08 ماي 1945 بقالمة.

أيضا نتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الكرام الذين تجشموا عناء القراءة والتقويم.

كما لا ننسى الفضل وتقديم الشكر لأساتذتنا عبر مسارنا الدراسي في الأطوار التي سبقت الجامعة.

حياة بشرى

بشرى حياة

خطة الدراسة

مقدمـــــة

الفصل الأول: دراسة جيوسياسية واقتصادية لمنطقة آسيا الوسطى.

المبحث الأول: دراسة مناطقية لمنطقة آسيا الوسطى.

المطلب الأول: الخصوصية الجيوسياسية لمنطقة آسيا الوسطى.

المطلب الثاني: الوضع الاقتصادي في آسيا الوسطى.

المطلب الثالث: الخصوصية الحضارية والسكانية لآسيا الوسطى.

المبحث الثاني: الإطار السياسي لمنطقة آسيا الوسطى.

المطلب الأول: بنية النظم السياسية لدول آسيا الوسطى.

المطلب الثاني: الحراك السياسي في جمهوريات آسيا الوسطى.

الفصل الثاني: الإستراتيجية الأمريكية اتجاه آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة.

المبحث الأول: المصالح و الأهداف الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى.

المطلب الأول: المساعدات الأمريكية المقدمة لآسيا الوسطى.

المطلب الثاني: المصالح و الأهداف السياسية و الأمنية الأمريكية في آسيا الوسطى.

المطلب الثالث: المصالح الاقتصادية الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى.

المبحث الثاني: الحرب على الإرهاب في صلب الإستراتيجية الأمريكية اتجاه آسيا الوسطى.

المطلب الأول: أفغانستان: طريق التوجه نحو آسيا الوسطى.

المطلب الثاني: التواجد العسكري عن طريق القواعد العسكرية الأمريكية.

الفصل الثالث: تكاليف التواجد الأمريكي في آسيا الوسطى.

المبحث الأول: صدام المصالح من وراء الإستراتيجية الأمريكية اتجاه آسيا الوسطى.

المطلب الأول: التنافس الأمريكي الروسي في آسيا الوسطى.

المطلب الثاني: القوى الإقليمية المنافسة للتواجد الأمريكي في آسيا الوسطى.

المبحث الثاني: الأطر البديلة للإستراتيجية الأمريكية اتجاه آسيا الوسطى.

المطلب الأول: التكامل الإقليمي لدول آسيا الوسطى.

المطلب الثاني: العودة إلى الأحضان الروسية.

الخـــاتمة.

مقدمة :

تميزت بيئة الحرب الباردة بصراع حاد بين القطبين المختلفين أيديولوجيا، ضمن مسار استقطاب دول العالم، وكان الهدف الأساسي من هذا الاستقطاب، الرؤية التي مفادها أن كل تقدم باتجاه الخصم، هو بمثابة كسب لمنطقة عمق استراتيجي، وفي الآن ذاته قدرة أكيدة على تطويق القطب المعادي. ولقد ولّد هذا التنافس في الاستقطاب المسنود إلى حالة من توازن الرعب، خطوطا للتقسيم تقترن بما اصطلح عليه بمناطق النفوذ. غير أن نهاية الحرب الباردة، أوجدت انكشافا استراتيجيا لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بحكم انه تم النظر إليها على أنها الطرف المنتصر في تلك الحرب. ولاستغلال هذه الفرصة السانحة كما وصفها الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون، عملت الإدارات الأمريكية على محاولة استغلال الظرف التاريخي، والتقدم في مناطق النفوذ السوفياتي سابقا، يتزامن هذا مع ضعف شديد للدولة الروسية، التي وقعت ضحية التحول المأساوي من الشيوعية إلى اقتصاد السوق. وعلى مدار أكثر من عقد، كانت القيادة الروسية تناضل من اجل ضبط الوضع الاقتصادي و السيطرة على الحراك الاجتماعي والسياسي، غير مهتمة بما يحصل في فضائها الاستراتيجي.

إن استعادة روسيا لشيء من مكانتها على الصعيد العالمي، غيّر معطيات الوضع الإقليمي والدولي، وتم تكييف التنافس على أساس ضرورة الدفع بالولايات المتحدة الأمريكية، إلى الخروج من منطقة اوراسيا واسيا الوسطى على اعتبار الماضي التاريخي. كما أن اكتشاف ثروات هائلة من الطاقة، إضافة إلى الموقع الاستراتيجي الذي تحضي به دول آسيا الوسطى، جعل الأمر أعمق من مجرد حالة تنافس ثنائي بين الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا، فما تحضى به هذه المنطقة من خصوصية، حتّم أن تقع في دائرة اهتمامات القوى الصاعدة، التي تنظر إليها على أنها معنية بالتنافس الاستراتيجي حول آسيا الوسطى. كما أن دولا أخرى رأت أن أمنها الإقليمي، يحتم عليها أن تفهم تجاذبات لعبة الصراع في المنطقة، على غرار كل من إيران والصين. أمام هذا التنافس الشديد على التواجد في منطقة آسيا الوسطى كان لزاما على الدول المعنية أن تعيد حساباتها، وان تعمل في اتجاه التنسيق الثنائي و متعدد الأطراف، بغرض الاستفادة من حالة التشنج بين القوى الكبرى، والإغراءات الممنوحة بهدف الوصول إلى مخزونها الطاقوي، على أساس صياغة معادلات للقوة و النفوذ تختلف عن الصيغ القديمة.

1- أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع السياسة الخارجية اتجاه آسيا الوسطى، أهمية بارزة في الشأن الاستراتيجي الدولي، خصوصا وان الموضوع ينتمي إلى حقل الدراسات الإستراتيجية، وفي شق رئيسي منها يتعلق بما يطلق عليه بالدراسات الآسيوية، التي تشغل جانبا منها في الدراسات الأمنية في الآونة الأخيرة. وتزداد أهمية الموضوع إذا ما تم إدراج العامل الاقتصادي وصراع الموارد الذي يشهده العالم، خاصة في مناطق الثروات والموارد المشتركة، حيث تمثل منطقة آسيا الوسطى مثالا جيدا لتجسيد هذا الصراع، خصوصا مع حالة الاستقطاب الكبيرة التي يشهدها العالم، ومع صعود قوى إقليمية صارت تهدد قدرة الدول الكبرى في ريادة العلاقات الدولية. وتقدّم الدراسة صورة عن طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية ذات البعد البراغماتي، الذي يمزج ما بين احتياجات الولايات المتحدة الأمريكية للمحافظة على إراداتها الاقتصادية، وفي الآن ذاته التفوق على منافسيها في دائرة آسيا الوسطى.

2- أسباب اختيار الموضوع:

يؤسّس الموضوع لمجهود بحثي يستند إلى جملة من الأسباب التي يمكن تشخيصها في نقطتين:

أسباب ذاتية: تقترن أساسا بالميل البحثي لنا، و الرغبة في إنجاز عمل أكاديمي يتعلق بالدراسات الإستراتيجية، ويمزج بين عدد من الزوايا المعرفية المتصلة بشؤون الاقتصاد و السياسة والجغرافيا، و في الآن ذاته نسعى من خلاله إلى توضيح عدد من أوجه الغموض بشان التنافس الدولي على أسيا الوسطى.

أسباب موضوعية: تتصل بأهمية الموضوع في الحقل الأكاديمي، وبكون التنافس الدولي الذي تترجمه خاصة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه دوائر جغرافية معينة، وكذلك كون الدائرة المدروسة تقع في خاصرة روسيا، وتمثل تهديدا فعليا لمصالحها في حال ما تم تحييدها و إخراجها من دائرة النفوذ الروسي. كما أن الموضوع يمكّننا من فهم المحاور الكبرى في السياسة العالمية، على ضوء كون منطقة آسيا الوسطى نقطة ارتكاز تمر عبرها عدد من خطوط و مصالح، مثلما تمر عبرها خطوط الطاقة.

3- إشكالية الدراسة:

تنطوي الدراسة على مسعى الإجابة عن إشكالية محورية يمكن بلورتها على النحو التالي:

- إلى أي مدى تمثل منطقة آسيا الوسطى منطقة حيوية في السياسة الخارجية الأمريكية، من اجل بسط النفوذ الأمريكي في المنطقة بعد الحرب الباردة؟

وبناءا على الإشكالية الأساسية، يمكن الوقوف على عدد من الأسئلة الفرعية والتي تتوافق مع امتدادات الموضوع و تفرعاته، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

1. فيما تتمثل الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لمنطقة آسيا الوسطى؟

2. ما هو مبرر التواجد الأمريكي في جمهوريات آسيا الوسطى في فترة ما بعد الحرب الباردة؟

3. ما هي طبيعة التحديات التي تواجه التواجد الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى؟

4- فرضيات الدراسة:

من خلال الإشكالية الأساسية يمكن وضع الفرضية التالية:

يمثل العامل الطاقوي و الموقع الاستراتيجي لآسيا الوسطى، المحدد الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة.

كما يمكن لنا وضع الفرضيات الفرعية المتعلقة بالأسئلة الفرعية كما يلي:

1- تزداد الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لمنطقة آسيا الوسطى، كلما طرح موضوع الأمن الطاقوي في ظل تناقص إمدادات الطاقة.

2- ازداد التوجه الأمريكي في جمهوريات آسيا الوسطى، مستفيدا من حالة تراجع وانحصار النفوذ الروسي، بما اوجد فراغا في المنطقة.

3- يعكس الاهتمام الإقليمي و الدولي لمنطقة آسيا الوسطى، عجزا أمريكيا عن تحقيق الأهداف المتصلة بالهيمنة التامة على المنطقة.

5- هيكلة الدراسة:

تتناول هذه الدراسة موضوع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة آسيا الوسطى، و يثير بذلك فترة زمنية مهمة ودائرة جغرافية محورية في السياسة العالمية، وعلى أساس هذه الأهمية ارتأينا أن ننضم الكم المعلوماتي المتوافر لدينا في خطة مكونة من ثلاث فصول.

الفصل الأول: يتطرق إلى إفراط الاهتمام بمنطقة أسيا الوسطى، عبر دراسة جيوسياسية و اقتصادية تدمج في سياقها الواقع الاقتصادي و الخصوصية الحضارية لهذه المنطقة، وبنية النظم السياسية فيها.

الفصل الثاني: ارتأينا أن نوجهه لدراسة الإستراتيجية الأمريكية تجاه آسيا الوسطى، في خضم تحولات ما بعد الحرب الباردة، ويشمل ذلك الإشارة إلى ما يعتقد انه الأهداف والمصالح الأمريكية في المنطقة، والضرورات الأمنية التي تجسدها خاصة في ظل ما يوصف الحرب على الإرهاب.

الفصل الثالث: أردنا أن نقيم فيه حالة موازنة بين المكاسب والتكاليف بالنسبة للجانب الأمريكي، ضمن اهتمامه واختراقه للمنطقة، خاصة في ظل توافر قوى إقليمية و خارجية منافسة لنفوذه.

6- منهج الدراسة:

يقتضي التطرق إلى هيكلة الدراسة، والإمعان في التدليل على العلائقية بين السياسة الخارجية و التواجد الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى، أن ننظم الكم المعلوماتي المتوافر لدينا والأحكام المتوصل إليها، وفق منهجية واضحة المعالم تقوم أساسا على الاعتماد على المنهج المقارن، الذي تظهر تطبيقاته في حالة من المقارنة عبر الزمنية وعبر المناطقية، وفي ظل عدد من الإدارات الأمريكية، التي وان لم نفرد لها توضيحا خاصا لكل منها، فإنها تجسد تسلسلا في الأهداف و انسجاما في المصالح، و مجابهة لنفوذ متنام في المنطقة، يدفع بنا إلى المقارنة بين قدرات دول متعددة. وعلى ضوء هذا المنهج تتيسر لنا عملية الإضفاء التاريخي للوقائع مع ما لها من دلالات، وذلك بجعل البحث يستند كذلك في إطاره العام إلى الدراسة الوصفية والخلفية التاريخية، التي لا تغني عن التوغل في صميم المعطيات الإحصائية، التي تتوافر بشأن المؤشرات الطاقوية والاقتصادية وحجم الإنفاق العسكري والمساعدات المقدمة.

7- حدود الدراسة:

يضفي التطرق إلى الموضوع الماما بجملة من الحدود التي تضبط دراستنا، والتي يمكن الإشارة إليها ضمن ثلاث حدود وهي:

1- الحدود المعرفية: والتي تمثل مجال الدراسة النظري، حيث ينتمي الموضوع إلى حقل الدراسات الإستراتيجية، عبر التناول المناطقي لدائرة جغرافية مهمة، تقترن بصراع عالمي على النفوذ بشان موارد الطاقة و طرق الإمدادات الطاقوية. و بذلك فان الدراسة تؤسس لمضامين مهمة بشان الصراع والتنافس و التحالف، و تحاول أن تقف بين جملة من المعطيات التي تفهم من خلالها البيئة الأمنية، والتحديات الاقتصادية لمنطقة آسيا الوسطى.

2- الحدود المكانية: يعرف الموضوع انطلاقا من العنوان، بكونه يتعلق بدائرة جغرافية هي من الإرث السوفياتي، ولفترة حوالي عقد من الزمن كانت نقطة فراغ في خاصرة روسيا. وبذلك فان الامتداد الأمريكي في المنطقة يغيّر معطيات الصراع، ويفرد الاهتمام بدوائره الجديدة، خصوصا مع المشاريع التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية.

3- الحدود الزمانية: بحسب موضوع الدراسة، يتم إغفال الحديث عن عدد من المعطيات التاريخية المتعلقة بالماضي السوفياتي للمنطقة، وبذلك فان مؤشر البداية في الدراسة يقترن أساسا بنهاية الحرب الباردة. وبذلك فإننا بصدد الحديث عن ربع قرن من الأحداث المتعلقة بالمنطقة، مع ما شهدته من تحولات جذرية وانكشاف استراتيجي ومشاريع دولية، خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي تعد نقطة مرجعية في الدراسة، تبنى على أساسها عدد من الأحكام و القناعات المتصلة بالسياسة الخارجية الأمريكية.

8- أدبيات الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع، كان لزاما علينا التعمق في دراسة عدد من الكتابات، التي تعرضت للسياسة الخارجية الأمريكية في آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة، والتي كانت المرجعية الأساسية لنا في تنظيم المعلومات. وقد وقفنا في دراسة ما يمكن وصفه بأدبيات الدراسة، على نقاط قوة وإفادة لنا كباحثين مبتدئين في حقل العلاقات الدولية، وفي نفس الوقت شابتها – حسب نظرنا – جملة من النقائص:

1- دراسة لزهر وناسي، بعنوان الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى و انعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية و الدراسات الإستراتيجية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، باتنة، لعام 2009، ولقد ناقشت هذه الدراسة الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى، وتوضيح مكانتها على الساحة الدولية، كما استهدفت الدراسة الاستراتيجيات المتضاربة في المنطقة لفترة ما بعد الحرب الباردة، لكن ما يعاب على هذه الدراسة هو إفراطها في معالجة معالم الإستراتيجية الأمريكية.

2- دراسة لطفي السيد الشيخ، بعنوان الصراع الأمريكي الروسي في آسيا الوسطى لسنة 2006، ويمثل هذا العمل في نظرنا، عملا متميزا من حيث دراسته للتنافس بين القوتين العالميتين، ولكن ما يؤخذ عن هذا العمل هو عدم تناوله للقوى الأخرى المنافسة في المنطقة، إذ لا ينفي هذا التنافس وجود قوى أخرى وان اختلفت المصالح والأهداف.

9- صعوبات الدراسة:

حتّم علينا هذا الموضوع جمع مادة علمية متنوعة لمراحل زمنية متفاوتة، غير أن ما لاحظناه انه لم يكن من اليسير الخروج بهذا العمل البحثي، في ظل جملة من الصعوبات المعرقلة لإتمامه، والمتعلقة أساسا بقلة المادة العلمية النوعية التي تفيد موضوع الدراسة، وإغراق الكثير منها في العمومية والطرح الصحفي، لذا كان لزاما علينا القيام بعملية تصفية لكم هائل من المعلومات، يضاف إلى ذلك إشكالية الترجمة بشان موضوع الدراسة ترجمة أكاديمية تتصل بالأبعاد الحقيقية للموضوع، وهو ما رتب علينا جهدا إضافيا، اصطدم بضيق الوقت المتاح في إنجاز هذا العمل. وفي بلد مثل الجزائر، تغيب فيه عدد من المعطيات والمراجع ذات الصفة العلمية، من العسير الخروج بعمل بحثي يقنعنا إلى درجة نقرّ فيها، بأنه كان بمقدورنا إضفاء طابع أكثر عمقا على العمل، غير انه وبجهود شخصية استطعنا إنجاز عمل يتناسب مع مستوى الطور، ويرضي طموحاتنا في هذا المسار العلمي.

الفصل الأول: دراسة جيوسياسية واقتصادية لمنطقة آسيا الوسطى.

أدى سقوط الاتحاد السوفياتي إلى بروز مناطق فراغ على الساحة الدولية، وتعتبر آسيا الوسطى من بين أهم المناطق التي لها خصوصية دولية. وسنعالج في هذا الفصل هذه الخصوصية من موقع جغرافي، ومزايا إستراتيجية كامنة في المنطقة، بالإضافة إلى التطور التاريخي والحضاري والتوزيع السكاني، وكذا بنية النظم السياسية والتحولات التي شهدتها أنظمة دول آسيا الوسطى، وذلك من خلال مبحثين:

المبحث الأول: دراسة مناطقية لمنطقة آسيا الوسطى.

المبحث الثاني: الإطار السياسي لمنطقة آسيا الوسطى.

المبحث الأول: دراسة مناطقية لمنطقة آسيا الوسطى:

إن دراسة منطقة ما دراسة مناطقية، تستوجب علينا التوقف عند مجموعة من النقاط والتي من بينها: الموقع الجغرافي والأهمية الإستراتيجية لهذا الموقع، إضافة إلى اقتصاديات هذه المنطقة، وكذا التطور التاريخي والحضاري والتنوع السكاني. وهذا ما سنحاول معالجته في هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الخصوصية الجيوسياسية لمنطقة آسيا الوسطى.

سنتطرق في هذا المطلب إلى الموقع الجغرافي لمنطقة آسيا الوسطى وأهميته الجيواستراتيجية من خلال النقاط التالية:

الفرع الأول: الأهمية الجغرافية لمنطقة آسيا الوسطى.

تمثل دول آسيا الوسطى وضعية جغرافية خاصة، فهي تشكل جزءا من الفضاء الأوراسي **Eurasia**، الذي سماه الجيوسياسي هالفورد ماكيندر **Halford Machinder** في مقال صدر له سنة 1914 بالمركز الجغرافي للتاريخ، ثم طورها إلى فكرة قلب العالم **Heart land**، والتي مؤداها أن من يسيطر عليها يسيطر على العالم، فهي تعتبر جسر جغرافي واستراتيجي بين آسيا وأوروبا والشرق الأوسط[1]، ولقد بنى ماكيندر نظريته المشهورة، على أساس أن القارات القديمة الثلاث: أوروبا وآسيا وإفريقيا، هي كتلة قارية واحدة أسماها جزيرة العالم، و اعتبر المنطقة الوسطى من هذه الكتلة قلبا لها، وهي التي أسماها قلب العالم واعتبرها المركز الحيوي في هذه الجزيرة **Pivot Area**، وهذا القلب في نظر ماكيندر يشمل روسيا وسيبيريا فيما عدا الأجزاء الشرقية منها التي تطل على المحيط الهادي، وتشمل هذه المنطقة أيضا منغوليا وإيران[2].

وتتعدد الاتجاهات في تعريف آسيا الوسطى دون تحديد واضح، كنتيجة لتركيز كل تعريف على بعد معين من الأبعاد، سواء بشكل جغرافي بحت أو جغرافي ديني. وبشكل عام لا يوجد اتفاق حول تعريف للمنطقة، إلا أنه يمكن الحديث عن وجود اتجاهين هما الأكثر شيوعا في تعريف المنطقة وهما:

---

[1]– لزهر وناسي، "الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية بعد 11 سبتمبر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، باتنة، 2009، ص 86.

[2]– محمد حجاز محمد، **الجغرافيا السياسية**، (القاهرة: دار الفكر، 1997)، ص293.

– اتجاه ضيق: يعرف آسيا الوسطى تعريفا جغرافيا ضيقا، يقصرها على بعض الجمهوريات المستقلة حديثا عن الاتحاد السوفياتي سابقا وهي: طاجكستان، اوزباكستان، قيرغيزستان، تركمانستان.*

– اتجاه أوسع: يعرف آسيا الوسطى تعريفا أكثر اتساعا، ويشمل منغوليا والأقاليم المستقلة ذاتيا غربي الصين، والجزء الجنوبي من سيبيريا التابعة لروسيا، والأجزاء الشمالية من أفغانستان وإيران، إلى جانب الجمهوريات الخمس المستقلة عن الاتحاد السوفياتي السابق، التي تشمل الدول الأربع السابقة إضافة إلى كازاخستان.[1]

وبالأخذ بالمعيارين الديني والجغرافي في تحديد المنطقة، فإن آسيا الوسطى هي مجموعة الدول الخمسة المستقلة من الاتحاد السوفياتي (سابقا) عام 1991، والتي اتفق على تسميتها بالجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والتي تضم: كازخستان، أوزباكستان، تركمانستان، طاجكستان، قيرغيزستان، حيث اتفقت هذه الجمهوريات فيما بينها عام 1993، على اعتماد تسميتها بجمهوريات آسيا الوسطى[2]. وبالنظر إلى جغرافية المنطقة، نجد أنها مطوقة من الشرق بقوة عظمى صاعدة هي الصين، ومن الشمال بمستعمرها السابق روسيا، ومن الجنوب بدولة تنشط فيها الحركات الجهادية والتيارات الإسلامية وهي أفغانستان وإيران، ومن الغرب بحر قزوين المشاطئ لكل من تركمانستان وكازاخستان[3]. و تمثل الخريطة رقم (01) خريطة آسيا الوسطى.

*– يمثل هذا الاتجاه، أحد اكبر المتخصصين في شؤون آسيا الوسطى وهو جيفري هويلر **Geoffrey Wheeler**، ويرجع استثناء كازاخستان إلى وجود سكان روسي هائل في تلك المنطقة، لما لا يجعل من الكازاخ أغلبية واقعة بها، بينما اعتمدت دائرة المعرف البريطانية وهي تمثل الاتجاه الثاني على المعيار الجغرافي الصرف.

أنظر: لزهر وناسي، مرجع سابق، ص71.

1– عبير ياسين، "الوجود العسكري والسياسة الأمريكية اتجاه آسيا الوسطى"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 152، سنة 39، (أفريل) 2003، ص229.

2– لزهر وناسي، مرجع سابق، ص72.

3– محمد عادل، "الصحوة الإسلامية في آسيا الوسطى الواقع ولتحديات"، **مجلة البيان الإلكترونية**، ص321، على الموقع: www.albayan.co.uk/Files/articleimages/.../3-3-3.pdf

خريطة رقم (01): خريطة آسيا الوسطى.

المرجع: محمد عادل، مرجع سابق، ص322.

ويمكن استعراض بعض الخصائص الطبيعية لمنطقة آسيا الوسطى والتي تتمثل فيما يلي:

1- عدم وجود موانئ في دول آسيا الوسطى تطل على البحار المفتوحة أو المحيطات، بل أن بعضها يطل على بحار مغلقة مثل بحر قزوين (بحر الخرز)، أو يطل على بعض البحيرات مثل بحيرة آرال التي تقع بين أوزباكستان وكازاخستان، أو بحيرة بلكاش في كازاخستان. وبهذا تعتبر هذه الدول حبيسة، ويمكن القول أنها حبيسة حبسا مزدوجا، لأن جيرانها لا يطلون على بحار مفتوحة أو محيطات.

2- تطل كل من كازاخستان و تركمانستان وأذربيجان وروسيا وإيران على بحر قزوين، وتنظر روسيا إليه باعتباره منطقة سيادة مشتركة للدول الساحلية، وتضم منطقة بحر قزوين ثروات هائلة.

3- لمنطقة آسيا الوسطى أهمية بالغة، إذ تربط بين آسيا وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط، حيث توصف بأنها حلقة الوصل بين الشرق والغرب، وجسر يربط بين أوروبا وآسيا، أو بين المسيحية والإسلام.[1]

4- تقع في آسيا الوسطى العديد من المجمعات المائية مثل بحر آرال **Aral** الواقع شمال أوزبكستان وجنوب كازاخستان، وهي اكبر بحيرة في قارة آسيا، بالإضافة إلى بحيرة بلكاش **Blkash** في كازاخستان، وبحيرة لسيك **Lazik** التي تطل عليها قيرغزستان، كما توجد أكبر قناة صناعية في العالم والواقعة في تركمانستان التي تمدها بالمياه العذبة من نهر أمودايا **Amudaria**، بحيث تشق الصحراء إلى الغرب من الشرق على امتداد 1000 كلم.[2]

إن الموقع الذي تحتله جمهوريات آسيا الوسطى، يفرض عليها تحديات مختلفة، فهذه الدول وجدت نفسها بعد تفكك الاتحاد السوفياتي تحتل موقعا مميزا، يعطيها جملة من المزايا والأفضلية، كما يفرز مجموعة أخرى من التحديات والمخاطر، فهي تعتبر منطقة حبيسة غير منفتحة على العالم الخارجي، وفك هذا الانحصار يفرض على دول المنطقة اللجوء إلى دول الجوار، لتسمح لها بتمرير منتجاتها عبر أراضيها، وهي بذلك مرتبطة بمدى استجابة هذه الدول، وحجم التسهيلات التي ستمنحها لها، وبهذا الصدد هناك بعض المجهودات المبذولة، من قبل هذه الدول لإنشاء طرق جديدة تربطها بدول الجوار.[3]

ويمثل الجدول التالي مساحة أقطار دول آسيا الوسطى، وعاصمة كل دولة وكذا مساحة كل منها من المساحة الكلية للمنطقة:

---

[1]- عبد الله فلاح عودة العضايلة، "التنافس الدولي في آسيا الوسطى (1991-2010)"، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، الأردن، 2011، ص ص33- 34.

[2]- المرجع السابق، ص ص116 -117.

[3]- علي لراري، "الرهانات النفطية والأمنية في آسيا الوسطى"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2005، ص ص14-15.

الجدول رقم (01): مساحة أقطار آسيا الوسطى.

الدولة	العاصمة	المساحة (كم^2)	من المساحة الكلية
كازاخستان	أستانا	2717300	% 58.4
تركمانستان	عشق آباد	488100	% 10.5
أوزباكستان	طشقند	447400	% 9.6
قرغيزستان	بشكيك	198500	% 4.3
طاجكستان	دوشنبه	143100	% 3.1
		3994400	**% 100**

المرجع: عبد الله عودة العضايلة، مرجع سابق، ص23.

إن هذا الموقع الجغرافي المميز لمنطقة آسيا الوسطى، أعطى لها أهمية إستراتيجية على الساحة العالمية، وهذا ما سنعالجه في الفرع الثاني.

الفرع الثاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى:

يمكن إيجاز أهم العناصر التي تشكل الأهمية الاستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى فيما يلي:

1- أن منطقة آسيا الوسطى، كانت ولا تزال كما وصفها الجغرافي ماكيندر جزءا من قلب الأرض، ومن يسيطر عليها يسيطر على العالم، فالمنطقة هي ملتقى خطوط تماس جغرافية واستراتيجية كثيرة.

2- الموقع الجغرافي الوسيط لمنطقة آسيا الوسطى، الذي أهّلها لتكون همزة وصل بين النظم الإقليمية للشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.

3- تمتلك كازاخستان أسلحة استراتيجية نووية، بينما تمتلك الجمهوريات الأخرى أسلحة تكتيكية نووية، إضافة إلى وجود خام اليورانيوم في أراضيها.[1]

[1]- لطفي السيد الشيخ، **الصراع الأمريكي الروسي في آسيا الوسطى**، الطبعة1، (القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 2006)، ص ص 71- 72.

4- أصبحت منطقة آسيا الوسطى، أحد محاور الاهتمام الرئيسية للدول الغربية، وما يميز هذه المنطقة جغرافيتها السياسية التي تتمتع بها، حيث تقع منطقة قزوين في قلب أوروبا الآسيوية، لذلك فمن مصلحة الغرب ألّا تسيطر دولة من الدول الإقليمية وتصبح لها الهيمنة في المنطقة.

5- منذ تفكك الاتحاد السوفياتي السابق، تحاول الولايات المتحدة الأمريكية التغلغل في منطقة آسيا الوسطى، وتعمل على إقامة قواعد لها في المنطقة، لتراقب التطورات التي تحدث عن كثب، وتكون قريبة من موارد الطاقة، التي من خلالها ستعيد تشكيل الخارطة الجيوبولتيكية في آسيا الوسطى.[1]

ثروات آسيا الوسطى:

إن لمنطقة آسيا الوسطى أهمية عظمى وحيوية من الناحية الاستراتيجية، فهي منطقة غنية بالنفط والغاز واليورانيوم والذهب وأنواع كثيرة من المعادن[2]، فقد اتفق الخبراء على أن المنطقة تأتي على الصعيد العالمي، بعد منطقة الشرق الأوسط وقبل بحر الشمال من حيث احتياطات النفط، هذا وتقدر إدارة معلومات الطاقة الأمريكية EIA، ان الاحتياطات النفطية المؤكدة في كامل المنطقة وليس بحر قزوين فقط، ما بين 18 إلى 35 بليون برميل، أما الاحتياطات المحتملة، فتقدر بنحو 233 بليون برميل، هذا بالإضافة إلى أن احتياطاتها من الغاز الطبيعي تعتبر أضخم بكثير، فهي تقدر تقريبا بثلثي الاحتياطات الهيدروكربونية التي تزخر بها المنطقة، ويقدر الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي بـ 170.4 ترليون قدم مكعب.[3]

وسنحاول إبراز أهم ما تزخر به كل دولة من مواد أولية من خلال النقاط التالية:

* تعتبر كازاخستان في المقدمة من حيث الأهمية، بسبب وجود مادة الهيدروكربون واليورانيوم ووجود الأسلحة النووية فيها، فضلا عن ذلك أن كازاخستان لديها المصادر الرئيسية لتوليد الطاقة، وذلك بوجود عشرين محطة كهربائية، وبإمكانها تصدير الطاقة الكهربائية إلى آسيا الوسطى والأورال وغرب سيبيريا[4]. وبالرغم من أن لديها احتياطات للنفط والغاز الطبيعي بشكل كبير، إلّا أن طرق نقله قليلة

---

[1]- عبد الله فلاح عودة العضايلة، مرجع سابق، ص ص35- 36.

[2]- أحمد محمود معين، **إسرائيل واختراق جهة آسيا: رؤية جيواستراتيجية**، (بيروت: دار الباحث للدراسات، 2009)، ص163.

[3]- عيسى السيد عيسى الدسوقي، **أفغانستان: تقديم جغرافي للواقع السياسي وتداعياته**، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2005)، ص ص338- 340.

[4]- احمد نوري النعيمي، **العلاقات التركية الروسية: دراسة في الصراع والتعاون**، الطبعة 1، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2001)، ص226.

نظرا لحجمها الكبير ومساحتها الشاسعة، ونظامها غير المكتمل للبنية التحتية للطاقة، وهي لا تستطيع الاعتماد فقط على مواردها الطاقوية الخاصة، فالجزء الجنوبي للبلاد يعتمد على واردات الغاز من أوزباكستان، ولقد اضطرت الحكومة إلى خصخصة قطاع النفط وذلك لجذب الاستثمارات الأجنبية[1]، وتمتلك كازاخستان مفاعلا نوويا صغيرا لتحلية المياه، وتجري على أراضيها التجارب النووية، ناهيك على أنها تنتج النفط الخام بمقدار 2.8 مليون طن سنويا، وإنتاج الغاز 41.9 مليار متر مكعب.[2]

* أما تركمانستان فهي تحتل مركزا بين 06 الدول الأولى من حيث احتياطات الغاز الطبيعي، ومركزا بين أعلى الدول الإحدى عشر من حيث تصدير الغاز، ما يجعلها أكبر دولة مصدرة للغاز الطبيعي المسال في آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين، وتعتبر الصين وروسيا وإيران أكبر مستهلكي الغاز التركماني، وفي 2012، أعلنت حكومة تركمانستان خططا لزيادة الإنتاج في الغاز الطبيعي، إلى ثلاثة أضعاف بحلول 2030، وتعتزم الحكومة التركمانية إلى تنويع مسارات التصدير مستقبلا[3]. ووفقا لبيانات شركة البترول البريطانية، فان احتياطات الغاز الطبيعي تقدر بـ 618.1 تريليون قدم مكعب، وهي من بين أعلى المعدلات في العالم، وتقدر احتياطاتها النفطية المؤكدة بنحو 600 مليون برميل، و وصلت صادرات الغاز التركماني إلى 1.2 تريليون قدم مكعب عام 2011.[4]

* أما أوزباكستان فقد قدّرت شركة البترول البريطانية، أنها تمتلك 600 مليون برميل من النفط، ويقدر الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي بـ 39.7 تريليون قدم مكعب اعتبارا من نهاية 2012، وقد تراجع إنتاج النفط الأوزبكي لسنوات عديدة، ويعزى ذلك إلى نقص الاستثمار لديها، وذلك راجع إلى أن شبكة خطوط الأنابيب من الحقبة السوفياتية، كما تحتل المركز الثاني عالميا في إنتاج الذهب، وتحتل المرتبة الثانية عشر في إنتاج اليورانيوم، والمركز الحادي عشر في إنتاج النحاس، وتنتج كميات وفيرة من الفضة والقصدير والرصاص والزئبق والفحم الحجري والمنغنيز والكروم.[5]

---

[1]– Michael Fredholm, "The World of Central Asia oil and gas: Power politics market forces and stealth pipelines", **Asian cultures and modernity** ,(december), 2008, pp11-13.

[2]– أحمد نور النعيمي، مرجع سابق، ص226.

[3]– كارينا فايزولينا،"أمن الطاقة في أوراسيا:نظرة من عشق آباد"، **مركز الجزير للدراسات**،(29 سبتمبر)، 2013، ص ص2-3.

[4] –Jim Nichol, "Central Asia: Regional developments and implication for U.S. interests", **congressional research service**, (November), 2013, pp45- 46.

[5]– لطفي السيد الشيخ، مرجع سابق، ص35.

* تمتلك كل من قيرغيزستان وطاجكستان إمكانات الطاقة الكهربائية الكبيرة، إذ تمتلك طاجكستان نحو 5 آلاف ميجاوات من سعة الطاقة المائية، وقيرغيزستان نحو 2700 ميجاوات، وتعمل هذه البلدان على وضع سياسات و استراتيجيات لتطوير هذه الإمكانات على جميع المستويات، وتهدف المشاريع المقامة إلى توسيع قدرة الطاقة المائية للأنهار[1]، كما تعد قيرغيزستان من أكبر مناطق إنتاج الزئبق والأنتيمو في العالم، كما تنتج كميات كبيرة من الفحم والذهب والقصدير والرصاص والزنك واليورانيوم والرخام.[2]

كما أن طاجكستان تنتج من النفط 8 % متر مكعب، و 1 % متر مكعب من الغاز، وذلك بسبب الطبيعة الجبلية، فضلا عن ذلك تمتلك 30 %من اليورانيوم الخام. كما تستفيد من نقل الغاز و البترول و صادرات السلع الأولية عبر أراضيها.[3]

المطلب الثاني: الوضع الاقتصادي في آسيا الوسطى.

رغم ما تحتويه منطقة آسيا الوسطى من ثروات متنوعة واحتياطات نفطية ضخمة، إلا أنها تواجه مشاكل اقتصادية عديدة، تعمل على مواجهتها عن طريق وضع سياسات اقتصادية من أجل الوصول إلى الإصلاحات، وقد شكلت جمهوريات آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، مجموعة من الدول الأكثر فقرا، بحيث توجد بها أكبر نسبة من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

ويمثل الجدول التالي نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في دول اسيا الوسطى لإحصائيات عام 2000.

[1] –G.Hughs, "Central Asia mountains: from rio 1992 to rio 2012 and beyond", **regional report**, (Suisse: Zoï Environment Net work, 2012), p64.

[2]– لطفي السيد الشيخ، مرجع سابق، ص45.

[3]– أحمد نور النعيمي، مرجع سابق، ص228.

جدول رقم (02): جدول يبين نسبة السكان تحت خط الفقر في دول آسيا الوسطى (2000).

الدولة	النسبة المتدنية للفقر %
كازاخستان	% 43
قيرغيزستان	% 50
طاجكستان	% 83
تركمانستان	% 48
أوزباكستان	% 23

المرجع: لزهر وناسي، مرجع سابق، ص83.

ومثلت حالة الانتقال الاقتصادي في المنطقة من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق الحر، واحدة من حالات الانتقال الصعبة على مستوى دول العالم، بسبب غياب استراتيجية واضحة للانتقال، فالشروط الموضوعية والهيكلية للانتقال، كانت في بيئة اقتصادية لا تزال رهينة لأنماط التسيير الاشتراكي، الموروث من الحقبة السوفياتية[1]. فجميع جمهوريات آسيا الوسطى تواجه معضلة تصريف اقتصادياتها، فلها تركة ثقيلة في علاقتها مع الاقتصاد السوفياتي السابق، فقد اعتمدت السياسة الاقتصادية السوفياتية سابقا على استثمار الموارد الطبيعية، دون أن تؤسس فيها بنى تحتية أساسية، إلا بقدر يسير لا يتناسب مع ما تضيفه هذه الجمهوريات إلى الإنتاج السوفياتي سابقا.[2]

ولقد عرفت جمهوريات آسيا الوسطى نمطين من الإصلاح الاقتصادي:

الأول: يتبنى المعايير المقترحة من قبل المؤسسات المالية الدولية، القاضية بالإسراع في عملية تحرير وإعادة هيكلة الاقتصاد، وذلك ما نجده في جمهوريتي كازاخستان وقيرغيزستان.

[1]– لزهر وناسي، مرجع سابق، ص ص81-82.

[2]– كاظم هاشم نعمة، **سياسة الكتل في آسيا**، (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1997)، ص248.

الثاني: فضّل التدرج في تطبيق الإصلاحات، خشية انتشار الفوضى واللااستقرار، وهذا ما نجده في تركمانستان وأزباكستان، فالتخوف من الإسراع في الإصلاحات وتحرير الاقتصاد، جعل الرئيس التركماني صابر مراد نيازوف **Saparmurat Niyazov** يصرح بأن:

"**تركمانستان تريد تحولا هادئا وليس ثورة**".[1]

وعلى مستوى السياسة الاقتصادية المتبعة من قبل جمهوريات آسيا الوسطى لمسايرة حالة الانتقال، فتجدر الإشارة إلى أن هذه الدول تبنت سياسات صندوق النقد الدولي، والمعروفة بالعلاج بالصدمة للإصلاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق، ولكن هذه السياسات أثبتت فشلها الذريع وفاقمت من تدهور الأوضاع[2]، ولقد وضعت حكومات آسيا الوسطى، أولويات الإصلاح لتحقيق جملة من الأهداف والتي من بينها:

1- تحقيق رفاه الشعوب من خلال تنويع الاقتصاد وخلق وظائف جديدة.

2- التخفيف من حدة الفقر، ورفع مستويات المعيشة وحماية الفئات الاجتماعية الضعيفة، من خلال نهج استراتيجية الحد من الفقر.

3- مكافحة الإرهاب والجريمة والمخدرات، والاتجار بالبشر والفساد المنظم.

4- تسريع التحول السياسي والاقتصادي الكامل في هذه البلدان.[3]

وتعتبر كازاخستان دولة قوية نسبيا في اقتصاد آسيا الوسطى، فلقد بلغ الناتج الإجمالي المحلي 13.2% في عام 2001، وانخفض معدل التضخم إلى 8.5 %، وارتفع الناتج المحلي للفرد بنحو 900 دولار إلى 5871 دولار مقارنة مع السنوات الماضية[4]، وهي تعمل على رفع مكانة وهيبة البلاد على الصعيد الدولي، من خلال مجموعة من المخططات، كخطة التنمية الإستراتيجية كازاخستان 2020.[5]

---

[1]- علي لراري، مرجع سابق، ص30.

[2]- المرجع السابق، ص 38.

[3] -**European Community**, "Regional strategy paper for assistance to Central Asia for the period 2007-2013", p 8.

[4] -Alexander Carius, Mario Feil, Dennis Tanzler, **addressing environmental risks in Central Asia: risks, policies, capacities**, (Berlin: Adelphi research environmental governance series, 2003), p8.

[5] - G. Hughs, op.cit, p44.

أما قيرغيزستان، فلقد أجرت إصلاحات اقتصادية واجتماعية مبكرة، بعد الاستقلال عن الاتحاد السوفياتي سابقا عام 1991، وأعطت إشارات إيجابية عن هذه الإصلاحات، فلقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.3 % عام 2001، كما انخفض معدل التضخم من 18.7 % عام 2000 إلى 6.9 % عام 2001، ووصل الناتج المحلي عام 2004 إلى 4.5 %.

أما طاجكستان، فبعد استقلالها وقعت في حرب أهلية استمرت من 1992 إلى غاية 1997، والتي أعاقت بشكل كبير التنمية الاقتصادية في البلاد، ولقد انخفض التضخم إلى أقل من 10 % عام 2000، بعدما استمر ما بين 30 % إلى 40 % ما بين عامي 1997 و2001، ويرجع ذلك إلى زيادة كبيرة في إنتاج الألمنيوم وتنويع الإنتاج الزراعي[1]، وتمتلك طاجكستان واحدة من أدنى مستويات المعيشة بين أي الجمهوريات الأخرى، وهذا ما يرجع بالدرجة الأولى إلى التشكيلة الطبيعية، والتي تمثل منها 7 % فقد أراضي صالحة للزراعة، كما أنها تعتمد على الموارد الاستخراجية، و يعود عدم تطورها إلى عدم قدرتها على معالجة الموارد المستخرجة.[2]

وتقوم السياسة الاقتصادية والتخطيط الحكومي الطاجيكي، على ثلاث أسس وهي:[3]

- حماية التجارة الفردية.
- حماية القطاع العام الاقتصادي وتشجيعه.
- تحسين هيكل الاقتصاد الزراعي.

أوزباكستان من جهتها، عملت في أعقاب استقلالها عن الاتحاد السوفياتي، على تحقيق مجموعة من الإصلاحات والتخلص من سلبيات اقتصادها، والمتمثلة في هبوط الإنتاج وقلة جودته، والاعتماد على منتج واحد وزيادة التضخم، وقد وضع الرئيس الاوزبكي برنامجا، يقوم على منح الأولوية للاقتصاد وفصله عن السياسة، وإجراء إصلاحات اقتصادية و التدرج في الاصلاحات حتى لا تحدث صدمة.[4]

---

[1] –Alexander Carius– Mario Feil, Dennis Tanzler, op.cit, pp16–17.

[2] –Scott Haas, **Central Asia: A study of history, society, culture and its effects on the current politacal and economic ideologies of today's leaders**, (USA: Hawaii pacific university, master of arts, diplomacy and military study, 2008), pp54–55.

[3]– لطفي السيد الشيخ، مرجع سابق، ص39.

[4]– المرجع السابق، ص ص33–34.

اضافة الى تركمانستان، التي ارتفعت صادراتها عام 2001 إلى نسبة 39 %، وذلك بسبب زيادة الطلب، كما نمى الناتج المحلي للفرد من 2109 دولار عام 1997 إلى 3956 دولار عام 2000.[1] ويبين الجدول التالي متوسط الدخل الشهري في دول آسيا الوسطى في عام 2000.

جدول رقم (03): جدول يبين متوسط الدخل الشهري في آسيا الوسطى (2000).

الدولة	الدخل الشهري (دولار أمريكي)
كازاخستان	127 دولار
قيرغيزستان	37 دولار
طاجكستان	58 دولار
تركمانستان	54 دولار
أوزباكستان	12 دولار

المرجع: لزهر وناسي، مرجع سابق، ص83.

وبعد فترة من الإصلاحات الاقتصادية في جمهوريات آسيا الوسطى، ظهرت بعض الدلالات التي تبين الانتعاش الاقتصادي والتي من بينها: [2]

- تسارع النمو الاقتصادي بنسبة 9.9 % سنويا، في الفترة ما بين 2002-2004، وهي غير مسبوقة تاريخيا.

- ارتفاع أسعار السلع وخاصة النفط والغاز الطبيعي، وزيادة الاستثمارات وكذا تحسين إدارة الاقتصاد الكلي.

- النمو الذي يقوده قطاع النفط والغاز، قد حفز وساهم في تطوير البنية التحتية والخدمات، وكذلك بعض أنشطة الصناعات التحويلية.

[1] -Alexander Carius- Mario Feil, Dennis Tanzler, op.cit, p25.

[2]- Malcom Dowling, **Ganeshan Wignaraja, Central Asia's Economy: Mapping Future Prospects to 2025**, (Sweeden: Uppsala university, department of Eurasian studies, 2006), pp 10-11.

– كما أن الازدهار الاقتصادي، يوافقه خلق فرص العمل والحد من الفقر الذي وصل إلى نسبة 41%.

– ارتفاع الناتج المحلي إلى 889 دولار في عام 2004، ووضع دول آسيا الوسطى ضمن فئات الاقتصاديات في العالم ذات الدخل المنخفض.

أما بالنسبة للأمن الغذائي فلا يزال هشا، بحيث يبقى الاستيراد الغذائي ضرورة حتمية خلال مدة طويلة في آسيا الوسطى، وتستمر هذه الدول في مرحلة النمو ذات المداخيل المتوسطة، وفق المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. وتقوم بفتح أسواقها للبضائع الأجنبية المستوردة، حتى تنتهي مشكلات الانتقال الهيكلي[1]، كما تعمل هذه الدول على تعزيز القدرات الاقتصادية (الأمنية والدفاعية)، من خلال التماس المساعدة من المانحين الغربيين، سواء فرديين كالولايات المتحدة الأمريكية، او جماعات كالمنظمات، سواء كانت إقليمية أو دولية مثل: رابطة الدول المستقلة.[2]

إن إعادة بناء النظام الاقتصادي ومؤسساته، وإرساء إدارة عامة جديدة ومفهوم بيروقراطي ديناميكي، يتطلب تغييرا في الذهنية وفي النظام المتجذر، فالأزمات التي تظهر في كل مرحلة انتقالية، تحول دون تحقيق تحول واسع النطاق وبشكل سليم، كما تتجلى الأزمة الاقتصادية الداخلية في هذه المنطقة أيضا، في علاقة التبعية المستمرة للعلاقات الاقتصادية الخارجية. وتشهد اقتصاديات آسيا الوسطى الآن تحولات عدّة، مثل تحول النظام الاقتصادي الداخلي إلى نظام مثمر وخصب، وتوجه هذه الاقتصاديات نحو الانفتاح الجاد على الخارج، والانتقال بواسطة برامج الخصخصة من البيروقراطية العاجزة، إلى النهج الاقتصادي العقلاني وإعادة تنظيم بنية التمويل.[3]

المطلب الثالث: الخصوصية الحضارية والسكانية لآسيا الوسطى.

لكل منطقة خصوصية حضارية، وتعتبر آسيا الوسطى من بين المناطق التي تنوعت فيها الحضارات، وسنعالج في هذا المطلب أهم هذه الحضارات التي مرت بجمهوريات آسيا الوسطى.

---

[1]– أحمد نور النعيمي، مرجع سابق، ص229.

[2] – Jim Nichol, op.cit, p25.

[3]– أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة: ثابر ثلجي، طارق عبد الجليل، الطبعة1، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2011)، ص ص503–504.

الفرع الأول: السياق التاريخ لآسيا الوسطى:

إن الدراسات التنقيبية في منطقة آسيا الوسطى من قبل باحثي الآثار، أشارت إلى أن هذه المنطقة قد عرفت الوجود والنشاط الإنساني منذ نحو 6500 إلى 6200 سنة قبل الميلاد، وهذا في منطقتي تركمانستان و أوزباكستان الحالية، أما باقي المناطق طاجكستان، قيرغيزستان، و كازاخستان، فإن الوجود البشري فيها يعد أكثر حداثة، إذ يرجع إلى نحو 2000 سنة قبل الميلاد، كما أن أحدث المعلومات الموسوعية والأطلسية عن الأصول والأجناس البشرية التي قطنت هذه المنطقة، تشير إلى أن مجموعة الشعوب التركستانية، تعود أصلها إلى الأجناس الصفراء، والذين اختلطوا بالشعوب الواردة من الشمال والجنوب[1]. ولقد تعرضت منطقة آسيا الوسطى على مدار تاريخها الطويل، لموجات عديدة من الغزو الخارجي، من قبل العديد من الإمبراطوريات الاستعمارية الشرقية والغربية على حد سواء، في دلالة تاريخية على محورية المنطقة وأهميتها في استراتيجيات الإمبراطوريات الاستعمارية منذ القدم، لإخضاع المنطقة واستعمارها والاستيلاء عليها.[2]

ولأكثر من 4 آلاف سنة، كانت آسيا الوسطى مفترق طرق، حيث امتزجت الحضارات العظيمة من الماضي لخلق المجتمع الذي نراه اليوم: الفارسية والعربية، المغول والترك والروس، حيث التقوا جميعا في قلب القارة الآسيوية، وهذا التنوع في الخضوع للإمبراطوريات الخارجية والحضارات التي مرت في منطقة آسيا الوسطى، واكبه تنوع في الديانات المعتنقة والمنتشرة في المنطقة.[3]

أهم الحضارات التي مرت في آسيا الوسطى:

1- الفتح الإسلامي لآسيا الوسطى:

لقد بدأ فتح العرب لآسيا الوسطى، بفتح إقليم خراسان سنة 18هـ في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، ويعد هذا الإقليم المفتاح الاستراتيجي لبلاد ما وراء النهر[4]، ولم تكن فتوح تلك البلاد بالأمر الهيّن، فقد كان على المسلمين في أن يصلوا إليها، أن يعبروا الدولة الساسانية في إيران، ولم تكن

---

[1]- وداد غزلاني،"الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى: الواقع والآفاق"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، باتنة ، 2000، ص 38.

[2]- لزهر وناسي، مرجع سابق، ص76.

[3] -Scott Hass, op.cit, p3.

[4]- لطفي السيد الشيخ، مرجع سابق، ص12.

فارس قبل الإسلام دولة ذات حدود ثابتة، إنما كانت حدودها تتسع في عصور المماليك الأقوياء، وتنقبض في عصر الضعفاء منهم، وبعد انهيار الدولة الساسانية والقضاء عليها، صارت بلا دفاع، وفي عهد عثمان بن عفان، تمكن المسلمون من فتح جميع خراسان فتحا نهائيا، وفي عهد قتبة بن مسلم في 86هـ تم فتح طخارستان السفلى، مكان أفغانستان اليوم إضافة إلى أقاليم أخرى. إلى أن جمع أقاليم بخارى جميعا من 87-90هـ، ثم أقاليم خوارزم في 93هـ، وضم سمرقند نهائيا إلى دولة الإسلام، ثم مدن من فرغانة من 94-96هـ.[1]

وفيما بين 389-421هـ، فتح محمود سبكتكين الغزنوي بلاد ما وراء النهر، وثبّت أقدام المسلمين فيها وأسقط الدولة الساسانية[2]، ولقد استمر زحف الإسلام في تلك المناطق، حتى قرب أبواب موسكو التي كانت إمارة روسية، فلم تستجب لنداء الإسلام، وفضلت أن تدفع إتاوة للمسلمين الذين كانوا يحكمون المنطقة.[3]

وفي عهد الدولة العباسية 750م-1250م، استمر الحكم الإسلامي لبلاد ما وراء النهر، و ازدهرت فيها عدد من المدن التاريخية على غرار بخارى و سمرقند، و استمر الحال على ذلك حتى سقوط الدولة العباسية على يد المغول[4]. بعدها أصبحت هذه المنطقة عرضة لحركات هجرة و غزوات، قامت بها قبائل تركية متحالفة، لتنتهي بإقامة الترك للدولتين القازاخانية و السلجوقية، التي كانت مؤشرا لبداية مرحلة جديدة من تطور مجتمع ما وراء النهر و خوارزم و خراسان، و قيام هاتين الدولتين أبرز مدى اشتداد التنافس بين الترك و الفرس فيها، و لقد تمركز الأتراك في القسم الشمالي، أي أنه شمل منطقة خراسان و قرغيزستان و جزء من طاجكستان العالية، ليكون بذلك نهر سيرداريا(سيحون) حدا فاصلا بين النفوذ التركي و الفارسي.

بعد الاتراك خضعت المنطقة للمغول تحت سلطة جنكيزخان، الذي أخذ بإسقاط مدنها الواحدة تلوى الأخرى. فبعد سيطرته على إقليم خوارزم، أخذ في إخضاع المدن الواقعة في أعالي نهر جيحون، و باستيلائهم على إقليمي ما وراء النهر وخوارزم، استطاع المغول أن يحيطوا تماما بإقليم خراسان، كما

---

[1]- أحمد عادل كمال، **الجمهوريات الإسلامية بآسيا الوسطى منذ الفتح الإسلامي حتى اليوم**، الطبعة1، (القاهرة: دار السلام، 2006)، ص ص18-22.

[2]- المرجع السابق، ص30.

[3]- محمد بن ناصر العبودي، **يوميات اسيا الوسطى**، الطبعة1،(الرياض: مطابع الفرزدق التجارية، 1995)، ص19.

[4]- لزهر وناسي، مرجع سابق، ص76.

أنهم أخضعوا بخارى و سمرقند ثم كامل المنطقة[1]، وبعد أن استمر الحكم المغولي حوالي قرنين من الزمن، خلفه الحكم التيموري التركي و الذي بدأه تيمورلنك، الذي بعد أن نجح في الاستيلاء على كل آسيا الوسطى، دخل موسكو عاصمة روسيا و أحرقها عام 786هـ-1384م[2]، وامتد سلطانها إلى غاية 1517م. و تعد هذه المرحلة من أعظم مراحل التوحيد التي عرفتها آسيا الوسطى، و هذا نتيجة للسياسية الحكيمة المطبقة آنذاك، والقائمة على الإدماج بين المغول و السكان المحليين، و تطلعه في تشكيل وحدة إسلامية في شكل اتحادي مع الدول المجاورة، و هي الفرس و العراق. و هكذا شهدت المنطقة قيام أول إمبراطورية على ترابها اتخذت من جنوبها مركزا لها، و بانهيار حكم التيموريين، ظهر نوعين من التطورات ما بين القرنين 16 و 19: أولهما تشكل العديد من الوحدات السياسية، وثانيهما: توحد عرقي داخل كل وحدة، ما أدى إلى توحد باقي العرقيات القيرغيزية و التركمانية و الطاجيكية، بعد أن تكرست في عهد تيمورلنك الهوية الكازاخية و الأوزباكية.[3]

2- الاحتلال الروسي لآسيا الوسطى:

بعد موت تيمورلنك عام 808هـ،1405م، بدأت الولايات تنفصل عن الدولة التيمورية، و منها روسيا التي تحررت عن التتار عام 1480م على يد أمير موسكو، الذي سعى لتأسيس دولة قوية له. و منذ تلك الفترة بدأت هذه الدولة الجديدة تظهر في العالم و تتضخم تدريجيا، و في عهد إيفان الرابع الذي سمي بالرهيب، استطاع أن يظم المدن التتارية الكبرى إلى إمارة موسكو، و منها كازان و استراخان، وطرد منها جميع أهلها من المسلمين، وذلك كي يستوطن فيها الروس[4]، و في القرن 18 بدأ الروس بضم المناطق الإسلامية، حيث تم قام بغزو آسيا الوسطى التي كانت في فوضى تامة، و أخذ من خلفاء تيمورلنك قبائل الأوزبك و القوازق و القيرغيز، ووصل الروس إلى فرغانة التي كانت تتبع للصين، و احتل بخارى و سمرقند 1868م، و استولى على خيوى عام 1876م، و تم ضم فرغانة لتشكل منها إمارة واحدة، إضافة إلى مناطق أخرى احتلوها، وبقي الروس في التقدم نحو الجنوب الشرقي من آسيا الوسطى[5]، كما ازدادت السياسة التوسعية الروسية بعد مؤتمر برلين 1878م، الذي

---

[1] - حافظ احمد حمدي، **الدولة الخوارزمية و المغول: غزو جنكيزخان للعالم الإسلامي و آثاره السياسية و الدينية والاقتصادية و الثقافية**، (القاهرة: دار الفكر العربي)، ص ص167-168.

[2] - لطفي السيد الشيخ، مرجع سابق، ص14.

[3] وداد غزلاني، مرجع سابق، ص44.

[4]- محمود شاكر، **تركستان**، (بيروت: دار الرشاد، 1970)، ص ص36-37.

[5]- المرجع السابق، ص ص43-44.

دعّم التوجه الروسي في آسيا الوسطى، ففي هذه الفترة اندلع النزاع الروسي البريطاني في المنطقة، وأطلق على هذا الصراع، باللعبة الكبرى بين روسيا القيصرية و الامبراطورية البريطانية للهيمنة على آسيا الوسطى. و في عام 1884م، استأنفت روسيا توسعها في آسيا الوسطى، فاحتلت مدينتي ميرف و ساراك، و في عام 1885م، وصلت إلى البنجاب، وهو ما اعتبرته بريطانيا تهديدا لوجودها في الهند، و تم عقد بروتوكول بينهما يقضي بتراجع روسيا نحو الحدود الغربية لأفغانستان[1]. بعد سيطرت روسيا على المنطقة بأكملها، بدأت في تطبيق سياسات مرسومة، من سياسات استيطان و تهجير قسري للمسلمين، تهدف إلى إبقاء المنطقة خاضعة لهم، حيث أصبحت آسيا الوسطى جزءا من روسيا و أصبحت خاضعة لأنظمتها.[2]

لقد كان احتلال روسيا لآسيا الوسطى، مسألة تتعلق بالتغلب على إمبراطورية منافسة، أكثر مما هو اخضاعها بصورة رئيسية. و نجد أن استعادة أقصى درجة ممكنة من النفوذ السياسي و الاقتصادي الروسي في المنطقة هو الهدف العام، و نجد أيضا أن الأهداف الجيوبوليتيكية الرئيسية لموسكو في عملية الإلحاق السياسية، مركّزة على دولتي اذربيجان و كازاخستان، و لقد كانت اذربيجان هدف مفضّلا بالنسبة لروسيا، من أجل فصل آسيا الوسطى عن الغرب، مما يزيد عندئذ من نفوذها في المنطقة.[3]

بعد أن قامت الحرب العالمية الأولى، وقفت موسكو إلى جانب الحلفاء ضد ألمانيا، و قبل نهاية الحرب قامت الثورة الشيوعية في روسيا 1917م، و لقد استغل الناقمين على الحكم الروسي الظروف مطالبين الاستقلال، فقامت الثورة بإعطاء المسلمين شيئا من الحرية الدينية[4]، و تبنّت الثورة شعار العدالة بين الشعوب، فاعتقدت شعوب آسيا الوسطى أن ذلك ينطبق عليها و يخصها، و لكنها فوجئت بعد ذلك، برفض من قبل السلطات الحاكمة في الوفاء بوعودها بالاستقلال[5]، فلمدة تزيد عن 60 سنة، سنة، تعرضت الجمهوريات الاسلامية إلى السياسة السوفياتية الشيوعية، بتطبيقاتها الماركسية اللينية. وارتكزت الحقبة السوفياتية على تطبيق سياستين تجاه المناطق المحكومة بما يسمى بالترويس، أي

---

[1]– لزهر وناسي، مرجع سابق، ص 77.

[2]– محمود شاكر، مرجع سابق، ص 46–47.

[3]– زبغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى، السيطرة الامريكية و ما يترتب عليها جيوستراتيجيا**، الطبعة2، (مركز الدراسات العسكرية، 1999)، ص 135.

[4]– محمود شاكر، مرجع سابق، ص 49.

[5]–وداد غزلاني، مرجع سابق، ص 51.

القضاء على الهويات الاقليمية و التهجير، و خلال هذه الفترة، مثّلت الجمهوريات الإسلامية النموذج الأكثر تطبيقا للنظرية الماركسية، في الحكم و السياسة و الاقتصاد، و لم تشهد هذه الجمهوريات، أية حركة تحرر وطنية مناهضة للمد الشيوعي و الحكم المركزي في موسكو، بخلاف الجمهوريات السوفياتية الأخرى التي كانت تطالب بالانفصال و الاستقلال عن الاتحاد السوفياتي، و لقد عملت سياسات الكرملين على إبقاء الشعوب الاسلامية في هذه الجمهوريات في دائرة التخلف، ففي الجانب الاقتصادي أبقت على النمط الزراعي التقليدي، كما تعرضت ثروات المنطقة إلى سياسة استغلالية جشعة من طرف الاتحاد السوفياتي[1]. وخلال الخمس سنوات الأخيرة من عمر الاتحاد السوفياتي، وقعت أحداث متسارعة داخله، ممّا استلزم إجراء تغييرات جذرية في هياكله وفي سياسته وفي إيديولوجيته، ولم تكن موسكو تريد التدخل في حركة التضامن التي حدثت في بولندا مركز حلف وارسو، فكانت هذه أولى بوادر تفكك الاتحاد السوفياتي في سبتمبر 1991، ولقد توالت مراحل التغير بسرعة دون توقف، فقامت كل من مولدافيا، أذربيجان، أوزباكستان، طاجاكستان، أرمينيا، تركمانستان، وأوكرانيا بالمطالبة بالاستقلال، وفي ديسمبر 1991 كانت النهاية الفعلية لوجود الاتحاد السوفياتي.

وبعد استقلال جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، نشب صراع جديد بين قوى عالمية مختلفة، تحمل خططا ونوايا معلنة وغير معلنة، وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرض وصايتها على هذه الدول، إضافة إلى روسيا التي لا تريد ترك منطقة نفوذها الطبيعية، وتحاول دول الجوار أن تأخذ ميراثها الشرعي من المنطقة.[2]

إن تنوع وتعدد الحضارات التي مرت في منطقة آسيا الوسطى، سيولد حتما تعدد وتنوع من جهتها داخل جمهوريات هذه المنطقة.

الفرع الثاني: التركيبة السكانية والتوزيع الاثني في آسيا الوسطى:

فيما يتعلق بالسكان في آسيا الوسطى، فإن الملاحظ هو ضعف التعداد السكاني في المنطقة مقارنة بمناطق الجوار في قارة آسيا، فتعداد السكان حسب تقديرات عام 2007، بلغ 56 مليون نسمة موزعة بين الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، ومن هذه الإحصائيات السكانية، نرى انه على مستوى الحجم الديمغرافي فانه يمكن وصفها بالمنطقة الفارغة في محيط ممتلئ، ومن زاوية نظر داخلية فإن هذه الجمهوريات تبدو كفسيفساء عرقية ودينية ولغوية غاية في التعقيد والتركيب، حيث

[1] –لزهر وناسي، مرجع سابق، ص 77– 78.

[2]– لطفي السيد الشيخ، مرجع سابق، ص ص 26–29.

تختلط وتتداخل فيها القوميات والاثنيات بشكل كبير وبنسب متفاوتة[1]، إذ تضم المنطقة ما يزيد عن مئة عرقية بسبب سياسات التهجير الستالينية، ويعتبر هذا الخليط سببا في إشعال الصراعات العرقية، التي لها امتداد في دول أخرى، مما يجعلها قابلة لان تصبح نزاعات دولية بعدما كانت محلية. ومن أمثلة الصراعات العرقية في المنطقة نجد: الصراع ما بين الأوزبك والميسكيت في قيرغيزيستان، إضافة إلى بعض الصراعات حول إدعاءات إقليمية، مثل المطالب الطاجيكية بضم بوخارى وسمرقند في أوزباكستان، فضلا طاجاكستان التي تطالب بفصل مقاطعة باتكين من قيرغيزيستان وضمها إليها.[2] ويقدم لنا الجدول التالي، صورة عن التركيبة العرقية والاثنية وتوزيعها داخل الجمهوريات الإسلامية.

جدول رقم(04):جدول يبين التركيبة العرقية للسكان في آسيا الوسطى 1996-2001.

الدولة	التركيب العرقي
كازاخستان	كازاخ 53.4 %، روس 30 %، أوكرانيون 3.7 %، ألمان 2.4 %، أوزبكيون 2.5 %، آخرون 8 %. سنة 1999.
قيرغيزستان	قرغيزيون 64.9 %، أوزبكيون 13.8 %، روس 12.5 %، أوكرانيون 1 %، آخرون 7.8 %. سنة 1999.
طاجكستان	طاجكيون 64.9 %، أوزبكيون 25 %، روس 3.5 %، آخرون 6.6 %. سنة 2003.
تركمانستان	تركمان 85 %، أوزبكيون 5 %، روس 4 %. سنة 2003.
أوزباكستان	أوزبكيون 80 %، روس 5.5 %، طاجكيون 5 %، كازاخ 2.5 %، تتار 1.5 %، آخرون 5.5 %. سنة 1996.

المرجع: محمد المجذوب، **التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية –الروسية**، الطبعة1، (لبنان: دار المنهل اللبناني، 2010)، ص145.

[1]– لزهر وناسي، مرجع سابق، ص ص 73-74.

[2]– عادل عباسي، "السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة: فرصها وقيودها"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر –بن يوسف بن خدة–، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2007، ص ص 139-140.

المبحث الثاني: الإطار السياسي لمنطقة آسيا الوسطى.

سنقوم في هذا المبحث بدراسة النظم السياسية لدول آسيا الوسطى، من خلال التعرض إلى مختلف المعطيات السياسية لكل دولة على حدى، من خلال دراسة أشكال الأنظمة فيها، إضافة إلى مسألة الديمقراطية والحركات الإسلامية وموقف الأنظمة الحاكمة منها. وهذا من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: بنية النظم السياسية لدول آسيا الوسطى.

لدراسة بنية النظم السياسية في جمهوريات آسيا الوسطى، يستوجب علينا التوقف عند مجموعة من النقاط والتي من بينها: تبيين طبيعة النظام السياسي لكل دولة، دساتيرها، أحزابها السياسية، سياستها الخارجية، السلطات الثلاث فيها، وهذا كما يلي:

الفرع الأول: الأوضاع السياسية في جمهورية كازاخستان:

تعتبر كازاخستان آخر الجمهوريات التي أعلنت استقلالها عن الاتحاد السوفياتي سابقا في 16 ديسمبر 1991، وعاصمتها "أستانا" بعدما كانت "المآطى"[1]. بعد استقلالها تمّ التصديق على أول دستور لها في 28 جانفي 1993، الذي نص على الحفاظ على هوية الجماعات القومية والعرقية، واستقلال السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وأنها دولة ذات توجه علماني، كما نص الدستور على حرية الأحزاب بشرط ألا تكون عرقية أو دينية[2]. ثم تبنت دستورا جديدا في 20 أوت 1995. وفي 1997، أجرى البرلمان بمبادرة من الرئيس تعديلا في الدستور، تم بموجبها تغيير مدة العهدة الرئاسية لتصبح سبع سنوات، وفترة أعضاء مجلس الشيوخ ست سنوات، أما أعضاء مجلس النواب فتدوم عضويتهم خمس سنوات[3]. وظهرت العديد من الأحزاب الجديدة بعد الاستقلال ويقدر عددها بإحدى عشر حزبا سياسيا، وفيما يلي بعضها:

- الحزب السياسي الجمهوري (Otan).
- الحزب السياسي الجمهوري (Asar).
- الحزب الديمقراطي (Ak-Zhol).
- الحزب الديمقراطي الاجتماعي.

[1]– عادل عباسي، مرجع سابق، ص 89

[2]– لطفي السيد الشيخ، مرجع سابق، ص 42.

[3]– عادل عباسي، مرجع سابق، ص 89.

- الحزب الشيوعي

ويسيطر على الحياة السياسية حزب وحدة الشعب الكازاخستاني.[1]

كما تهدف سياسة كازاخستان إلى تحقيق الأمن والاستقرار السياسي و الاجتماعي، بحيث تسعى من خلال نشاطها الخارجي إلى الابتعاد عن المحاور الإقليمية وتنويع علاقاتها الدبلوماسية، كما تحظى علاقاتها مع روسيا بأهمية بالغة، بحسب التبعية الزائدة لكازاخستان لروسيا في مختلف المجالات وخاصة المجالات الاقتصادية. وتحرص كازاخستان على دعم علاقاتها مع الصين، لأنها قوة اقتصادية وعسكرية كبرى في المنطقة وفي العالم، ولان الصين يمكن أن تكون مصدر تهديد لأمن كازاخستان، وجب عليها التحالف معها، لأنه يمكن أن تكون قوة الصين ضمانا لأمن كازاخستان، بالإضافة إلى أنها تمثل سوق استهلاكي ضخم أمام الصادرات الكازاخستانية، وهناك ما يقرب من المليون كازاخستاني يقيمون في الصين[2]. و حسب وزير الخارجية الكازاخستاني **Kassimz Homart Tokagev** أن السياسة الخارجية الكازاخية تبنى على مجموعة من الركائز نذكر منها:

– المساهمة في تحقيق السلم العالمي، من خلال التخلص من الأسلحة النووية والالتزام بمعاهدات حظر الانتشار.

– التوجه نحو التعاون الإقليمي مع شركائها في آسيا الوسطى، في مجال محاربة تجارة المخدرات والسلاح والهجرة غير الشرعية، وهذا من خلال تفعيل منظمة شنغهاي.

– المساهمة في تسوية وضع بحر قزوين، والاعتماد على القانون الدولي.

– ضرورة المساهمة في تفعيل العلاقات بين الجمهوريات المستقلة، في إطار كومنولث الدول المستقلة.

الفرع الثاني: الأوضاع السياسية في جمهورية تركمانستان:

تم إعلان تركمانستان كدولة مستقلة في 24 أكتوبر 1991 [3]، و بعد الاستقلال تم تغيير النظام السياسي في تركمانستان إلى نظام جمهوري مستقل، ورئيس الجمهورية هو رئيس الحكومة

[1]– المرجع السابق، ص 91.

[2]– لطفي السيد الشيخ، مرجع سابق، ص ص 42–43.

[3]– مركز البحوث والدراسات، **التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية ودولة تركمانستان خلال الفترة 2002–2009م**، (الرياض: الغرفة التجارية الصناعية، 2010)، ص 2.

والسلطة التنفيذية، ومدة الرئاسة تقدر بخمس سنوات.[1]

و حسب دستور 1992 يتمتع الرئيس بصلاحيات واسعة في كافة المجالات، فبيده سلطة القرار وله الحق في حل البرلمان وتعيين القضاة[2]. وتتكون السلطة التشريعية من مجلسين تشريعيين هما: مجلس مصلحة الشعب، والبرلمان، وهناك مجلس آخر غير رسمي يسمى "مجمع أصحاب اللحي البيضاء"، ويعقد جلسة واحدة سنويا، وهذا المجلس لم ينص عليه الدستور، وقد أقيم طبقا للعادات والتقاليد، ونظرا لأن النظام السياسي في تركمانستان هو نظام رئاسي، فرئيس الجمهورية هو رئيس مصلحة الشعب (أعلى هيئة تشريعية)، وبالتالي فالسلطة التشريعية في تركمانستان غير مستقلة بل تابعة للسلطة التنفيذية[3]. وتغيب الحريات السياسية وحق المعرضة، وكذا حرية الصحافة في تركمانستان بعد أن تم حذفها من الدستور، كما يقل النشاط الحزبي في الدولة، نظرا للتضييق على الحريات الفردية، بحيث ينحصر في الحزب الديمقراطي لتركمانستان، وحزب العدالة الذي يدعم الرئيس نيازوف.

الفرع الثالث: الأوضاع السياسية في جمهورية أوزباكستان:

نالت أوزباكستان الاستقلال في أول سبتمبر 1991م، تعتمد هذه الدولة منذ استقلالها على نظام رئاسي قوي وفقا لدستور 1992، وكذلك الدستور الحالي الذي صادق عليه البرلمان في 08 ديسمبر 1998. كما أن رئيس جمهورية أوزباكستان يتمتع بصلاحيات واسعة، فهو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية ورئيس الوزراء في نفس الوقت، وله الحق في تعيين الوزير الأول ومراقبة الحكام الجهويين. ان السلطة في اوزباكستان تعرف تمركزا قويا في يد الرئيس، الذي يقمع المعارضة ويدعم الشرطة السرية، بالإضافة إلى معارضة تشكيل الأحزاب السياسية، ولا ينتخب رئيس الجمهورية أكثر من فترتين متواليتين، ومدة الرئاسة خمس سنوات.[4]

أما السلطة التشريعية، فقد كانت قبل إجراء استفتاء 1995 ذات رأس واحد **Monocamérale** أي تتكون من غرفة واحدة تتكون من 250 عضوا، ولكن بعد إجراء الاستفتاء الشعبي، أصبحت تتكون من غرفتين **Bicamérale**، ويعقد المجلس في حالة الضرورة بحضور ثلثي الأعضاء على الأقل.[5]

---

[1]– لطفي السيد الشيخ، مرجع سابق، ص 44.

[2]– عادل عباسي، مرجع سابق، ص 95.

[3]– عبد الله فلاح عودة العضايلة، مرجع سابق، ص 43.

[4]– عادل عباسي، مرجع سابق، ص96-99.

[5]– المرجع السابق، ص 101.

إن القضاء في أوزباكستان مستقل عن السلطة التشريعية والتنفيذية والأحزاب السياسية والاتحادات والهيئات الأخرى، وتعتبر المحكمة الدستورية العليا أعلى سلطة قضائية في أوزباكستان، كما تضمّن الدستور الأوزبكي نصا يؤكد على ضرورة الفصل بين الدين والسياسية، وذلك نظرا للتركيبة الدينية والعرقية الحساسة لأوزباكستان.

و حسب متخذي القرار في أوزباكستان تكون أولوية الاقتصاد على السياسة، وذلك لأن الاقتصاد الأوزبكي كان يمر بمرحلة تحول من الاقتصاد المغلق إلى اقتصاد السوق.

إن الانتماء للأمة الأوزبكية قوي في أوزباكستان، لزيادة الوعي القومي بسبب عوامل مختلفة منها:

– أهمية المدن التاريخية فيها، ونوعية جامعاتها الفريدة في طشقند وسمرقند.

– موقف الطبقة المثقفة الأوزبكية، وهي الأكثر عددا وتطورا في آسيا الوسطى.

– دور المؤسسات الدينية في اوزباكستان، فهي التي تمنح البلد دور المحافظة على الثقافة القومية.

وهكذا أعادت أوزباكستان النظر في كل التنظيمات التي كانت تسير عليها البلاد في ظل الحكم الشيوعي، واختارت النظام العلماني الذي تسير عليه تركيا.[1]

الفرع الرابع: الأوضاع السياسية في جمهورية طاجكستان.

استقلت جمهورية طاجكستان في التاسع من سبتمبر 1991، و نظام الحكم فيها هو نظام جمهوري رئاسي، و تتكون السلطة التنفيذية من رئيس الدولة، الذي يتم انتخابه لمدة خمس سنوات لمدة دورتين متعاقبتين فقط، وهو القائد العام للقوات المسلحة ومجلس الوزراء. ولرئيس الدولة صلاحيات تعيين رئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء، وتم تعديل الدستور في عهد الرئيس إمام علي رحمانوف، الذي تولى الحكم عام 1994، ليتاح للرئيس فرصة ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية أكثر من فترتين، ويعين رئيس الجمهورية رؤساء الولايات، ولكل ولاية مجلس يتم انتخابه انتخابا مباشرا. وتسمى السلطة التشريعية المجلس الأعلى وتتكون من مجلسين هما: المجلس الوطني يختارون بالانتخاب غير المباشر، ومجلس النواب ويختارون بالانتخاب الشعبي المباشر، وينص الدستور على استقلال القضاء، وينص في الوقت نفسه على أن من حق رئيس الدولة تعيين القضاة وإقالتهم بموافقة مجلس النواب.[2]

[1]– لطفي السيد الشيخ، مرجع سابق، ص ص 37–38.

[2]– عبد الله فلاح عودة العضايلة، مرجع سابق، ص 50.

و من أهم الأحزاب السياسية التي تنشط في الدولة، هي كل من الحزب الديمقراطي الشعبي لطاجكستان والحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي وحزب النهضة الإسلامية.[1]

وتوجد في طاجكستان ثلاث مجموعات تتحكم في الأوضاع السياسية هي:

1- مجموعة فجند: ولها تاريخ طويل في مساندة النظام الشيوعي، وبالتالي تؤيد استمراره.

2- مجموعة كولاب وقرقان تبه: ومعظمهم ريفيون يعملون بالزراعة، ولا يستفيدون من النظام الشيوعي، ولهذا فقد أرادوا إحداث تغييرات في النظام.

3- مجموعة بدخشان دو: يتركز فيها الشيعة الإسماعيلية، ولم يكن لهم تواصل سياسي ملحوظ.[2]

الفرع الخامس: الأوضاع السياسية في جمهورية قرغيزستان:

استقلت قرغيزستان عن الاتحاد السوفياتي سابقا 31 أوت 1991، وينص دستورها الذي أقر في ماي 1993 على أنها دولة علمانية، وعلى الفصل بين سلطات الدولة الثلاث، بحيث حدد طبيعة النظام السياسي بالجمهوري الديمقراطي، و تتكون السلطة التنفيذية من الرئيس والوزير الأوّل، أما السلطة التشريعية فتتكون من غرفتين، في حين تتبني السلطة القضائية على المحكمة العليا والمحكمة الدستورية والمحاكم المحلية والنيابة العامة. ولقد تم وضع تغييرات على البرلمان القيرغيزي في هيكلته، بعد التعديلات التي أجريت على الدستور في 2003، حيث أصبح يتكون من غرفة واحدة، ويتكون من 75 نائبا منذ انتخابات فيفري 2005، ولقد عرف الدستور القيرغيزي تعديلا آخر في نوفمبر 2006 أصبح بموجبه النظام رئاسيا[3] ، فيتم انتخاب الرئيس انتخابا مباشرا من قبل الشعب لمدة خمس سنوات، ومن حقه حل البرلمان وإدخال قوانين على الدستور، وهو المنسق للسلطات الثلاث: التنفيذية، التشريعية والقضائية، وهو الذي يحدد السياسة العامة للدولة. أما السلطة التشريعية أصبحت بغرفة تشريعية تضم 90 نائبا، ويعين فيه رئيس الحكومة من طرف الحزب الفائز في الانتخابات بمبادرة من الرئيس[4]. و لقد كان النشاط الحزبي في عام 1990 مقصورا على الحزب الشيوعي، وبعد الاستقلال نصّ الدستور القيرغيزي، على حرية إنشاء الأحزاب السياسية والنقابات الحرفية والاتحادية والجمعيات الاجتماعية، على أساس حرية التعبير والمصالح الاجتماعية، بشرط الفصل بين الدين والسياسة.

---

[1]- عادل عباسي، مرجع سابق، ص ص 107-108.

[2]- لطفي السيد الشيخ، مرجع سابق، ص 40.

[3]- عادل عباسي، مرجع سابق، ص 103.

[4]- عبد الله فلاح عودة العضايلة، مرجع سابق، ص48.

ويوجد في قيرغيزستان عدد من الأحزاب، إضافة إلى ثلاثة أحزاب رئيسية وهي:

1- الحزب الاشتراكي الديمقراطي: وهو الحزب الأول في قيرغيزستان.

2- حزب الشعب (أو الوطن): أكثر الأحزاب شعبية.

3- الحزب الشيوعي القيرغيزي

أما الأحزاب الأخرى التي ليست لها نفس الثقل فمنها: حزب الديمقراطية القيرغيزي، حزب أتامكن، حزب حركة الديمقراطية القيرغيزي، حزب إحياء الوطن القيرغيزي[1]. ويمثل الجدول التالي ملخص عن أنظمة الحكم السائدة في دول آسيا الوسطى.

جدول رقم(05): جدول يمثل أنظمة الحكم في دول أسيا الوسطى.

	أوزباكستان	**قيرغيزستان**	**طاجكستان**	**كازاخستان**	**تركمانستان**
1- نظام الحكم	جمهوري	جمهوري	جمهوري	جمهوري	جمهوري
2- رئيس الدولة	إسلام كاريموف	المازبيك أتامباييف	إمام علي رحمن	نور سلطان نزار باييف	قربانقلي بردي محمدوف
3- رئيس الوزراء	شوكت ميرز باييف	زانتورو ساتيبالدييف	خوخير رسول زوطة	سيريك أحمدوف	/
4- السلطة التشريعية	البرلمان	البرلمان	البرلمان	البرلمان	البرلمان
5- المجلس الأعلى	الجمعية الوطنية	/	مجلس النواب	مجلس الشيوخ	/
6- المجلس الأدنى	مجلس الشيوخ	/	المجلس الوطني	مجلس النواب	/
7- أعلنت	01 سبتمبر 1991	31 أوت 1991	09 سبتمبر 1991	16 ديسمبر 1991	27 أكتوبر 1991

المرجع: ويكيبيديا

و يمثل الجدول التالي الرؤساء المتداولون على الحكم في دول آسيا الوسطى من الفترة 1990 إلى يومنا هذا.

[1]- لطفي السيد الشيخ، مرجع سابق، ص 46.

جدول رقم(06): الرؤساء المتداولون على الحكم في دول آسيا الوسطى من الفترة 1990 إلى يومنا هذا.

الدولة	الرؤساء المتداولون على حكمها	فترة الحكم
تركمانستان	صابر مراد نيازوف قربانقلي بردي محمدوف	16 ديسمبر 1991 الى 21 ديسمبر 2006. 21 ديسمبر 2006 إلى الآن.
قيرغيزستان	عسكر أكيوف كارمن بك باكييف روزا أتونبايوف المازبيك أتامباييف	27 أكتوبر 1999 – 24 مارس 2004 25 مارس– أفريل 2010 7 أفريل 2010 – 01 ديسمبر 2011 01 ديسمبر 2011 – إلى الآن
طاجكستان	إمام علي رحمن	20 نوفمبر 1991 إلى الآن
أوزباكستان	إسلام كاريموف	24 مارس 1990 إلى الآن
كازاخستان	نور سلطان نزار باييف	24 أفريل 1990 إلى الآن

المرجع: Wikipidia.org

وعموما يمكن القول، أن ما يعترض دول آسيا الوسطى من نقص الكوادر السياسية وضعف التنظيم، كان هو المبرر و السبب الرئيسي في هيمنة الرئيس على كافة الأمور في البلاد، وأيضا عدم وجود جماعات ضغط أو أحزاب قوية، و هو الأمر الذي عمل على تسلط المسؤولين في البلاد، و اتخاذهم للقرارات دون معارضة أو احتجاج من أحد[1]. كذلك هناك حالة تشابه بين بعض الأنظمة السياسية في دول آسيا الوسطى، إذ أنها تعاني من فساد واستبداد وكبت للحريات المدنية وانتهاك لحقوق الإنسان، فالمشهد السلطوي الحاكم متكرر في المنطقة، ويمثل الجدول التالي تصنيف الحرية لدول آسيا الوسطى.[2]

[1]– المرجع السابق، ص 95.

[2]– عبد الله فلاح عودة العضايلة، مرجع سابق، ص 29.

جدول رقم (07): جدول يوضح تصنيف الحرية لدول آسيا الوسطى.

الدولة	درجة الحرية	الإعلام
كازاخستان	لا حرية	غير حر
تركمانستان	حرية جزئية	غير حر
أوزباكستان	لا حرية	غير حر
قيرغيزستان	لا حرية	غير حر
طاجكستان	لا حرية	غير حر

المرجع: عبد الله فلاح عودة العضايلة، مرجع سابق، ص 30.

المطلب الثاني: الحراك السياسي في جمهوريات آسيا الوسطى.

من خلال هذا المطلب، سنحاول إبراز أهم التحولات السياسية لجمهوريات آسيا الوسطى، والحراك السياسي في المنطقة، وكذلك المعارضة الإسلامية ودور التركيبة العرقية في البعد السياسي لهذه الدول.

الفرع الأول: التحولات السياسية في جمهوريات آسيا الوسطى:

يمكننا أن نميز أبرز ما شكّل ملامح دول منطقة آسيا الوسطى بعد الاستقلال، وهو التأثر الواضح بالثقافة الروسية السابقة والتبعية له سياسيا واقتصاديا. فبما أن هذه الدول جميعا مازالت تعاني من ضعف هياكلها الاجتماعية والقومية والسياسية الداخلية، لهذا فهي تحاول التخلص من الهيمنة الروسية، فالمرحلة السوفيتية لم تضع سوى نظم إدارية بيروقراطية، لا تعير أي اهتمام للحركات السياسية المستقلة والمعارضة السياسية القوية [1]، لذا تكونت في جنوب الحدود الروسية منطقة من

[1]– ميثم الجنابي، **الإسلام السياسي في جمهوريات وسط آسيا الإسلامية –دراسات معاصرة 8–**،(السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2001)، ص 63.

الحكومات المستبدة تسود في الدول الآسيوية الوسطى، فالديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني المنفتح فقدت معناها في هذه المجتمعات، فلقد عاشت هذه الجمهوريات في السنوات الخمس الأولى من الاستقلال، مرحلة مرتبكة من العلاقة مع موسكو، إذ وجدت نفسها أمام صعوبات كبيرة، ومهمات جسيمة ومسؤوليات جديدة تستلزم جهد ووقت، تسعى من خلاله لإصلاح أوضاعها وعلى كل الأصعدة حيث تركت دون مؤسسات تدير تلك الدول[1]. و لقد تطلعت دول آسيا الوسطى، إلى أن تصبح دولا ديمقراطية خاصة قيرغيزستان، إذ تحولت إلى البلد الأكثر ديمقراطية في آسيا الوسطى ، ولكن لم يدم هذا الوضع كثيرا، إذ تبين للطبقة الحاكمة أن البقاء في السلطة، أكثر أهمية من التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان.[2]

هذا إلى جانب الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية، التي جرت بعد سنوات من تفكك الاتحاد السوفياتي، بحيث أن الصدام بين النظام والجماعات الإسلامية، يعد سببا أساسيا في هذه الحروب، وذلك كله نتيجة لغياب الديمقراطية القادرة على استيعاب الجماعات المختلفة في المجتمع، ففي طاجكستان بدأت الحرب بعد إعلان الاستقلال، حيث أصرّ الحزب الشيوعي على الاحتفاظ بالسلطة، وبادر في أول انتخابات رئاسية بعد الاستقلال عام 1991، إلى ترشح رحمان نابييف لمنصب رئيس الجمهورية وأعلن فوزه بالانتخابات، وقد شكّل هذا الأمر تحديا واضحا للمعارضة بتياراتها المختلفة بما فيها الإسلاميين، مما أدى إلى اندلاع المظاهرات والصدامات، وانتهت برضوخ نابييف إلى تشكيل حكومة ائتلافية، حصلت فيها المعارضة على ثمانية مقاعد وزارية مهمة، عندها تمكنت المعارضة من السيطرة على مقر الرئاسة، وإجبار الرئيس نابييف على الاستقالة[3] . وقد أدّت هذه العوامل وعوامل أخرى، إلى دفع الشيوعيين وحلفائهم مرة أخرى إلى العاصمة، مستندين على دعم من روسيا وأوزباكستان، وهو ما أدى إلى نجاحهم في تشكيل سلطة شيوعية بزعامة إمام رحمانوف، الذي اعتمد على ورقة التطرف الإسلامي ليحصل على الدعم الخارجي، ومطلقا حملة ضخمة ضد مناطق

[1]– نوار محمد ربيع الخيري، "الأهمية الاستراتيجية لجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية بين الأوضاع الداخلية والاهتمامات الدولية". على الموقع: www.iasj-net/iasj? Func :fulltext old :72256

تم التصفح يوم: 2014/03/23، على الساعة 16:30.

[2]– محمد عادل، مرجع سابق، ص ص 325-326.

[3]– نوار محمد ربيع خيري، مرجع سابق.

المعارضة، حيث تعرضت قرى بكاملها للحرق والسرقة والنهب والاغتصاب، وارتكبت جرائم مريعة في حق رجال الدين الذين شنق بعضهم وعلقوا على مآذن المساجد.[1]

وقد خرجت طاجكستان ببطء من الحرب الأهلية المدمرة، مخلفة بنية تحتية مخربة، مع العلم أنه تم وضع حد لها بعد خمسة أعوام من خلال ميثاق للسلام صدر في عام 1997، وخص المعارضة الإسلامية بقيادة حزب التجدد الإسلامي بثلث مراكز حكومية.[2]

وفي قيرغيزستان أطاحت ثورة في ربيع 2005 بنظام الرئيس بكاييف الذي كان مواليا لروسيا، وأخرجت المعارضة كرمان بك بكاييف من السجن ونصبته رئيسا للبلاد، ثم في شتاء 2006، عاد الثوار و انتفضوا ضد الرئيس الجديد، مطالبين إياه بمزيد من الإصلاحات السياسية وتبني برامج ترفع المعاناة عن الفقراء.

إن نتائج هذه الثورات، تم الكشف عنها بأنها كانت مدعومة من الغرب بالمال والعتاد، كما أن البعض منها قد أفرز ممارسات جديدة من الفساد.[3]

الفرع الثاني: المعارضة الإسلامية في جمهوريات آسيا الوسطى:

كان لدول آسيا الوسطى آمال في كثيرة في أن تتحرر من أثقال الماضي، وتستعيد هويتها بعد عقود من الاضطهاد، ولم يكن هناك أي تغيير في سياسة الحكم يشير إلى ذلك، فلقد ظلت القيادات المشبعة بحكم الفرد التسلطي تحكم البلاد دون الاكتراث للشعب، فكانت الحاجة إلى حركات فاعلة تسعى لتحقيق طموح الجماهير، و تأخذ على عاتقها عملية بعث للهوية الدينية لشعوب تلك المنطقة، وعملية إصلاح للمسار الاجتماعي المتردي، وإرغام السلطات الحاكمة على إجراء إصلاحات سياسية، تنسجم وروح التطورات الجارية في المنطقة.[4]

---

[1]– عبير ياسين، "آسيا الوسطى الشيوعية في رداء الديمقراطية".

على الموقع: Digital.Ahram.rog.eg/articles.aspx ?serial :791422eid :3007

تم التصفح يوم: 2014/03/16، على الساعة 16:17.

[2]– محمد عادل، مرجع سابق، ص 331.

[3]– خالد ممدوح العزي، "الصراع الداخلي في قرغيزستان والموقف الروسي من الانحرافات الأمريكية".

على الموقع: www.ahewa.org/debat/show.art.asp?aid281941

تم التصفح يوم 2014/02/25، على الساعة 16:10.

[4]– محمد عادل، مرجع سابق، ص ص 329–330.

إن المعارضة الشديدة للشيوعيين القوميين، تأتي من أجنحة القوميين الدينيين، وقد نهضت أحزاب قومية تكشف عن هويتها، من خلال التأكيد على تعلقها بالإسلام[1]، وقد ظهرت الحركات الإسلامية السياسية المعاصرة في آسيا الوسطى، كجزء من ظهور التعددية الاجتماعية والفكرية، بعد انحلال السلطة السوفياتية وأيديولوجيتها الرسمية الوحيدة، وأدت الخصخصة و احتكار العمل السياسي، إلى تمايز اجتماعي وعقائدي وفكري أفرز تنوعا سياسيا، شكلت الحركات الإسلامية جزء منه، وهي ظاهرة سوف تتعمق مع كل إدراك لقيمة المورث الثقافي الإسلامي.[2]

ونشأت بعد استقلال دول آسيا الوسطى، حركات وأحزاب سياسية حرّكتها العواطف الدينية، فبعد مواجهات مع الأنظمة الحاكمة، ظهرت هذه الحركات ذات التوجه الإسلامي، على خارطة التيارات الإسلامية السياسية، التي تحمل على كاهلها المشروع الإسلامي، بصورة متكاملة او جزئية كان أهمها: حركة التوبة، حركة العدالة، حركة آلاش، حركة الإسلام والديمقراطية، حركة الجبهة الشعبية لأوزباكستان، الحزب الديمقراطي الإسلامي أو ما يعرف بالحركة الوهابية، حزب التحرير، الحركة الإسلامية لأوزباكستان، وأخيرا حزب النهضة الإسلامي، الأكثر شهرة والأوسع انتشارا في دول آسيا الوسطى. و ما يجعل هذه الحركات تندرج تحت مسمى الحركات الإسلامية، هو الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه أكثر مما هو أسلوب تحقيق هذا الهدف في حد ذاته، فما تسعى له هذه الحركات، هو إعادة ربط الدين بكل من السياسة والمجتمع، والعودة بالشعوب إلى هويتها الإسلامية فضلا عن مواجهة العلمانية.[3]

ومن أهم تلك الحركات حزب النهضة الطاجيكي والحركة الإسلامية في أوزباكستان، وتختلف الحركتان بشكل جذري، حيث لجأت الحركة الإسلامية إلى العمل المسلح أسلوبا للتغيير، و لجأ حزب النهضة إلى العمل السياسي، الذي يسعى إلى تغيير الواقع عن طريق الأساليب السلمية، في إطار القوانين الحاكمة للعملية السياسية.[4]

---

[1]– كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص 46.

[2]– ميثم الجنابي، مرجع سابق، ص 331.

[3]– محمد عادل، مرجع سابق، ص 331.

[4]– ربى الحسيني، "الحركات الجهادية في آسيا الوسطى: خطر خرج عن السيطرة".
على الموقع: www.syrianmasah.net/arabic/articaldails20503.html
تم التصفح يوم: 2014/04/01، على الساعة 09:35.

حزب النهضة الإسلامي:

هو حزب سياسي ذو توجه إسلامي، تأسس عام 1990 في مدينة استراخان الروسية، ويستمد الحزب برنامجه وأهدافه من مصادر الشريعة، ويشارك في الحياة السياسية للبلاد، وهو اكثر الحركات الإسلامية في آسيا الوسطى شهرة، ويعود ذلك إلى شبكة علاقات إقليمية داخل المنطقة، وإلى حجم عضويته الكبير نسبيا مقارنة بالحركات الأخرى، ومنذ البدء ظهر الحزب بوصفه حزبا إسلاميا، جعل مهمته الأساسية إرجاع الشعب إلى عقيدتهم الإسلامية، ونشر الوعي الديني خاصة بين الشباب، وإقناع العامة والخاصة بأن الإسلام دين شامل وليس عقيدة فحسب يهيمن على مناحي الحياة.[1]

لقد وضع الحزب في أيديولوجيته أربع مبادئ أساسية ليتمكّن من إنجاز هذه المهمة:

1- تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إيتاء الزكاة والصدقات.

2- منع الربا والاستعاضة عنه، ببناء المؤسسات المصرفية الإسلامية للنهوض بالاقتصاد والمجتمع.

3- تحقيق مبدأ الشورى في الحياة السياسية، وانتخاب رئيس الأمة من قبل الأمة نفسها، وتنفيذ قاعدة "لا إكراه في الدين".

4- التمسك بالقيم والقواعد الإسلامية في الحياة اليومية، على سنة الرسول والخلفاء الراشدين والسلف الصالح، والانطلاق من هذه المبادئ في بناء دولة إسلامية فيدرالية (خلافة)، بأساليب سلمية دستورية.[2]

أما عن أهداف الحزب، فهو حزب سياسي يهدف للوصول إلى السلطة، عن طريق المشاركة في الحياة السياسية، وكسب الرأي العام وإقناع الشعب ببرنامجه ومبادئه. وعلى الرغم من نجاح الحزب في حشد عضوية كبيرة نسبيا، إلا انه سرعان ما وجد نفسه طرفا في الحرب الأهلية الطاجيكية، وهو أكبر حزب ضمّ مقاتلين أثناء هذه الحرب، ومنذ ذلك الوقت سلك حزب النهضة مسلكا سياسيا، للوصول إلى أهداف عن طريق المشاركة في الحكم، ويعد الحزب الإسلامي الوحيد المسجل بشكل رسمي في آسيا الوسطى.[3]

---

[1]- محمد عادل، مرجع سابق، ص 330.

[2]- ميثم الجنابي، مرجع سابق، ص 73.

[3]- عبير ياسين، "آسيا الوسطى الشيوعية في رداء الديمقراطية"، مرجع سابق.

حركة أوزباكستان الإسلامية:

أنشأت حركة أوزباكستان الإسلامية في عام 1989، منتهجة العمل المسلح وسيلة للإطاحة بالحكم القائم، و إقامة دولة إسلامية في منطقة آسيا الوسطى وخاصة في جمهورية أوزباكستان، وتختلف التقديرات بشأن عدد أعضاء الحركة والتي أوصلها بعضهم إلى 7 آلاف مقاتل، وهي حركة ممنوعة بأوزباكستان، وقد سبق لها أن شاركت في الحرب الأهلية، التي دارت بأفغانستان إلى جانب حركة طالبان[1]. وتصنف هذه الحركة على أنها جماعة راديكالية، هدفها المعلن هو إقامة ولاية إسلامية ضمن مشروع الخلافة الإسلامية والإطاحة بالحكم القائم، واتخذت الحركة من وادي فرغانة_ أكثر مناطق آسيا الوسطى خصوبة للحركات الإسلامي_ قاعدة انطلاق للجوء إلى العمل السري والانحياز إلى خيار القوة، وفي أوزباكستان سعى الحزب الشعبي الديمقراطي الأوزباكستاني، فور وصوله إلى الحكم إلى منع أحزاب المعارضة، و سارع في عام 1991 بإصدار قانون يمنع إقامة الأحزاب على أسس دينية او أثنية، الأمر الذي ردّت عليه الحركة الإسلامية في أوزباكستان بالعمل المسلح، حيث قامت الحركة الإسلامية في أوزباكستان، بشن هجمات مسلحة عديدة ضد الحكم الأوزباكستاني، في محاولة لإقامة دولة إسلامية مستقلة، ردا على محاولات النظام لعزل الشعب عن الإسلام.[2]

الفرع الثالث: موقف الأنظمة الحاكمة من الحركات الإسلامية:

اتسم موقف الأنظمة الحاكمة في آسيا الوسطى من الحركات الإسلامية بالعدائية، وحظيت في موقفها هذا بتأييد أمريكا والدول الغربية وروسيا، لظنها أن أي نوع من الانفتاح والحرية، سيؤدي إلى سيطرة الأحزاب الإسلامية على المنطقة، واستخدمت حكومات تلك الدول وسائل وأساليب عدة، لمحاربة أحزاب الصحوة الإسلامية من أبرزها:

1- **الحرب القانونية:** لجأت تلك الدول إلى إصدار قوانين تحظر الأحزاب والحركات الإسلامية، و إن لم يكن لها نشاط سياسي، بل ويشمل كل من يمارس شعائر دينية، بعيدا عن هيمنة رجال الدين الرسميين. و قد أصدرت طاجكستان و أوزباكستان وكازاخستان قانون حظر الأحزاب الدينية، وبسبب تلك القوانين الجائرة، لا يوجد حزب وتوجه إسلامي مسجل رسميا في أية دولة من دول آسيا الوسطى،

[1]- محمد عادل، مرجع سابق، ص331.

[2]- عبير ياسين، "آسيا الوسطى الشيوعية في رداء الديمقراطية"، مرجع سابق.

سوى حزب النهضة الإسلامي في طاجكستان، وقد أعطى هذا الوضع الفرصة للحكومات، للتعامل القمعي مع المتدينين ومع الأحزاب ذات التوجه الإسلامي.[1]

2- سياسة تجفيف المنابع الفكرية: ومن أهم الوسائل التي استخدمتها هذه الدول لمحاربة احزاب الصحوة الإسلامية، تجفيف المنابع الفكرية التي تغذي الحركات الإسلامية والأحزاب ذات التوجه الإسلامي، قد أخذت أشكالا مختلفة منها على سبيل المثال: منع البعثات التعليمية إلى الدول الإسلامية، ومنع الأنشطة الدينية وإغلاق المساجد والمدارس.[2]

3- محاربة مظاهر التدين: ومن الوسائل التي تستخدمها السلطات الحاكمة في دول آسيا الوسطى، محاربة مظاهر الالتزام بالإسلام، فقد منع النظام الحاكم في طاجكستان أغلب مظاهر التدين في المجتمع، منها على سبيل المثال: أداء الصلاة أثناء فترة العمل، ومنع أداء الصلاة في المساجد، كما منعت ارتداء الحجاب في المدارس والجامعات والأسواق، وأماكن العمل والدوائر الحكومية، وذلك على أساس قانون خاص، سنته حكومة إمام علي رحمان لهذا الغرض.[3]

4- القهر والقتل والخطف: من أهم الوسائل التي يستخدما حكام دول آسيا الوسطى، نجد الاعتقال والتعذيب في السجون والاغتيال، وهناك شهادات عن اغتصاب النساء والقتل داخل السجون الأوزبكية، لمجرد تهمة تدريس القرآن الكريم للبنات.[4]

5- خلق المشكلات: ومن الوسائل المهمة لمحاربة الأحزاب الإسلامية، السعي لإيجاد المشاكل داخل تلك الأحزاب أو التضييق عليها، فقد كشفت وثيقة سرية (تحمل رقم 20/32) صادرة عن اجتماع عقده

---

[1]- جلات خان زاهد فياض، "الأحزاب السياسية في كازاخستان".
على الموقع: www.fayaz12.blogfa.com/post-17.aspx
تم التصفح يوم: 2014/03/25، على الساعة 20:45.

[2]- علي عبد العال، "حزب النهضة الإسلامي في طاجكستان".
على الموقع: www.kurdiu.org/ar/wtard.php?page id=3381
تم التصفح يوم: 2014/03/25، على الساعة 21:00.

[3]-محي الدين كبري، "منع الحجاب في المدارس".
على الموقع: www.iransharghi.com//index.php?newsid=3768
تم التصفح يوم: 2014/03/26، على الساعة 14:00.

[4]- مصباح عبد الله عبد الباقي، "موقف الأنظمة الحاكمة من الأحزاب".
على الموقع: Sludres.aljareer.net/reprts/2013/09/201392411…html
تم التصفح يوم: 2014/03/25، على الساعة 15:30.

رئيس الجمهورية الطاجيكي، في 23 نوفمبر 2011 مع وزراء الأمن والعدل والشؤون الدينية، عن إصدار أوامر بمراقبة القيادة العليا والوسطى لحزب النهضة، والتضييق على تلك القيادات، ومحاولة شراء مواقفها بأية طريقة، وفصل 50 % من أعضاء حزب النهضة المعروفين في المؤسسات الحكومية، وخلق مشكلات داخل الحزب لتفجيره سياسيا من الداخل.[1]

5- الحرمان من الحقوق السياسية: ومن الوسائل التي تستخدمها حكومات دول آسيا الوسطى لمحاربة الأحزاب الإسلامية، حرمان تلك الأحزاب من حقوقها السياسية، فالأحزاب ذات الصبغة الإسلامية لا يسمح لها بالمشاركة في الانتخابات، لأنها غير مسجلة وتعتبر محظورة، والحزب الوحيد المسجل في طاجكستان وهو حزب النهضة الإسلامي، بحيث لم يحصل في الانتخابات البرلمانية عام 2010 إلا على مقعدين، مع أن استطلاعات الرأي كانت تؤكد على أن الحزب يحظى بتأييد من 40 إلى 50 % من آراء الشعب الطاجيكي، وحينذاك قالت الحكومة للحزب، أن هذين المقعدين هدية منها للحزب، بمعنى انه لم يكسب أي مقعد في حقيقة الأمر.

6- حظر وسائل التواصل الاجتماعي: تحرم حكومات دول آسيا الوسطى شعوبها من الوصول للمعلومات، كما تمنعها من استخدام وسائل الاتصال الاجتماعي، وذلك عن طريق فرض الرقابة على الأنترنت.[2]

الفرع الرابع: دور التركيبة العرقية في البعد السياسي لدول آسيا الوسطى:

تضم منطقة آسيا الوسطى قوميات مختلفة، سواء على مستوى المنطقة ككل أو على مستوى الدول، إلا أنها تتميز بتفوق العنصرين التركي والإيراني، ويبرز ذلك في كون اللغات المتداولة في الغالب هي لغات تركية أو فارسية[3]. فجمهوريات آسيا الوسطى تعاني من هذا التعدد القومي والاثني الذي أسفر عنه تجزئة مناطقها، فمثلا: قيرغيزستان تنقسم إلى ثلاث أقسام (اليمين واليسار والداخل)، وهو تقسيم يحتوي ويعبر في نفس الوقت عن ضيق الوعي الاجتماعي-السياسي، الذي انعكس أيضا

---

[1]- تقرير نقلا عن اذاعتي البي بي سي الاوزبكية على الموقع: www.almoslim.net/node/135960

تم التصفح يوم:2014/03/26، على الساعة: 17:45.

[2] - دون ناشر، "دول آسيا الوسطى تحت رقابة مشددة".

على الموقع: www.youm7.com//news.asp?newsid=3354130

تم التصفح يوم: 2014/03/27، على الساعة: 13:25.

[3]- عبد الله فلاح عودة العضايلة، مرجع سابق، ص30.

في الصراعات الاثنية، ونجد نفس الظاهرة في طاجكستان، بمعنى سيطرة الخلافات والصراعات السياسية في حوافز المعارضة بين الشمال والجنوب، وكذا كازاخستان، المقسمة تاريخيا وجغرافيا الى ثلاث أقسام: الجنوب، وسط البلاد والشمال، وعلى خلفية هذه القسمة، ترسم أيضا خلافات الجنوب الفلاحي والشمال الصناعي[1]، كذلك ما تعانيه أوزباكستان من مشكلة الأقليات العرقية العديدة (ما يقرب 130 قومية). ويحرص متخذي القرارات على طمأنة الأقليات واستمالتهم، حتى لا تشعر بخطر التفوق العرقي الطاغي للأوزبك، وفي تركمانستان توجد مشكلة الانتماء القبلي، ومشكلة هذه القبائل أنه لا يمكن أن تخضع في إدارتها المحلية او السياسية لحاكم من خارج القبيلة.[2]

هذا التنوع العرقي كان له تأثير في الجانب السياسي، بحيث أن الأحزاب والاتجاهات القومية، سواء أكانت ذات طابع عرقي أو ديني، لم تفلح حتى الآن في خلق أرضية واسعة، يمكن أن تكون لها معارضة دستورية فاعلة. ففي كازاخستان حقق الرئيس نور سلطان نزار باييف في انتخابات مارس 1994 فوزا بين 29 حزب منافس، ويمثل واقع الأعضاء المنتخبين التنوع في الاتجاهات، فمن بين 176 عضو فإن منهم 105 من الكازيخيين و49 من الروس و10 من الأكرانيين و03 من الألمان، أما في قرغيزستان فإن هذا التنوع في الجماعات السياسية، هي ذات اتجاهات قومية متشددة وأخرى تتعصب لأقليتها، هذا ما أفضى إلى أن تكون البلاد في حالة من عدم الاستقرار، حتى أن النهوض القومي القيرغيزي، ممكن أن يؤول إلى صراعات بين القوميين والإسلاميين. وتمثل طاجكستان الاحتمال الأكثر اضطرابا وتمزقا من بين الجمهوريات الخمس، فعندما انتخب إمام علي رحمن في 1991، بصفته عضو في القيادة الشيوعية السابقة، أطيح به في انقلاب في 1992، ولكنه يعتمد في دوام حكمه على التأييد الذي يحظى به من روسيا.[3]

[1]– ميثم الجنابي، مرجع سابق، ص ص38–39.

[2]– لطفي السيد الشيخ، مرجع سابق، ص ص176–177.

[3]– كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص ص46–47.

الفصل الثاني: الإستراتيجية الأمريكية اتجاه آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة.

إن فصل المسائل الاقتصادية عن المسائل الأمنية و السياسية أمر غير ممكن، فهي تتداخل و تتفاعل، كما يمكن توظيف كل منها لخدمة الأخرى، وهذا التداخل يبدو واضحا في الإستراتيجية الأمريكية اتجاه آسيا الوسطى بعد استقلالها عن الاتحاد السوفيتي، إذ أصبحت في قلب اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية، إضافة إلى أنها استفادت من ورقة هجمات 11سبتمبر 2001، و الحرب على الإرهاب من أجل الاستمرار في استغلال المنطقة، و هذا ما سيتم معالجته في هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: المصالح و الأهداف الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى.

المبحث الثاني: الحرب على الإرهاب في صلب الإستراتيجية الأمريكية اتجاه آسيا الوسطى.

المبحث الأول: المصالح و الأهداف الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى.

في ظل الأهمية القصوى لآسيا الوسطى، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم العديد من المساعدات لدول المنطقة، من أجل السيطرة عليها و تحقيق مصالح سياسية، و الحصول على مكاسب اقتصادية، و هذا ما سنعالجه من خلال هدا المبحث.

المطلب الأول: المساعدات الأمريكية المقدمة لآسيا الوسطى.

يعتبر الأمريكيون تفكك الاتحاد السوفياتي، أكبر مكسب تم الوصول إليه من الناحية الإستراتيجية بعد50 سنة من التنافس الحاد، و قد ساهم في بروز إجماع سياسي، يهدف إلى مقاومة كل محاولة إعادة بناء فضاء سوفياتي جديد أو ما يعتبره **روبرت كريغ ROBERT GRAIG** سياسة لم الشمل[1]، فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تقديم دور نشيط في الجمهوريات الإسلامية، مستندة في ذلك على قوتها العظمى، التي تسمح لها بالسيطرة على هذه المنطقة التي تعتبرها أهم مفاتيح تحقيق هيمنتها الشاملة. و يستند الدور الأمريكي كذلك على رؤية شاملة و برنامج متكامل حول تلك الجمهوريات[2]. فمنذ أن استقلت دول آسيا الوسطى، سارعت الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال عشرات البعثات إلى تلك الدول، لجمع المعلومات عنها و تحديد المصالح الأمريكية في المنطقة، من بينها بعثة راند، و بعثة معهد الولايات المتحدة للسلام، ثم زيارة جيمس بيكر **James Baker** وزير الخارجية الأمريكي آنذاك لآسيا الوسطى سنة 1992، و لقد اتفقت على أن للولايات المتحدة الأمريكية مصالح حيوية في آسيا الوسطى، ينبغي أن تعمل على تطويرها[3]. فخلال هذه السنوات تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية ببرنامج قانون دعم الديمقراطية **Freedom Support Act**، أعده الكونغرس الأمريكي لدعم هذه الجمهوريات ماليا و تقنيا، و مساعدتها على تجاوز المرحلة الانتقالية[4]. و ذلك بتبني مجموعة من المبادئ لنشر الديمقراطية و تعزيزها في آسيا الوسطى، كالتكوين القضائي وتطوير الأحزاب السياسية و تنظيم الانتخابات الحرة. كما لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى نوع من الدبلوماسية الهادئة، لإقامة تعددية سياسية في المنطقة، مع بعض الانتقادات للأنظمة السياسية لحملها

[1] – علي لراري، مرجع سابق، ص123.

[2] – عادل عباسي، مرجع سابق، ص66.

[3] – محمد السيد سليم، **آسيا و التحولات العالمية**، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1980)، ص325.

[4] – علي لراري، مرجع سابق، ص133.

على التسريع في وتيرة الإصلاحات السياسية و الديمقراطية، و لعل أشهر هذه الانتقادات كانت موجهة إلى حكومة إسلام كريموف سنة **Islam Karimov** في أوزباكستان.[1]

أما على المستوى الاقتصادي، فقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية 1993، حوالي 379 مليون دولار لدول آسيا الوسطى، في شكل معونات إنسانية، بالإضافة إلى 64 مليون دولار مقدمة للإسراع في برنامج التحول الرأسمالي، هذا بالإضافة إلى توقيع اتفاقات ثنائية مع بعض دول آسيا الوسطى، لتوفير الحماية القانونية للمستثمرين الأمريكيين، كما وقّعت اتفاقيات مع بعض المؤسسات الأمريكية الخاصة المقرضة، مثل شركة الاستثمار الخاص لما وراء البحار: **Overseas Privat Investement Cooperation(OPIC)**، و اكسيم بانك **Exim Bank**، لتقديم القروض التي تضمنها الحكومة للشركات الأمريكية لتنشيط دورها في منطقة آسيا الوسطى[2]، إضافة إلى توقيعها اتفاقيات مع الجماعة الاقتصادية لآسيا الوسطى **CAEC**، و اتفاقية شركة الناتو من أجل السلام (الشراكة من أجل السلام) التي تأسست عام 1994، وكانت الغائب الوحيد هي طاجكستان من بين الدول الخمس في آسيا الوسطى، و لم يكن الهدف منها فقط أغراض أمنية كأمن الطاقة، و إنما ردا على الاستياء الروسي من توسيع الناتو نحو أوروبا الشرقية[3]. كما تم توقيع اتفاقية شراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية و كازاخستان عام 2005 (مبادرة هيوستن)، التي تشمل الدعم التقني و إعطاء قروض للمشاريع الصغيرة و الاستثمارات الموجهة و إزالة العقبات أمام الاستثمار، بالإضافة إلى زيادة فرص العمل للكازاخستانيين، و العمل على بناء الطبقة الوسطى في كازاخستان، كما قدمت لتركمانستان برامج تنمية اقتصادية، و منح مساعدات لتدريب رجال الأعمال و السفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى اهتمامها بالقطاع الزراعي، إلا أنها أوقفت بعض نشاطاتها المتعلقة بالقروض الصغيرة بسبب صعوبة البيئة الاقتصادية التي تعاني منها تركمانستان، كما قامت بتوقيع عقودا ضخمة مع دول المنطقة التي لها مصادر نفطية(من 50 إلى 60 سنة)، والتحكم بمعدل تطوير حقول النفط و أسعاره على المستوى العالمي.[4]

---

[1] – لزهر وناسي، مرجع سابق، ص117.

[2] – محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص328.

[3]– Chi-Ling Yong , "A critique of American policies toword central Asia" , **journal of humanities and social sciences** ,(octobre) ,2008, pp337-338 .

[4] – عبد الله فلاح عودة العضايلة، مرجع سابق، ص84.

و في الفترة الممتدة بين 1992 و 2002، بلغت جملة المساعدات الأمريكية لدول آسيا الوسطى 1,7 بليون دولار، منها 650 مليون دولار من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (**USAID**)، من أجل تحقيق عدة أهداف منها: التنمية الاقتصادية، إحلال الديمقراطية، الرعاية الصحية، إدارة سليمة للموارد[1]. و يبين الجدول رقم (08)، حجم المساعدات الأمريكية لدول آسيا الوسطى من عام 1992 إلى عام 2010، أما الجدول رقم(09)، فيبين المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية لدول آسيا الوسطى من 2011 إلى 2014.

جدول رقم (08): جدول يمثل مجموع المساعدات الامريكية لدول اسيا الوسطى من عام 1992 الى عام 2010.

دول اسيا الوسطي	حجم المساعدات الامريكية بالمليون دولار
كازاخستان	20504
قيرغزستان	122171
طاجكيستان	9885
تركمانستان	97144
اوزباكستان	571403

المرجع: عبد الله فلاح عودة العضايلة، مرجع سابق، ص82.

[1]- المرجع السابق، ص82.

جدول رقم (09): المساعدات المالية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول آسيا الوسطى من 2011 إلى 2014.

السنوات / دول آسيا الوسطى	السنة المالية 2011 (فعلية)	السنة المالية 2012 (فعلية)	السنة المالية 2013 (تقديرات)	السنة المالية 2014 (تقديرات)
كازاخستان	17.57	19.29	13.96	12.23
قيرغزستان	41.36	47.40	49.38	51.82
طاجكيستان	44.48	45.09	40.63	36.40
تركمانستان	11.01	9.20	06.02	06.46
اوزباكستان	11.34	16.73	11.72	11.59

المرجع: Jim Nichol, op.cit, p67.

كما لا يمكن إغفال المساعدات المقدمة للحد من مخاطر الكوارث، ففي السنة المالية 2012، قدم فريق **USAID /OFDA** أكثر من 1,2مليون دولار كمبادرات للحد من هده الكوارث، و ذلك من أجل تطوير استراتيجيات فعالة مصممة لاحتياجات السكان المعرضين للخطر، و هذه البرامج تعكس التزام المانحين لدعم تنمية القدرات في تحديد المخاطر، و الرصد و الإنذار و العمل المبكر لتفادي الكوارث.[1]

إن المساعدات الأمريكية قبل أحداث 11سبتمبر 2001، كانت مركزة بصورة كبيرة على الإصلاحات السياسية، كتطوير المجتمع المدني و المنظمات غير الحكومية و الإصلاحات الاقتصادية و المساعدات الإنسانية، أما بعد هذه الأحداث فقد تغيرت الأوضاع، إذ ارتفعت المساعدات الأمنية إلى

[1] –USAID, "Disaster risk reduction – Europe, the Middle East and Central Asia" , **fact Sheet n=°1**, fiscal years 2012, United states agency, international developpement,(septembre),2012,p 1

66,7 %في سنة 2005 مقارنة مع سنة 1995، حيث كانت تقدر ب 23,7% فقط، هذا ما يفسر نقص المساعدات الأمريكية في المجالات الأخرى.[1]

و يمثل الشكلين 1و 2، مقارنة بين المساعدات الأمريكية المقدمة لدول آسيا الوسطى بين سنتي 1995-2005.

شكل رقم (01):مجموع المساعدات الأمريكية لدول آسيا الوسطى سنة 1995.

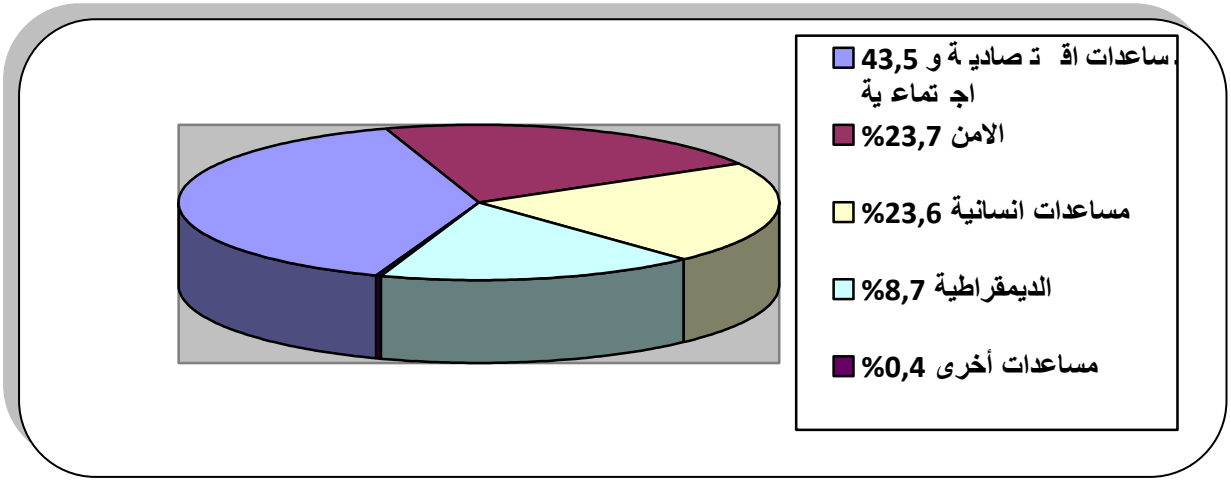

شكل رقم (02): مجموع المساعدات الأمريكية لدول آسيا الوسطى للسنة المالية 2005.

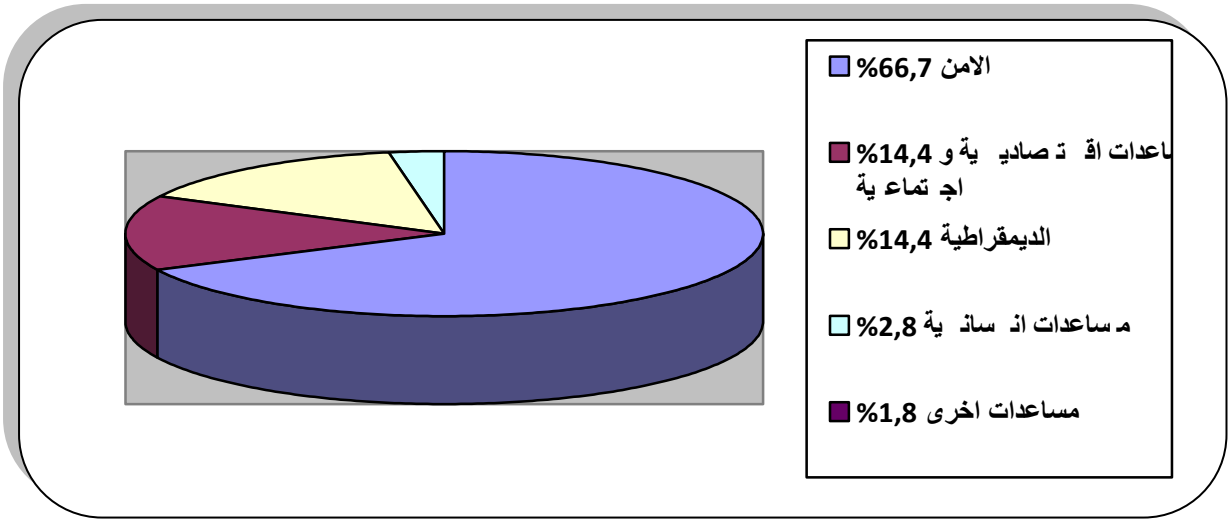

المرجع: Curt Tarnoff ,op.cit, p2.

[1]– Curt Tornoff, "U.S. assistance to former soviet union", **CRS report for congress**, Foreign Affairs, Defense and Trade Division, (March), 2007 , pp2-3.

و لقد ذهبت هده المساعدات على نحو متزايد، نحو تدريب و تجهيز وحدات القوات الخاصة في آسيا الوسطى، وهذه المساعدات لها أهداف كثيرة و لعل أهمها، هو شراء و الوصول إلى الحكومات والجيوش الإقليمية، للتعاون في أفغانستان و القضاء على الحركات الإرهابية، بدلا من تحسين مؤسسات الدفاع و القوات المسلحة[1]، و لقد التزمت دول آسيا الوسطى بإجراء مناورات عسكرية و تشكيل فرق حفظ السلام، حيث تجري الولايات المتحدة الأمريكية سنويا في هذا الإطار، مناورات حفظ السلام مع تلك الجمهوريات، و قد تم تشكيل فيلق آسيا الوسطى **central bast**.[2]

إن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول من خلال هده المساعدات المقدمة، إلى صبغ المنطقة بالنموذج الأمريكي سياسيا و أمنيا، و دمجها بالكامل ضمن الأطر السياسية و الاقتصادية، و بالتالي الثقافة الأمريكية، حتى يسهل انقيادها تحت التبعية الأمريكية[3]. مما يؤدي إلى ترسيخ مكانتها في المنطقة،من أجل تحقيق مجموعة من المصالح و التي لا تريد لغيرها الاستفادة منها.

المطلب الثاني: المصالح و الأهداف السياسية و الأمنية الأمريكية في آسيا الوسطى.

منذ البعثات الأولى التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية إلى منطقة آسيا الوسطى، توضح أن لها مصالح سياسية و أمنية عديدة، لعل أهمها:

الفرع الأول: التخوف من انتشار الأسلحة النووية.

تتخوف الولايات المتحدة الأمريكية من انتشار أسلحة الدمار الشامل، و علوم الهندسة النووية و الكيميائية، لذلك عملت على إزالة هذه الأسلحة من منطقة آسيا الوسطى[4]. و لعل أبرز سبب في هذه المساعي، هو أن الإستراتيجية الأمريكية لا تسمح للدول صاحبة المصادر النفطية، بامتلاك القوة العسكرية و الموارد الطبيعية في الوقت ذاته (و هو ما نلاحظه في تعاملها مع العراق)، و لهذا السبب لا تتعامل مع البرنامج النووي لكوريا الشمالية بالاهتمام و القلق نفسه.[5]

---

[1]– Joshua kucera , "U.S. military aid to central Asie : Who benifist ?" , **Occasional paper series**, n=07, (september), 2012, p5.

[2] – عادل عباسي، مرجع سابق، ص71.

[3] – لطفي السيد الشيخ، مرجع سابق، ص 57.

[4] – عادل عباسي، مرجع سابق، ص 68.

[5] – سعد حقي توفيق، "التنافس الدولي و ضمان أمن النفط "، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 43 ، 2011 ، ص 3.

فجميع بلدان آسيا الوسطى قد ورثت من الأسلحة السوفياتية معقدة التصنيع و أسلحة الدمار الشامل، وكانت تتم في هذه المنطقة عمليات استخراج اليورانيوم و إنتاج البلوتونيوم، و تصنيع و اختبار الأسلحة الكيمائية و البيولوجية، فضلا عن تخزين الأسلحة النووية. و لقد كانت الجهود كثيفة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية من أجل منع انتشار هذه الأسلحة، و التأكد من أن روسيا فقط هي من ورثت هذه الترسانة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.[1]

و لقد صرحت الأمين المساعد للشؤون الروسية و الأوروبية الآسيوية "إليزابيث جونز" **Elizabeth Jones**، أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها عدّة مصالح في منطقة آسيا الوسطى، و التي من بينها منع الانتشار النووي و مكافحة الإرهاب.[2]

فمنذ السنوات الأولى لاستقلال جمهوريات آسيا الوسطى، و الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على الحد من انتشار السلاح النووي، و هذا ما نلاحظه من خلال البروتوكول الذي تم توقيعه سنة 1992 في واشنطن، و الذي تعهد بموجبه الرئيس الكازاخستاني نزار بايفBayev Nizar بتوقيع ستارت-1- و اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية، و تم نقل الصواريخ ذات الرؤوس النووية إلى روسيا، و لعل أخطر ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المرحلة في آسيا الوسطى، هو عملية نقل ستمائة كيلوغرام من اليورانيوم المخصب، من كازاخستان إلى الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1994، و قد تمّت هذه العملية بناء على طلب حكومة كازاخستان و موافقة روسيا، و من الجدير بالذكر أن اليورانيوم المنقول من النوع المخصب بنسبة 90%، يجعله قابل للاستعمال المباشر في الأغراض العسكرية، و لقد وصفت بعض المصادر أن هذه العملية هي أكبر عملية تهريب رسمي لليورانيوم المخصب[3]، و في 2004، استعادت الولايات المتحدة الأمريكية من أوزباكستان إحدى عشر كيلوغرام من اليورانيوم عالي التخصيب إلى روسيا، و في 2006 تم نقل ثلاثة و ستون كيلوغرام من اليورانيوم المشع إلى منشأة ماباك **Mapak** في روسيا، فوجود المواد المشعة و الانشطارية في بلدان

---

[1] – Togzhan Kassenova ," l Asie central, la sécurité régional et les menaces de prolifération d armes de destruction" , **massive forum du désarment** , n =04, 2007 , p15.

[2] – Elizabeth wishnick, **stratégic consequences of the Iraq war : U.S. Security interests in central Asia ressessed**, (U.S.A : Strategic Studies Institute, 2004) , p4.

[3] – محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص327.

آسيا الوسطى، لا يزال يشكل تهديد أو خطر للانتشار النووي و بناء سلاح نووي مدمر[1]، و في 11أفريل 2010، التقى الرئيس الأمريكي باراك أوباما Barak Obama مع الرئيس الكازاخستاني نزار باييف Nazar Bayev، على هامش قمة الأمن النووي في واشنطن، و أفاد بيان مشترك أنها تعهدت بتكثيف التعاون الثنائي لتعزيز السلامة النووية، و منع انتشار الأسلحة النووية و الاستقرار الإقليمي في آسيا الوسطى، كما التقيا في قمة الأمن النووي في سيول في كوريا الجنوبية في مارس 2012، أشاد فيها الرئيس أوباما بجهود كازاخستان، لتأمين المواد النووية الموروثة عن الاتحاد السوفياتي السابق.[2]

و بشكل عام، يتركز قلق الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالمسائل العسكرية في منطقة آسيا الوسطى في النقاط التالية:[3]

- انتشار معدات التسلح النووي.
- انتشار علوم و تكنولوجيا الهندسة النووية و الكيميائية.
- عدم تمركز الأسلحة النووية في إحدى جمهوريات آسيا الوسطى.
- استخدام فجائي و غير متوقع لهده الأسلحة.
- حدوث خلل في مسيرة نزع السلاح النووي.
- القلق من انتشار الأسلحة غير النووية أكثر من اللازم.

الفرع الثاني: العمل على تقليص النفوذ الروسي في المنطقة.

اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، إستراتيجية الاحتواء متعدد الأوجه كأداة لدحر الاتحاد السوفياتي، و منع مد نفوذه إلى منطقة آسيا الوسطى التي يعتبرها الفناء الخلفي له[4]. فمن جهة عملت الولايات المتحدة الأمريكية، على إنشاء علاقات ودية بين دول آسيا الوسطى وروسيا،

[1]- Togzhan kassenova, op. cit, pp17- 18 .

[2] - Jim nichol, op. cit, pp5-6.

[3] - لطفي السيد الشيخ، مرجع سابق، ص 110 .

[4] - Hall Gardrer, "le pon – islamisme et la rivalité Russo- American dans la « shatterbelt » de l'Asie Central et du « Grand Moyen –Orient »", **géopolitique**, n=°12, (avril) , 2006, p1.

لأنه من مصلحتها عدم قيام سياسات عدائية من داخل الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى تجاه روسيا، بشكل يدفعها إلى محاولة بناء الإمبراطورية القديمة، و من جهة أخرى تعمل على منع عودة الهيمنة الروسية في المنطقة[1]، و نلاحظ هذا من تدخلها عام 1996 في النزاع حول الوضع القانوني لبحر قزوين، و ذلك بدعم اقتراح كل من كازاخستان و أذربيجان، الذي ينادي باقتسام ثروات البحر إلى قطاعات وطنية، و الذي كان ضد الاقتراح الروسي و الإيراني[2]. ومن بين الإستراتيجيات الأمريكية المتبعة في هدا المجال، هو توسيع حلف الناتو عن طريق مشروع الشراكة من أجل السلام على حساب روسيا، ففي انضمام الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى إلى هده الشراكة، يعني تقليص الدور الروسي في المنطقة، و خيبة أمل في عودة هذه الجمهوريات تحت لوائها، و هذا ما ذهب إليه مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي بريجنسكي Brezezinsski حين قال:

" **إن الهم الأمريكي الأكثر إلحاحا، هو السهر على أن لا تحصل أية دولة أو ائتلاف من الدول، على الوسائل التي تساعدها على طرد الولايات المتحدة الأمريكية من أوراسيا، أو إضعاف دورها كحكم في هذه القارة ..... و أدوات السيطرة ليست بالضرورة عسكرية، ولكن تكنولوجية، ثقافية، سياسية. و إن كان على العامل العسكري، أن يكون جاهزا في كل لحظة تستوجب فيها الأوضاع أن يتدخل** ".[3]

فالاهتمامات الأمريكية المتزايدة في دول آسيا الوسطى(الذي جاء في إطار تحجيم الدور الروسي)، كان عبارة عن مجموعة من المشاريع و السياسات و الاتفاقيات، في مختلف المجالات(و هذا ما تطرقنا له في المطلب الأول)، من أجل تشجيع النزوع الإقليمي للاستقلال عن الموقف الروسي، فضلا عن تقليص الوجود العسكري الروسي، و لذا استمرت الولايات المتحدة الأمريكية، في ضرورة تخلي روسيا عن استخدام مفهوم الجوار القريب، لأن هذا الجوار أصبح أيضا جوارا للناتو.[4]

---

[1] – لزهر وناسي، مرجع سابق، ص115.

[2] – عادل عباسي، مرجع سابق، ص ص69– 70.

[3] – محمد حسون، "الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو و أثرها على الأمن القومي العربي"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية**، المجلد 26 ، العد 02، 2010، ص347.

[4] – سعيد السعيدي، "تداعيات الأزمة الروسية الجورجية على العلاقات الروسية الأمريكية"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 42، 2009، ص100.

الفرع الثالث: منع التوغل الحركات الإسلامية المتطرفة المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية.

إن تحجيم الحركات الإسلامية المتطرفة الموجودة في منطقة آسيا الوسطى، يعتبر أحد مصادر الاهتمام الأمريكي بآسيا الوسطى، و الذي يتمثل في الحركات الإسلامية الراديكالية خاصة الحركة الإسلامية في أوزباكستان، و التي يحتمل أن تسبب تأثيرات إقليمية سيئة وفقا للرؤية الأمريكية[1]. فلقد وقّعت الولايات المتحدة الأمريكية، العديد من الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بالدفاع و مكافحة الإرهاب ومراقبة الحدود، مع وزارة الدفاع الأوزباكية في ماي 1999، و بعد وقت قصير من هجمات 11سبتمبر 2001، شرعت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، في محادثات مع الدول الخمس في آسيا الوسطى، لكسب تعاونها في حربها على الإرهاب و خاصة أفغانستان، و كانت النتيجة إنشاء الوجود العسكري الأمريكي للقواعد العسكرية[2]. و منذ العملية التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على أفغانستان، استغل الأصوليون المشاعر الإسلامية المتطرفة، كأحزاب التحرير التي تنشط بشكل كبير في طاجاكستان و في قيرغزستان[3]، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية، تسعى إلى خلق منطقة مستقرة من أجل ضمان الوصول إلى مصادر الطاقة، و منع سيطرة النظم الباحثة عن القوة في المنطقة مثل روسيا و إيران على دول منطقة آسيا الوسطى[4]. (البحث عن استقرار يخدم مصالحها).

الفرع الرابع: العمل على تحجيم و الحد من الدور و التأثير الإيراني، و دعم الدور التركي في آسيا الوسطى.

تعتبر مسألة إضعاف جمهورية إيران، ثابتا من ثوابت السياسة الأمريكية مند نجاح الثورة الإسلامية، سواء في منطقة الخليج أو في القوقاز أو في آسيا الوسطى، و يرجع بعض المحللين سبب قبول جمهوريات آسيا الوسطى في منظمة الأمن و التعاون في أوروبا، إلى رغبة الولايات المتحدة الأمريكية و بعض الدول الأوروبية، إبعاد هذه الدول الفتية من دائرة النفوذ الإيراني، حتى لا تجد جدوى من

[1] – عبير ياسين، "الوجود العسكري والسياسة الأمريكية اتجاه آسيا الوسطى"، مرجع سابق، ص321.

[2] – Kathleen A. Collins, William C . Wohlforth, "Defying « Greet Game » expectations", **strategic Asie**, n=04, 2003, pp296-279.

[3] – Togzhan kassenova , op.cit, p16.

[4] – لطفي السيد الشيخ، مرجع سابق، ص118.

تعزيز علاقاتها مع إيران، و لقد عرفت السياسة الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى و بحر قزوين، محاولات مستمرة للتضييق على إيران يمكن تلخيصها فيما يلي:

- شجعت الولايات المتحدة الأمريكية، المواقف الرافضة لمبدأ الاستغلال المشترك لثروات بحر قزوين، خاصة الموقف الذي تبنته أذربيجان، كما أن الموقف الأمريكي جاء ردا على محاولات إيران و روسيا لمنع تدويل بحر قزوين.

- إضعاف الحضور الإيراني في المنطقة، بتشجيع دول آسيا الوسطى على حرمان إيران من مجمل المشاريع الاستثمارية في حقول النفط و الغاز. و بالفعل استجابت هذه الدول للمطالب الأمريكية، و بقيت مساهمة الشركات النفطية الإيرانية في هذه المشاريع ضعيفة إلى أبعد الحدود.

- استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرض مسارات بديلة للنفط و الغاز، و نجحت في منع الشركات النفطية و دول المنطقة من تمويل خطوط نقل الطاقة عبر الأراضي الإيرانية، رغم إدراكهم أن الطريق الإيراني هو أقصر الطرق و أفضلها من الناحية الاقتصادية، لقلة التكاليف و قربها من السوق الآسيوية من جهة، وتوفر الأمن من جهة أخرى.[1]

و لم تتحرك الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها في المنطقة، و إنما حاولت أن تخلق نوعا من التحالف القومي بين الدول ذات الصلة و المصلحة هناك، فقد أقامت شراكة بهذا الصدد مع تركيا وإسرائيل، و لهذا دعّمت الولايات المتحدة الأمريكية التطلعات التركية في المنطقة[2]، حيث تأمل ان تقتدي هذه الدول بالنموذج التركي العلماني، و ليس بالصيغة الإيرانية الراديكالية الإسلامية، و يؤكد تقرير إستراتيجية الأمن القومي الصادر عام 1998:

> " **أن المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، في أحد أكثر مناطق العالم حساسية، تخدم على نحو جيد بوجود دولة تركية ديمقراطية علمانية مستقرة، ذات توجه غربي** ".

---

[1] – علي لراري، مرجع سابق، ص ص127–128.

[2] – هويدا سعيد، "حقائق و أرقام: آسيا الوسطى و القوقاز، تشابك الثروات و الأعراف و المصالح الدولية"، **المتابع الإستراتيجي (15،16)**، (أكتوبر)، 2009، ص20.

و في كثير من الأحيان، تتحرك الولايات المتحدة الأمريكية و تركيا بصورة مشتركة في أكثر من قضية في آسيا الوسطى بخصوص النفط و مشاريعه.[1]

كما أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما تحدث في 06 أبريل 2009 بقوله:

" **إن الولايات المتحدة الأمريكية ستواصل دعمها لتركيا، لما لها من دور مركزي**".[2]

والتي من بينها تعزيز النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى، فالأمريكيون يتحدثون اليوم عن آسيا الوسطى الكبرى، فيما يغيب الشرق الأوسط الكبير أو الجديد. و بالتالي ستشكل تركيا منصة الانطلاق إلى تحقيق ذلك، و ستكون بمثابة ركيزة الإستراتيجية الأمريكية اتجاه آسيا الوسطى.[3]

إن الولايات المتحدة الأمريكية تشجع الدور التركي في منطقة آسيا الوسطى، إلا أنه يرفض هدا الدور إلى درجة قيام مجلس العالم التركي، لأن ذلك يعني الانقلاب على العلمانية، كذلك يرفض دور الدولة الإقليمية المحورية القوية في هده المنطقة، لأن ذلك سيشكل خطرا على المصالح الأمريكية، كما يشكل انقلابا في موازين القوى و الهياكل الإقليمية و الدولية، و عليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية، تحرص على بقاء الدور التركي في آسيا الوسطى محدودا بحدود الدور الوظيفي في الإستراتيجية الدولية.[4]

كما أشركت الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل في تحركاتها في منطقة آسيا الوسطى، و التحرك الإسرائيلي هو جزء مكمل للأدوار الأمريكية. و قد جاء التنسيق العسكري و الاستخباراتي الأمريكي الإسرائيلي في بعض بلدان آسيا الوسطى، ضمن النشاط المضاد لروسيا و الصين، و غيرهما من الدول الإقليمية الفاعلة في المنطقة. و مع تصاعد الصحوة و نمو الحركات الإسلامية، ثم صعود طالبان و دعمها لبعض الحركات الإسلامية في بلدان آسيا الوسطى، تحركت إسرائيل لاحتواء تهديدات تلك الحركات و خطرها على مصالحه، متعاونا في ذلك مع النظم العلمانية الحاكمة في دول آسيا الوسطى، في ظل اهتمام أمريكي بدعم هدا التوجه، و تعزيز تعاون المخابرات بين إسرائيل و دول آسيا الوسطى بمشاركة من المخابرات الأمريكية.[5]

---

[1] – حسن دلي خورشيد، **تركيا و قضايا السياسة الخارجية (دراسة)**، (سوريا: منشورات اتحاد الكتب العرب، 1999)، ص ص 33-34.

[2] – محمد عارف خلف، "الدور التركي الإقليمي"، **مجلة جامعة العلوم السياسية**، العدد 05، 2010، ص18.

[3] – المرجع السابق، ص28.

[4] – حسن دلي خورشيد، مرجع سابق، ص81.

[5] – محمد عادل، مرجع سابق، ص ص345-346.

الفرع الخامس: تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من تعاظم القوة الصينية.

لا يمكن لدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية أن تتجاهل مكانة الصين، عند صياغة أي سياسة اتجاه دول آسيا الوسطى، فالصين تشترك مع ثلاث دول هي كازاخستان، قيرغيزستان، طاجكستان، في حدود يتجاوز طولها 1700كم، ويذهب بعض المحللين إلى اعتبار الصين جوهر الصراع في المستقبل، فالخبير الفرنسي في شؤون آسيا الوسطى روني كانيو **René Cagnant**، يعتقد أن سبب التواجد العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى بعد أحداث 11سبتمبر هو الصين، حيث يقول:

"إن الأمريكيين لا يبعدون الان عن حدود الصين إلا ب 280كم (قاعدة مناس بقيرغزستان)، و ربما سيغادرون هده القواعد يوما ما، و لكنهم يعلمون أنه أصبح بمقدورهم العودة إلى هذه المنطقة متى شاؤوا، ليشكلوا أكبر رادع لخصمهم الوحيد، الذي يمكن أن ينافسهم في اللعبة الإستراتيجية الكبرى: الصين"[1]

و يشاطره الرأي بعض المحللين الأمريكيين، من أمثال**W. Kunzweller**، إذ يرى أن الصراع في المنطقة سيكون أساسا بين طرفين، هما الصين و الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

الفرع السادس: السعي إلى الهيمنة على آسيا.

إن نظرية القطب الواحد لم تكن راسخة و مؤكدة في العقد الأخير من القرن العشرين، و لهذا يراد لها إعادة التأكيد و التحديد ولو من باب التحالف لمكافحة الإرهاب، من هنا تظهر آسيا الوسطى في قلب الرهانات كمنطقة مهمة من الناحية الإستراتيجية، لتكون مسرحا للحرب على الإرهاب، و من ثمة إخفاء الأهداف الإستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية، المتمثلة في اتخاذ منطقة آسيا الوسطى نقطة انطلاق لإرساء الترتيبات اللازمة، لتحقيق السيطرة على آسيا كلها، و من ثمة تحقيق عهد الإمبراطورية الأمريكية بالسيطرة على قلب العالم أوراسيا، الذي يمنحها السيطرة على العالم[3]. فالولايات المتحدة الأمريكية تضع إستراتيجية متكاملة قابلة للتنفيذ، و بعيدة المدى في أوراسيا التي تضم آسيا الوسطى و ينبع ذلك من تفاعلين جوهريين:

[1] – علي لراري، مرجع سابق، ص130.

[2] – المرجع سابق، ص130.

[3] – لزهر وناسي، مرجع سابق، ص124.

- أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت القطب الأحادي في النظام العالمي الجديد، و أوراسيا هي الساحة المركزية للعالم، و على المدى القصير ستعمل على ترسيخ الديمقراطية، و على المدى المتوسط ستركز على تحقيق وفاق إستراتيجي يسمح لها بتشكيل نظام أمني لكل أوراسيا، يتسم بمزيد من التعاون و التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، ليتحول في المستقبل إلى تكوين شركاء إستراتيجيين حقيقيين في مناطق رئيسية في منطقة أوراسيا، لتكريس الزعامة الأمريكية للنظام العالمي الجديد. و من ثمة تعمل الإدارة الأمريكية على التأكد من عدم اكتساب أي دولة أو مجموعة دول، القدرة على طرد الولايات المتحدة الأمريكية من أوراسيا، أو حتى التقليل بصورة كبيرة من دورها الحاسم المهيمن في المنطقة[1]. والحرب على الإرهاب التي أعلنتها إدارة جورش بوش بعد أحداث 11سبتمبر 2001، و من ثمة الحرب على أفغانستان في 12 أكتوبر 2001 و احتلالها، وسّعت إلى حد كبير جدا من النفوذ الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى، و هذا بدوره منح الفرصة لإعادة تشكيل المنطقة بما يتوافق و الفكر الإستراتيجي الأمريكي الجديد، لما له من دلالات عميقة على وجود مصالح إستراتيجية و تهديدات و مخاطر.[2]

إن المساعدات المقدمة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لدول آسيا الوسطى في شتى المجالات، كانت بغرض إيجاد حكومات موالية لها، ترعى مصالحها في المنطقة، فبالإضافة إلى هذه المصالح السياسية و الأمنية المذكورة آنفا، هناك مصالح اقتصادية تجذب اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى منطقة آسيا الوسطى.

المطلب الثالث: المصالح الاقتصادية الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى.

إن مكانة الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية في خضم تطورات الاقتصاد العالمي، يمدها برؤية متبصرة عن الدور الاقتصادي في رسم الإستراتيجيات و تنفيذ السياسات، فالإحصائيات و الأرقام التي تنشرها المؤسسات الدولية و المنظمات الاقتصادية، تشير إلى تراجع الاقتصاد الأمريكي، بسبب

[1] – جمال سند السويدي، **أفاق العصر الأمريكي: السيادة و النفوذ في النظام العالمي الجديد**، الطبعة1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014)، ص ص511–512.

[2] – لزهر وناسي، مرجع سابق، ص122.

الأزمات المالية و التباطؤ و الانكماش[1]، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من أزمة الطاقة، والتي تعني في جوهرها أزمة النفط في المقام الأول، ولعل تزايد الأهمية النسبية للنفط و تطويره بين مصادر الطاقة المستهلكة في العالم، يؤكد على أهمية هذا المورد و تزايد مكانته، إذ أن استهلاك النفط يفوق الزيادة في استهلاك مصادر الطاقة الأخرى. و تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية دول العالم في استهلاك النفط، ففي 10 ماي 2001، أعلن رسميا في واشنطن عن زيادة الطلب اليومي الأمريكي على النفط، حتى بلغ 19,5 مليون برميل يوميا و هو في زيادة مطردة و سريعة، و تعتبر زيادة اعتمادها على الواردات النفطية إحدى المصادر التي تهدد الأمن القومي الأمريكي، و هذه المخاوف قادت الحكومة الأمريكية إلى السيطرة على مصادر جديدة للنفط، كأولى أولوياتها السياسية و الإستراتيجية.[2]

و تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطبيق إستراتيجية للطاقة و البترول و الغاز، تقوم على عدة أبعاد:[3]

1- عدم الاعتماد على بترول الخليج العربي بصفة دائمة.

2- العمل على ضمان تعدد مصادر الطاقة.

3- تعدد طرق النقل و خطوط الإمداد.

4- تعدد المسارات لتقليل المخاطر التي قد تتعرض لها أنابيب البترول.

و بظهور آسيا الوسطى على المسرح الدولي، أصبحت تمثل أهمية قصوى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فهي تنظر إلى المنطقة على أنها امتداد جيواستراتيجي لمنطقة الخليج العربي، وأنها المخرج الثاني للاقتصاد الأمريكي، بما تحتويه المنطقة من موارد كبيرة و فرص استثمار واسعة، خاصة و أن المنطقة تعاني من تدني مستوى الإنتاج و تتطلب رؤوس أموال ضخمة للاستثمار، في هذا السياق صرّح ديك تشيني Dick Cheney النائب السابق للرئيس الأمريكي، و الذي كان يشغل منصب خبير لشركة هالبيرتون للبترول في كازاخستان بالقول:

---

[1] -المرجع السابق، ص138.

[2] - عيسى السيد عيسى الدسوقي، مرجع سابق، ص336-337.

[3] - عبد الله فلاح عودة العضايلة، مرجع سابق، ص83.

" إني أعتقد أن هناك منطقة برزت فجأة لتكون بهذه الأهمية الإستراتيجية، كمنطقة بحر قزوين".[1]

و لقد استمر الكثير من الباحثين الأمريكيين، في ربط السياسة الأمريكية في المنطقة بوجود مصالح حيوية أساسها النفط، و من بين هؤلاء نجد ميشال كيلر **Michael killer**، الذي يرى أن تحكم الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ضروري، لحماية الإمدادات النفطية لأمريكا و حلفائها، و يعتبر أن موارد آسيا الوسطى الطاقوية، أهم عامل محدد للإستراتيجية الأمنية الأمريكية في المنطقة حيث يقول:

" إن ظهور آسيا الوسطى و امتلاكها لاحتياطات نفطية معتبرة، يعد واحدا من أهم العوامل المحددة لتغير المفهوم الإستراتيجي الأمريكي في المنطقة".[2]

و قد جذب بترول آسيا الوسطى مصالح الولايات المتحدة الأمريكية لعدة أسباب منها:[3]

1- يعتبر بترول هذه المنطقة من النوع الجيد.

2- معظم إنتاج النفط من هذه الدول، يكون للتصدير الخارجي و ليس للاستهلاك المحلي، حيث أنها تحتاج لكميات كبيرة من النفط.

3- أن دول المنطقة تفتقد إلى رؤوس الأموال و التكنولوجيا، للوصول بشكل مستقل إلى الحقول النفطية البحرية منها، مما يعطي فرصة أكبر أمام الشركات الأمريكية.

4- وجود النفط و الغاز فيها باحتياطات كثيرة، في وقت أن صناع السياسة الخارجية الأمريكية حريصون على الحصول على النفط بأسعار مناسبة رخيصة.

5- حرمان أعداء الولايات المتحدة الأمريكية من تكنولوجيا النفط.

6- استخدام النفط كورقة مساومة لفرض الهيمنة الأمريكية على بقية الدول الكبرى.

و في 1994، أصدر البيت الأبيض وثيقة بعنوان "إستراتيجية الأمن القومي للارتباط و التوسيع "

[1] - عادل عباسي، مرجع سابق، ص67.

[2] - علي لراري، مرجع سابق، ص ص120- 121.

[3] - عبد الله فلاح عودة العضايلة، مرجع سابق، ص93.

National Security Strategy for Rengagement and Enlargement، و التي تتحدث على إمكانية استخدام نفط بحر قزوين و آسيا الوسطى، من أجل تنويع مصادر الإمداد بالطاقة، وذلك من خلال تشجيع منتجين و مصدّرين جدد للأسواق الأمريكية، فالاعتماد على بترول الخليج وحده محفوف بالمخاطر في ظل الأزمات التي تعيشها المنطقة.[1]

و في هذا السياق، تصب الإدارة الأمريكية جهودها لمساعدة الرأس المال الأمريكي، على الاستئثار بالحصة الكبرى من الاستثمارات النفطية في المنطقة، و كانت النتيجة استئثار الشركات الأمريكية مثل شيفرون Chevro واموكو Amoco، موبيل أكسون Exxon Mobil، أنوكال Unocal و بنزويل Benzoyl بمعظم العقود و المشاريع النفطية. كما تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على إنشاء منظومة لممرات أورواسيوية تقتصر على أنابيب النفط وحدها، و في هذا المجال تضع خطة شاملة لاستثمار ثروات المنطقة.[2] ولقد قامت منذ التسعينات، بشراء معظم حقول النفط في منطقة آسيا الوسطى و بحر قزوين، وهذه الشركات البترولية العملاقة تشترك بحصة كبيرة في الكونسرتيوم الدولي، الخاص بإنشاء أنابيب تربط كازاخستان بميناء نورفوسيسك في روسيا.[3]

ولقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية أربع خيارات إستراتيجية لتطورات الصراع، و استغلال الموارد النفطية في المنطقة في المستقبل المنظور:

الخيار الأول: أيدته شركات النفط الأمريكية العملاقة، يهدف إلى السيطرة على موارد بحر قزوين من خلال ضخها إلى الأسواق العالمية، عبر الأراضي الإيرانية إلى المحيط الهندي مرورا بخليج عمان أو البحر المتوسط غبر تركيا، إلا أن هذا الخيار بات مرفوضا وفقا للقانون الأمريكي، الذي يفرض حظرا يتضمن عدم زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة الإيراني عن 40 مليون دولار سنويا.

الخيار الثاني: يستهدف ربط تركمانستان و كازاخستان بالمحيط الهندي عبر باكستان و أفغانستان، إلا أن هناك جملة من الأسباب التي تعوق إنشاء هذا الخط، في مقدمتها أوضاع أفغانستان التي أنهكتها الحرب، و انهيار بنيتها التحتية.

---

[1] – عاطف السعداوي، "آسيا الوسطى و القوقاز: تواجد أمريكي تراجع روسي، مد استقلالي شيشاني"، **حولية أمتي في العالم**، العدد 05، 2001، 2002، ص933.

[2] – محمود مرتضي، "دولة الكيان تلعب دور الذيل للسياسة الأمريكية بآسيا الوسطى"، **المتابع الإستراتيجي (15،16)**، مرجع سابق، ص07.

[3] – عادل عباسي، مرجع سابق، ص70.

الخيار الثالث: يؤيد استخدام الأراضي الروسية لنقل الأنابيب عبر كازاخستان وآسيا الوسطى إلى الأسواق العالمية، ولكن هذا الخيار قد يوفر لروسيا ورقة ضغط و ابتزاز جيواستراتيجية.

الخيار الرابع: إنشاء خط أنابيب في قاع بحر قزوين انطلاقا من كازاخستان و تركمانستان، يرتبط بأذربيجان و ينتهي على شواطئ البحر الأسود في جورجيا، و إنشاء فرع منه عبر أرمينيا و أذربيجان حتى تركيا على البحر المتوسط، و يهدف هذا الخيار إلى منع اشتراك إيران في أي مشروع نفطي، بالإضافة إلى تقليص الدور الروسي المتزايد اقتصاديا في المنطقة.[1]

و لقد شرعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب السعي إلى التحكم في مصادر الطاقة، في تنفيذ مخططاتها للتحكم في عملية نقلها، حيث تهدف الجهود الأمريكية كما ورد في تصريح شيلا هيسدين **Sheila Hesdin** أحد أعضاء مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1997، إلى بناء خط أنابيب باكو (أذربيجان) تبليسى (جورجيا) جيهان (تركيا)[2]، لنقل النفط من كاشاغان في كازاخستان جنوبا عبر بحر قزوين إلى أذربيجان، حيث يتم نقله إلى البحر المتوسط من خلال خط باكو تبلسي جيهان BTC (خط أنابيب النفط الموسعة)، بدلا من الشمال عبر روسيا إلى الأسواق الغربية، و الذي يعتبر من أهم الخطوط التي تلقى دعما من الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى خط نابوكو و خط أنابيب كاشاغان عبر بحر قزوين[3]، و الهدف منه هو أن تصبح أكبر سوق للثروة الهيدروكربونية من أذربيجان و كازاخستان، للحد من فرص مشروع خط أنابيب روسي نوفورسيسك –رسوتن نا–دون novorossik/ rostov–na–dono.[4]

و يعد الخيار التركي أكثر الطرق دعما للولايات المتحدة الأمريكية (بعد الخيار الأفغاني)، باعتباره يلتف حول إيران و روسيا، أو بمعنى آخر يستبعد إمكانية الاعتماد على الخيارات الروسية و الإيرانية، كما أنه يدعم الدور التركي في المنطقة كحليف للولايات المتحدة الأمريكية، ولقد تم وضع الإطار

---

[1] – عبد الناصر سرور، "الصراع الإستراتيجي الأمريكي الروسي في آسيا الوسطى و بحر قزوين و تداعياته على المنطقة 1991–2007"، **مجلة جامعة الأزهر بغزة**، العدد B–1، 2009، ص ص60 –61.

[2] – عادل عباسي، مرجع سابق، ص70.

[3] – Mikkal E. Herberg, "Pipeline politics in Asia implications for United State", **special report n=° 23**, (USA: NBR ,The National Bureau of Asian Research , septombre2010), p70.

[4] – Tonguy Struye, "Caucase et Asie central: la guerre pour le contrôle de ru land" , **Géopolitique** , Vol=°4 , n=°1, (été) ,2007, p14.

القانوني له في 1999[1]، إضافة إلى خط أنابيب للنفط و الغاز من تركمانستان عبر أفغانستان (ميناء جوادار)، و المهندس الرئيسي لهذا المشروع هو شركة يونوكال Unocal النفطية الأمريكية في لوس أنجلس، المتحالفة مع شركة دلتا أويل Delta Oil السعودية، وقد فازت الشركة الأمريكية بمشروع بناء خط نقل الغاز الطبيعي و طوله 870ميل[2]، و يربط ما بين شبكة خطوط الأنابيب التحتية في أوزباكستان و تركمانستان و كازاخستان، و يمتد جنوبا عبر أفغانستان لمسافة 800كم داخل الأراضي الأفغانية، إلى محطة التصدير الطرفية في باكستان، و منه إلى الأسواق العالمية. إذ يعتبر الخيار الأفغاني لخطوط الأنابيب هو الأقصر و الأسهل و الأرخص أيضا، و قد أكد ذلك جون جي ماريسكا John J .Marasca نائب رئيس العلاقات الدولية بشركة يونوكال الامريكية، في شهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية بالكونغرس في 12 فيفري 1998، حيث أشار بقوله:

" **إن أهم الخيارات للاستفادة الفعلية من هذه الثروة النفطية الهائلة التي تزخر بها منطقة وسط آسيا، هو إنشاء خط أنابيب من آسيا الوسطى إلى المحيط الهندي عبر أفغانستان**".[3]

ولقد كان هناك خيار لنقل نفط قزوين، يتمثل في مجموعة كبيرة من شركات النفط الأمريكية، وقد وجدت أنه بالإمكان نقل النفط عن طريق الأراضي الإيرانية، بوصفها أقصر الطرق إلى المحيط الهندي، مرورا بخليج عمان و البحر المتوسط عبر تركيا، وبناء على ذلك تم تخفيف العقوبات على إيران، للسماح بمد الأنبوب و ربط تركمانستان بتركيا عن طريق شمال إيران. و بالنسبة لروسيا و احتوائها في هذا المجال، فإن قسم من شركات النفط الأمريكية ترغب في نقل النفط عبرها، و أن أنابيب النفط يمكن أن تمر من كازاخستان و آسيا الوسطى عبر روسيا إلى الأسواق العالمية، و هذا الخط محفوف بالمخاطر بسبب احتمالية عودة روسيا كقوة عالمية مناهضة للغرب.[4]

و لقد مددت هجمات 11سبتمبر 2001، من الأهمية الإستراتيجية لآسيا الوسطى لدى الولايات المتحدة الأمريكية، فهي ترسم لعبة إستراتيجية كبرى، إذ أن أفغانستان ليست سوى حلقة فيها. حيث يبقى الرهان في تنوع طرق الوصول إلى النفط أمرا حيويا دوما بالنسبة للولايات المتحدة

---

[1] – عيسى السيد عيسى الدسوني، مرجع سابق، ص346.

[2] – توفيق المديني، **التوتاليتارية الجديدة و الحرب على الإرهاب**، (دمشق: إتحاد الكتاب العرب، 2003)، ص186.

[3] – عيسى السيد عيسى الدسوقي، مرجع سابق، ص ص350–351.

[4] – حسن حيدر الربيعي، **مجموعة المقاومة المسلحة في أفغانستان و العراق لمقاومة الإحتلالين الأمريكي و السوفياتي**، (القاهرة: دار التقدم العلمي، 2010)، ص149.

الأمريكية[1]، و ذلك من أجل إيصال موارد بحر قزوين و آسيا الوسطى إلى البحار المفتوحة، و منها إلى الأسواق العالمية عبر طرق آمنة و مضمونة[2]، فالتواجد العسكري الأمريكي في ثلاث دول (أوزباكستان، قيرغزستان، طاجكستان)، تشكل مثلثا إستراتيجيا يتحكم في المفاتيح الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى، ولقد حققت الولايات المتحدة الأمريكية البقاء قريبا من حقول النفط و الغاز في المنطقة، كما حققت تأمين مرور تلك الثروة النفطية عبر خطوط آمنة[3]. و في ضوء ذلك يمكن فهم التصريحات الأمريكية بشأن بقاء قواتها في أفغانستان لعشرات السنين، ومن ثمة فإن إسقاط حكم طالبان كان مجرد مقدمة لغرض أكبر، هو إحكام القبضة الأمريكية على منطقة ينابيع النفط، فقد أرادت الولايات المتحدة الأمريكية إعادة صياغة موازين القوى و علاقاتها، و الخريطة السياسية للمنطقة على نحو يؤمن حاجاتها من النفط و الغاز على مدى قرن قادم، و على نحو أيضا يحرم القوى الأخرى من هذه الأفضلية، وهذا ما يفسر بقاء القوات الأمريكية إلى حد الآن، و إلى أجل غير مسمى في أفغانستان.[4]

يرجع نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى، إلى توافق المصالح الإستراتيجية الأمريكية مع احتياجات هذه الدول، في ضوء حاجة هذه الأخيرة إلى رؤوس الأموال و التكنولوجيا اللازمة لعمليات البحث و التنقيب، بما يفتح الباب للشركات الأمريكية التي تمثل جسرا تتمكن من خلاله مد مصالحها الإستراتيجية.[5]

و قد وضع المحللون الأمريكيون المهتمون بهذه المنطقة، من زاوية المشروعات البترولية التوصيات التالية:[6]

1- تحدي كل المحاولات الروسية لجعل منطقة بحر قزوين خاضعة لنفوذها، في وجود نظام شرعي عام في بحر قزوين، والدفاع عن المطلب الأذربيجاني و الكازاخستاني بتقسيم بحر قزوين إلى مناطق اقتصادية.

---

[1] – موسى الزغبي، **المشهد الدولي مع بداية القرن الحادي و العشرين**، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2006)، ص24.

[2] – عاطف السعداوي، مرجع سابق، ص935.

[3] – المرجع السابق، ص937.

[4] – زينب عبد العظيم، "الإستراتيجية الأمريكية العالمية و استمرار الحرب ضد الإرهاب"، **حولية أمتي في العالم**، مرجع سابق، ص ص846 –847.

[5] – سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص21.

[6] – توفيق المديني، مرجع سابق، ص163.

2- الدفاع عن الممارسات الاقتصادية العادلة رغم نشاط الشركات الغربية في المنطقة.

3- الدفاع عن خيار الأنابيب المتعددة.

على الرغم من نفاذ الولايات المتحدة الأمريكية داخل منطقة آسيا الوسطى، إلا انه هناك مجموعة من العوائق التي قد تؤخر دورها في المنطقة ومن أبرزها:

1- استمرار الخلاف بين دول بحر قزوين، حول كيفية الاستفادة من ثروات البحر، نظرا لغياب تقسيم قانوني محدد. حيث يؤدي هذا الخلاف إلى وجود فجوة أمنية، يصعب معها تأمين مسارات خطوط البترول و الغاز الطبيعي، القادمة من بحر قزوين إلى أسواق الغرب.

2- عجز الدول عن توفير تكلفة مالية كافية، لتطبيق عملية نقل البترول إلى أراضيها.[1]

3- تزايد النزاعات العرقية على طول مسارات نقل النفط و الغاز، و حول حقول البترول الرئيسية، أهمها المشكلة الشيشانية، و كذلك التيارات الإسلامية التي تمثل تهديدا على أمن الطاقة في آسيا الوسطى، من خلال العنف و الهجمات الإرهابية، أو التهديد من جانب الجماعات الإسلامية المتطرفة.[2]

4- العامل السيكولوجي الذي لا يمكن إغفاله في التحليل الإستراتيجي، و هو الحذر الذي تبديه هذه الجمهوريات من الوقوع تحت الهيمنة المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية.[3]

هذه المصالح السياسية و الأمنية و الاقتصادية، للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى، تكللت بالحرب على الإرهاب من أجل السيطرة على المنطقة، و التي كانت في صلب الإستراتيجية الأمريكية. و هذا ما سنعالجه في المبحث الثاني.

[1] – عبد الناصر سرور، مرجع سابق، ص65.

[2] – حنان وطار، حميدة بورك، "أمن الطاقة في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر نظام ل م د في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية و دراسات أمنية، جامعة 08 ماي 1945، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، قالمة، 2012، ص83.

[3] – عادل عباسي، مرجع سابق، ص73.

المبحث الثاني: الحرب على الإرهاب في صلب الإستراتيجية الأمريكية اتجاه آسيا الوسطى.

إن فكرة بروز بناء نظام عالمي جديد، صاحبه فكرة اعتبار ان الإسلام هو العدو العالمي الجديد ضد الغرب، بحيث تم توظيفه على انه الإرهاب، و عليه تأسست الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي، خاصة بعد تفجيرات الحادي عشر سبتمبر 2001، وهذا ما أوجد فرصة لشن الولايات المتحدة الأمريكية حربا واسعة النطاق لمحاربة ما أسمته "بالإرهاب". و سنبين في هذا المبحث، كيف استغلت الولايات المتحدة أحداث هذه الأحداث، و كيف وظفت هذه الحرب لتحقيق مساعي إستراتيجية الولايات المتحدة اتجاه آسيا الوسطى.

المطلب الأول: أفغانستان: طريق التوجه نحو آسيا الوسطى.

أفرز التوجه الأمريكي لمحاربة الإرهاب نزوعا جارفا نحو الهيمنة، و أصبح شعار مكافحة الإرهاب بعد 11سبتمبر 2001، هو البديل لشعار مكافحة الشيوعية في زمن الحرب الباردة، و بدأت السياسة الخارجية الأمريكية تحدث تحولا في السياسة الدفاعية، من كونها سياسة تقوم على مبدأ الاحتواء إلى سياسة دفاعية تقوم على مفهوم الهجوم الوقائي[1]. فاختارت الولايات المتحدة الأمريكية طريق الحرب، ولكنها حرب من نوع جديد هي الحرب ضد الإرهاب، اذ تعتبر مدخلا لحرب أشمل تريد من خلاله صوغ مستقبل التوجه الجيوسياسي لآسيا الوسطى، و في هذا السياق سوف تكون أفغانستان مسرحا لهذه الحرب، حيث تندفع الولايات المتحدة الأمريكية نحو المصالح الاقتصادية الكامنة في المنطقة، بعد أن صار ينظر إلى موقع أفغانستان الإستراتيجي، على أنه منفذ مهم لتوسيع النفوذ الأمريكي نحو المنطقة[2]، وهذا لكونها دولة فاصلة بين مناطق إنتاج النفط و الغاز الطبيعي في وسط آسيا، و بين موانئ التصدير الرئيسية على المحيط الهندي، الأمر الذي دفع بأفغانستان في دوامة "سياسة خطوط الأنابيب".[3]

و في إطار الحملة الأمريكية في مكافحة الإرهاب، كانت أول خطوة خطتها الإدارة الأمريكية للرد على هجمات الحادي عشر من سبتمبر، إنزال عقوبات قانونية على مرتكبي و مدبري هذه الهجمات، و في الوقت نفسه إنقاذ العالم من محاولات إرهابية أخرى في المستقبل، و كان ذلك الهدف

[1] – حسين حيدر الربيعي، مرجع سابق، ص146.

[2] – توفيق المديني، مرجع سابق، ص162.

[3] – عيسى السيد عيسى الدسوقي، مرجع سابق، ص349.

المعلن للعملية العسكرية الأمريكية على أفغانستان[1]. وعليه رأت السياسة الأمريكية في أفغانستان أن المشاكل الأفغانية مشاكل مشتركة لكل دول آسيا الوسطى، بحيث أن عمليات الاختراق و التدفق الهائل من المخدرات، يؤثر بشكل كبير على الوضع الاقتصادي في دول آسيا الوسطى، خاصة و أن الحصول على دخل من المخدرات أسهل بكثير من ممارسة أي نشاط اقتصادي آخر، و هذا بدوره يساهم في انتشار و استفحال الفساد في الدول المجاورة لأفغانستان، والتي بدورها تعمل على انتقالها إلى الدول الأخرى في جمهوريات آسيا الوسطى، والتي تعتبر ذات اقتصاد متدني.[2]

كما يشكل الاتجار بالمخدرات خطرا بالغا في قيرغيزستان نظرا لقربها من أفغانستان، حيث انه يمثل أحد الطرق الرئيسية لتهريب المخدرات، عبر ما يسمى الدرب الشمالي والذي يمر عبر قيرغيزستان، اذ يعتبر منطقة عبور لنقل الشحنات غير المشروعة من المخدرات، ومنها في المقام الأول الهيروين و الأفيون من أفغانستان إلى بلد كومنولث الدول المستقلة و أوربا، و يعتبر تهريب الأفيون من أفغانستان إلى قيرغيزستان في تزايد عبر حدود البلاد مع طاجاكستان، و التي تمتد بطول 1000كم أغلبها من التضاريس الجبلية.[3]

إن الحرب في أفغانستان أوت حركات العنف الإسلامية، و بعض حركات التحررية في منطقة آسيا الوسطى، وبالتالي تجمعت كل أصوليات المنطقة في أفغانستان. لذا قامت الحرب على معظم الأراضي الأفغانية، بمختلف مناطقه و عرقياته و طوائفه و جماعاته و طبقاته، حيث اتسعت دائرة آثار هذه الحرب و تعمقت لتشمل المجتمع كله و مؤسساته، ولقد تجاوزت آثارها حدود أفغانستان في حالات عديدة على شكل وجود تجمعات كبيرة من المهاجرين في دول الجوار.[4]

و بالتالي يمكن القول بأنه إذا حللنا الأهداف الإستراتيجية الأمريكية في المنافسة بين القوى الكبرى حول الزعامة العالمية، فإننا نجد أن صانع القرار في إدارة جورج والكر بوش لا يمكن أن يعلن حربا

---

[1] – ياسين طاهر الياسري، **مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية رؤية قانونية و تحليلية**، (الأردن: دار الثقافة، 2011)، ص127.

[2] – أرتيوم كابشوك ، "أسيا نحو توسيع التعاون أم النفوذ"، **حصة بانوراما** ، قناة روسيا اليوم، تم البث يوم:2010/10/14، على الساعة 18:31.

[3] – الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات 2013، (نيويورك: الأمم المتحدة، 2014) ،ص10.

[4] – مطيع الله تائب، "أفغانستان ما بعد طالبان :إعادة إعمار ماذا ؟"، **حولية أمني في العالم**، مرجع سابق، ص ص916-917.

مكلفة و يخاطر بجيوشه، إذا لم تعد عليه بالفوائد الحيوية لمستقبل المشروع الإمبراطوري الذي رسمه وحاول أن ينفذه المحافظون الجدد، في الحلقة الأولى من سلسلة المناطق الحيوية "أوراسيا".[1]

إن أفغانستان تمثل عقدة إستراتيجية مهمة بالنسبة لآسيا الوسطى، حيث أنها على تماس حدودي مع ست دول: الصين، إيران، باكستان، تركمانستان، أوزباكستان، طاجاكستان، ومن ثمة ليس من المصادفة أن هذا التماس الجغرافي السياسي، يجعل هذا البلد على محورين من الاهتمامات الأمريكية الإستراتيجية:

الأول: فتح طريق مع آسيا الوسطى يكون بعيدا عن السيطرة الروسية.

الثاني: التحكم بالتوازنات الإقليمية في آسيا الوسطى، من اجل مراقبة نمو القوة في ثلاث دول، صنفتها الدراسات المستقبلية الأمريكية بالدول الخصم و هي :الصين، روسيا، الهند.[2]

أما حول المضاعفات التي ستحملها الحرب الأمريكية في أفغانستان، فإن كبار المحللين الإستراتيجيين يؤكدون أن أحداث 11سبتمبر 2001، فتحت الباب أمام الوجود العسكري المتزايد و غير المحدد بأي وقت في تلك المنطقة، و لم يعد الأمر ينبع من مواصلة الحرب في أفغانستان فحسب، بل من الاتفاقية الجديدة التي وقعتها واشنطن حديثا بشكل خاص مع أوزباكستان، و التي تسمح بوجود عسكري أمريكي في هذه الدولة (و هذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في المطلب الثاني)، و تمهد الطريق أمام استمرار الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة لزمن طويل، لذلك فإن الأهمية الجيوسياسية لحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان، تعتبر بداية لوضع موطئ قدم في منطقة آسيا الوسطى الذي يترسخ بالوجود العسكري فيها، فهذا الأخير يعمل على تقليص أي دور روسي للمهيمنة على آسيا الوسطى، ويحفز على بداية حدوث تقارب بين موسكو و واشنطن.[3]

و لاشك في أن أهمية آسيا الوسطى، ستحمل المزيد من التأثيرات خلال السنوات المقبلة في عالم السياسة و الاقتصاد، بغض النظر عن الحرب في أفغانستان، وهذا ما حدث على نحو أكثر مما هو متوقع وضمن ظروف مختلفة، فمضاعفات الحرب ستكون لها أبعاد واسعة على دول آسيا الوسطى،

---

[1] – مصطفى صايج،"السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية (التركيز على إدارة جورج ولكر بوش 2000–2008)"، جامعة الجزائر– بن يوسف بن خدة –، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر،2007، ص489.

[2] – توفيق المديني، مرجع سابق، ص168.

[3] – عبد الله حارم، "رؤية في أبعاد الحرب الأمريكية الجديدة في أسيا الوسطى"، **مجلة الباحث**، العدد 3، 2003، ص100.

أمام احتمالات زيادة واشنطن تمركز قواتها في أفغانستان، بما يعني تغيير الكثير من الحسابات و الموازين الخاصة لمستقبل هذه المنطقة و ثرواتها، و ذلك بالدفع نحو إيجاد توازنات جديدة، تصب غالبيتها في معادلة المصالح الاقتصادية الجوهرية للولايات المتحدة الأمريكية.[1]

يمكن القول بأن الحرب على أفغانستان، لم تكن مجرد رد فعل تلقائي على هجمات 11سبتمبر 2001، لأن التحضيرات و خطط العمليات العسكرية كانت مجهزة من قبل، فالحرب كانت ستحدث تحت أي مبرر لأهمية وضع أفغانستان بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية[2]، و لقد آلت الأمور في أفغانستان و آسيا الوسطى كما ترغب واشنطن، و تم نشر القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة.[3]

هذا ما سنتطرق إليه في المطلب الموالي الذي تناولنا فيه التواجد العسكري في منطقة آسيا الوسطى، والذي تم بطبيعة الحال تحت ذريعة الحرب على الإرهاب، ولكنه في واقع الأمر من اجل التمركز أكثر في المنطقة والحفاظ على امن خطوط الأنابيب.

المطلب الثاني: التواجد العسكري عن طريق القواعد العسكرية الأمريكية.

إن العملية العسكرية على أفغانستان، كانت تتطلب توافر قواعد أرضية قريبة، وهنا تظهر أهمية دول آسيا الوسطى[4]، حيث أدركت الولايات المتحدة الأمريكية، بأنه يجب عليها أن تحسّن علاقاتها كثيرا ببلدان هذه المنطقة، لمنعهم من أن تصبح موانئ للإرهاب، فتبنت سياسات تحمل إجراءات عسكرية، بحيث تأخذ القوة العسكرية موقعا متميزا في الإستراتيجية الأمريكية العليا، ليس فقط بسبب إدراك الولايات المتحدة للتأثير الذي تحدثه هذه القوة فحسب، بل لأنها تمتلك أكبر ترسانة عسكرية في العالم حتى الوقت الراهن.[5] بعد أحداث 11سبتمبر، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى آسيا الوسطى على أنها الجزء المهم للإستراتيجية الدفاعية الأمريكية، بحيث انه لمواجهة أفغانستان أصبح لابد لها من تأسيس قواعد عسكرية في المنطقة المجاورة، و هذا لكي تضمن الدعم باستعمال القواعد في آسيا

---

[1] – توفيق لمديني، مرجع سابق، ص169.

[2]– **East Asian Stategic Review 2007** , "post-9/11 power politics among the U.S ,China and Russie-Unilateralism and Central and Southeast Asia ", 2007, p 41 .

[3] – سوسن العساف، **إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة و الاستقرار الدولي**، (بيروت: الشبكة العربية، 2008)، ص206.

[4] – ياسين طاهر الياسري، مرجع سابق، ص127.

[5] – Chi-Lin Yang, op.cit, P343.

الوسطى[1]. فالاستعدادات العسكرية الأمريكية لمهاجمة أفغانستان، و التحركات الأمريكية لإقامة تحالف دولي لمحاربة الإرهاب، أوجد فرصة سانحة لعدد من دول الإقليم لتصفية حساباتها مع حركة طالبان، التي كان لها الدور البارز في الصراعات الداخلية لهذه الدول[2]. و بشكل عام، فإن الوجود العسكري لم يكن غائبا، و لكن طبيعة هذا الوجود هي التي تغيرت، حيث كانت هناك مناورات مشتركة بين قوات أمريكية و قوات من هذه الدول، فلقد شاركت الولايات المتحدة الأمريكية، بقوات عسكرية في تدريبات مشتركة مع كل من كازاخستان و أوزباكستان و قيرغيزنستان، على حدود روسيا في سبتمبر 1997، إلى جانب تقديمها لمساعدات و دعم عسكري، كما أن هذه الدول ترتبط مع الولايات المتحدة الأمريكية باتفاقيات عسكرية، ففي عام 1994، أثناء زيارة الرئيس الكازاخستاني نيازوف **Saparmurat Niyazov** لواشنطن، تم توقيع مذكرة للتعاون العسكري تتضمن مباحثات حول التدريب العسكري. وفي عام 1997، تم توقيع اتفاق تعاون عسكري، يلزم الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم مساعدات في مجالات التدريب ومعدات الأمن النووي، وقد وقعت اتفاقية مماثلة مع أوزبكستان، و في فيفري 2000، قدّمت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من المعدات العسكرية لجيش أوزبكستان، كأول معدات عسكرية تقدم في إطار برنامج التمويل العسكري الخارجي لآسيا الوسطى، كما نقلت معدات خاصة بحرس الشواطئ لتركمانستان و كازاخستان، ومنذ عام 1999، أصبحت القيادة المركزية الأمريكية، هي المسؤولة عن كل الأنشطة و التخطيط و العمليات العسكرية في آسيا الوسطى، وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن إستراتيجيتها في المنطقة، هي التركيز على التبادل العسكري الدولي و برامج التدريب، بهدف تنمية وجود جيش سياسي ماهر، قادر على التجاوب مع احتياجات حفظ السلام و الاحتياجات الإنسانية في المنطقة، و هو الأمر الذي يمكن فهمه في ظل طبيعة المخاوف الأمريكية في آسيا الوسطى بما تشهده من صراعات. و وفقا للتصريحات الأمريكية، فإن اتفاق التعاون مع دول المنطقة، يتيح لها فرصة العمل مع جميع القوى العسكرية، و تقديم أي مساعدة تطلبها دول آسيا الوسطى.[3]

وبهذا فلقد أصبحت منطقة آسيا الوسطى بعد أحداث 11سبتمبر 2001، جزءا من خريطة القواعد العسكرية للولايات المتحدة، التي تسعى إلى إرساء إمبراطورية لها في جنوب و وسط آسيا، فلقد أقامت

[1] – ياسين طاهر الياسري، مرجع سابق، ص145.

[2] – عايدة العلي سري الدين، **الحرب الأمريكية على أفغانستان و العالم الإسلامي**، (بيروت: دار الهادي ،2002)، ص232.

[3] – عبير ياسين، "الوجود العسكري والسياسة الأمريكية اتجاه آسيا الوسطى"، مرجع سابق، ص231.

خمس قواعد في قيرغيزستان و طاجاكستان و تركمانستان، كما أنها دفعت مبلغ 120مليون دولار لقيرغيزستان، مقابل تأجير قاعدة ماناس، و استخدامها في العمليات العسكرية الأمريكية الموجهة نحو أفغانستان. و تقوم القاعدة العسكرية الأمريكية في قيرغيزستان ـ بحسب دراسة باتريك مارتن ـ على مساحة 40 هكتار، على بعد 30 كلم من العاصمة بيشكيك، وتعرف بقاعدة ماناس نسبة إلى المطار التي تقع إلى جواره، وهي قاعدة جوية ضخمة تتسع ل 3000 عنصر من سلاح الجو، و تقوم بمهام الإمداد و التموين للقوات الأمريكية في أفغانستان، و تحوي عدة طائرات مقاتلة، ويعتقد أنها في طريقها لضم طائرات الأواكس ذات المهام التجسسية على الدول المجاورة[1]. كما أن مطار ماناس استضاف فريق صغير من الطائرات المقاتلة من بلدان منظمة حلف الشمال الأطلسي، بالإضافة إلى وحدة طبية، فالحضور الأمريكي في ماناس مربح لقيرغيزستان، فالولايات المتحدة تدفع لكل مهمة حوالي 7 آلاف دولار، فهذه القاعدة الأولى من نوعها التي تجمع بين الوظيفتين الجوية و البرية في آن واحد[2]، ولقد وقّعت أوزباكستان اتفاقية جديدة مع واشنطن حديثا، و التي تسمح بوجود عسكري أمريكي في هذه الدولة، فهذه الاتفاقية توفر للأمريكيين استخدام القواعد العسكرية و التسهيلات اللوجيستية هناك، و تمهد الطريق أمام استمرار الوجود العسكري الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى لزمن طويل[3]، ولقد وافق الرئيس الاوزبكي على فتح أجواء بلاده لأي عمليات عسكرية أمريكية في أفغانستان، مؤكدا على دعم بلاده للجهود الأمريكية لتعقب مرتكبي هجمات 11سبتمبر، و أن بلاده ترغب في أن تقدم مساهماتها في تصفية معسكرات و قواعد الإرهابيين في أفغانستان، وأعلنت أنه بوسع القوات الأمريكية استخدام قاعدة جوية أوزبكية، لهبوط و إقلاع طائرات الهليوكوبتر والقوات المختصة بمهام الإنقاذ، وبالفعل أصبح مطار خان أباد الذي يبعد عن العاصمة الأفغانية بحوالي 200كلم، أول قاعدة عسكرية أمريكية في جمهوريات آسيا الوسطى، و قد ركزت وكالة أيتارتاس الروسية للأنباء في 10أكتوبر 2001، أن مطار خان أباد أصبح مركز للمعلومات الأمريكية على الحدود الأفغانية، و أن أعداد

---

[1] – عاطف عبد الحميد، "أبعاد الصراع على نفط أسيا الوسطى وبحر قزوين"، **مجلة السياسة الدولية** ،العدد 164، أفريل، 2006، ص78.

[2] – Jaquelyn K. Davis , Michael J. Sweeney, **Central Asia in U. S. Stategy and operational planning : Where do we go frome here ?** ,(Washington: the Institute for Forgien Policy Analysais, 2004), p53.

[3] – توفيق المديني، مرجع سابق، ص169.

متزايدة من العسكريين الأمريكيين و البريطانيين تدفقت إلى أوزباكستان، هذا و قد أعرب الصحفيون الروس في تقارير لهم، أن الولايات المتحدة و أوزباكستان وقعتا عقد تأجير لقاعدة خان أباد لمدة 25عام، إلا أن البنتاغون أنكر هذه التقارير و رفض أن يحدد طبيعة الاتفاق الذي وقع[1]، كما تم تحويل مطار توزيل القريب من طاشقند إلى قاعدة عسكرية أمريكية صغيرة، وأعلن رسميا أن هذه القاعدة أقيمت لدعم أصول الاستطلاع الخاصة، كما أنها لعبت دورا مهما في عملية الحرية الدائمة، كما تعتبر مركز قيادة للحروب الجوية و تنسيق نشاطات قوات العمليات الخاصة.[2]

كما وقّعت الولايات المتحدة الأمريكية أيضا اتفاقيات تعاون عسكري مع طاجاكستان لاستخدام قواعدها في تورغان **Torgan**، تيبني **Tibni**، كوليان **Kolian**، و تقوم أيضا بتدريب القوات الطاجيكية على تقنيات محاربة الإرهاب[3]. وبالنسبة لطاجاكستان فقد حمل الوجود العسكري في آسيا الوسطى مخاطر أخرى بالنسبة لها، حيث تعد أكثر الدول في المنطقة تكاملا عسكريا مع روسيا، كما أنها غير مستقرة بسبب تشاركها في حدود مضطربة مع أفغانستان، وفي بداية الحملة الأمريكية، تم التأكيد على أن الحكومة الطاجيكية استبعدت إمكانية الموافقة على الرغبة الأمريكية في وجود عسكري فيها، إلا انه في مرحلة تالية أعلن عن انتشار الطائرات الأمريكية بها، و هو الأمر الذي أزعج الصين، و أثار التخوف من احتمال الصحوة الإسلامية داخلها، كما أثار هذا في المرحلة الأولى المخاوف من تزايد هجمات طالبان ضد طاجاكستان، بسبب وجود روابط سرية بين الميليشيات الطاجاكية و الأفغانية في منطقة الجبال التي تخرج عن سيطرة الدولة، كما أن الانتهاكات اليومية للمجال الجوي الطاجيكي بواسطة طائرات طالبان، قد بدا بشكل يومي متزامنا مع الهجمات على نيويورك و واشنطن، وفقا لما ذكره تقرير في واشنطن بوست بتاريخ 19سبتمبر2001[4]. إن طاجكستان تحتوي على ثلاث قواعد للقوات الأمريكية وذلك في كل من كوليب وهي منطقة إستراتيجية بين قيرغيزستان و أوزباكستان مشرفة على وادي فرغانة، وفي خوقند و قورغونتيب، و هما قاعدتان تقعان قريبا من خط التماس مع الحدود الأفغانية. وعلى الرغم من عدم وجود قواعد عسكرية في كل من تركمانستان و كازاخستان، إلا أن

[1] – عبير ياسين، "الوجود العسكري والسياسة الأمريكية اتجاه آسيا الوسطى"، مرجع سابق، ص232.

[2] – Jaquelyn K. Davis, Michael J. Sweeney, op.cite , p51.

[3] – عبد الناصر سرور، مرجع سابق، ص64.

[4] – عبير ياسين، "الوجود العسكري والسياسة الأمريكية اتجاه آسيا الوسطى"، مرجع سابق، ص233.

التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية تزايد بشكل نوعي مند أحداث 11 سبتمبر 2001.[1] كما منحت تركمانستان للولايات المتحدة الأمريكية، حقوق طيران قوات التحالف للمهمات الإنسانية، لكن امتنعت عن تقديم أي شكل من إشكال الدعم القتالي.[2]

أما كازاخستان فإن الرئيس نور سلطان نزار باييف **Nursultan Nazarbaye** ، أكد أن بلاده سوف تفعل كل ما هو ضروري للمساعدة في معاقبة الإرهابيين، و تعد كازاخستان هامة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها مقر أكبر حقول النفط غير المستخرج و هو حقل تنجيز. و رغم انه لا يوجد ارتباط حدودي بين كل من قيرغيزستان و كازاخستان مع أفغانستان، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية حريصة على إيجاد قواعد لها فيهما، باعتبار أن ذلك من شأنه أن يوفر لها مجالا للطيران الزائد و الهبوط الاضطراري، وهذا الحرص وجده البعض أنه غير مبرر من الناحية العملياتية أو غير ضروري، ولا يوفر الكثير للولايات المتحدة الأمريكية خاصة في ظل وجود القوات الأمريكية في القاعدة الجوية الحدودية في أوزباكستان.[3]

و الجدول التالي يبين القواعد العسكرية الأمريكية المستحدثة بعد 11سبتمبر2001 في منطقة آسيا الوسطى.

[1] – عاطف عبد الحميد، مرجع سابق، ص78.

[2] – Jaquelyn K. Davis, Michael J. Sweeney, op.cite , p 53 .

[3] – عبير ياسين ،"الوجود العسكري والسياسة الأمريكية اتجاه آسيا الوسطى"،مرجع سابق ،ص 233 .

الجدول رقم (10): القواعد العسكرية في منطقة آسيا الوسطى.

الدولة	القاعدة العسكرية	المعدات و القنوات
قيرغيزستان	قاعدة ماناس على بعد نحو 30كلم من العاصمة بشكيك وهي قاعدة جوية وبرية استأجرتها امريكا ب120مليون دولار عام 2002.	3000عنصر من سلاح الجو سرب مقاتل FISE و4 طائرات 135k2 للإمدادات من الوقود في الجو. محطة استطلاع الكترونية130.
اوزبكستان	قاعدة خان اباد بمدينة ترمز علي الحدود مع أفغانستان استأجرتها أمريكا ب 370 مليون دولار .2002	180 جندي، 30 مروحية و 120 مقاتلة F15 ولها قدرة استيعاب 60 طائرة مقاتلة.
طاجكستان	قاعدة كولبات، وقعت واشنطن اتفاقية تعاون عسكرية مع طاجيكستان لاستخدام قواعدها في طورقان تيبني في 2002 وفي خوقند على التماس مع الجدود الافغانية.	غير متوفرة.
كازاخستان	اتفاقيات مع واشنطن، لاستخدام قواعدها العسكرية وتطوير بنيتها الأساسية العسكرية في المنطقة الغربية، بهدف تحسين قدرتها الأمنية في بحر قزوين و تدريب قواتها على مكافحة الإرهاب.	غير متوفرة.

المرجع: حنان وطار، حميدة بورك، مرجع سابق، ص86.

إجمالا، نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة قواعد عسكرية، في دول قي آسيا الوسطى و القوقاز بما فيها أفغانستان، وبهذا ازداد حجم القوات الأمريكية في منطقة وسط و جنوب آسيا، من 25 ألف جندي قبل الحرب على الإرهاب إلى 80 ألف جندي بعدها، كما تشكل هذه القواعد قوس حصار أمريكي حول الشرق الأوسط، يمتد من تركيا للسعودية و الكويت و البحرين و قطر و العراق، و من باكستان إلى أفغانستان إلى بلدان آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، وسيكون هذا الخط الحصاري هو نفسه خط المواجهة الأمامي للحرب الأمريكية المتوقعة ضد إيران، و في المدى البعيد لخدمة هدف بسط الهيمنة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط، و لذلك عندما وضعت أمريكا سيطرتها على هذه القواعد العسكرية، فإنه لن يكون من السهل أن ترحل عنها، بل و أنها تستهدف بقاء طويلا فيها، لخدمة هذه الأهداف الإستراتيجية الكونية لهم.[1]

إن منطقة آسيا الوسطى هي منطقة تواجد أمريكي، ولكن هذا لا يجعلنا نغفل القوى المنافسة لها والتي تتمثل بشكل أساسي في روسيا و الصين و إيران[2]. و هذا ما سيتم معالجته في الفصل الثالث، من صدام المصالح من وراء الإستراتيجية الأمريكية اتجاه آسيا الوسطى.

[1] – حسام سويلم ،"القواعد العسكرية في آسيا الوسطى"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 164، مرجع سابق، ص85.

[2] – السيد محمد حسين فضل الله، **المدنس و المقدس: أمريكا و رواية الإرهاب الدولي**، (بيروت: رياض الرايس للنشر،2003)، ص56.

الفصل الثالث: تكاليف التواجد الأمريكي في آسيا الوسطى.

لطالما اعتبرت منطقة آسيا الوسطى ذات طابع حيوي، لذا أصبحت مسرحا لصراع أخد أبعادا متعددة، ومعتمدة على وسائل مختلفة، ولقد أطلق دارسو الإستراتيجية على هذا التنافس "بالمباراة الجديدة الكبرى" **" the new Greet Game"**، و رغم هذا الصراع القائم بين القوى الكبرى و الإقليمية، فإن الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى تعمل على وضع إستراتيجيات مستقبلية، تصب في مصلحتها بعيدا عن التنافس القائم، و هذا ما سيتم تناوله في هذا الفصل من خلال مبحثين:

المبحث الأول: صدام المصالح من وراء الإستراتيجية الأمريكية اتجاه آسيا الوسطى.

المبحث الثاني: الأطر البديلة للإستراتيجية الأمريكية اتجاه آسيا الوسطى.

المبحث الأول: صدام المصالح من وراء الإستراتيجية الأمريكية اتجاه آسيا الوسطى.

تعتبر آسيا الوسطى منطقة جيواستراتيجية مهمة في لعبة الصراع العالمي على مناطق النفوذ و موارد الطاقة، و هذا ما أدى إلى اندلاع تنافس دولي، أساسه محاولة القيام بدور سياسي و اقتصادي حاكم في تلك المنطقة، وقد شمل هذا التنافس القوى العالمية كروسيا باعتبارها أكبر منافس لأمريكا، والقوى الإقليمية و التي أبرزها إيران و الصين، وهذا ما سنتطرق له في هذا المبحث .

المطلب الأول: التنافس الأمريكي الروسي في آسيا الوسطى.

تشكل روسيا ما بعد الاتحاد السوفياتي، مصدرا مهما للقلق الأمريكي على مستقبل مشروع الهيمنة الأمريكية على العالم، إذ لا تزال روسيا المنافس الرئيسي في هذا المشروع، و بالرغم من تراجع الدور الروسي في العقد الأخير من القرن العشرين على الساحة العالمية، إلا أن هناك ما حفزها للنظر ما وراء أفقها الداخلي. و أثبتت السياسة الدولية على عودة منظورة للدب الروسي إلى لعبة الصراع الدولي[1]. و من بين أهم المناطق التي تجذب اهتمام روسيا نجد منطقة آسيا الوسطى، إذ تتصل اتصالا مباشرا بالمجال الجيوبولتيكي الجنوبي الذي تشكله جمهوريات آسيا الوسطى، و يتم هذا الاتصال عن طريق جمهورية كازاخستان، إضافة إلى أن روسيا تشاطر بحر قزوين مع كل من تركمانستان و كازاخستان، فللاتصال الجغرافي لروسيا بالجمهوريات الإسلامية دور كبير في التوجه الروسي جنوبا، بحيث يقدم لروسيا العديد من المزايا الإستراتيجية، و يسمح لها بالتعامل مع تلك الجمهوريات كمجموع جيوبولتيكي إقليمي **Ensemble Géopolitique**[2]. فالسيطرة الروسية على هذه المنطقة تتيح لها نفوذا للتأثير على أراضي شاسعة، تمتد من البحر الأسود إلى الأراضي العربية. وسعت روسيا إلى ترسيخ نفوذها في المنطقة، بما يضمن هيمنتها في إطار سياسة توسعية روسية، تحافظ على تأثيرها خارج إطار حدودها الجغرافية[3]. و لعل التقرير الذي أعده رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الروسي **Evgenii Ambratsounov** يشرح جيدا هذه الأهمية:

" **إن فيدرالية روسيا يتوجب عليها أن تبني سياساتها الخارجية، على مبدأ يجعل كل الفضاء الجيوسياسي سابقا مجالا حيويا جديدا لها، يفرض عليها أن تتحصل على موافقة و اعتراف**

[1] – لزهر وناسي، مرجع سابق، ص133.

[2] – عادل عباسي، مرجع سابق، ص44.

[3] – حارث عبد الله قحطان، مثنى فائق مرعي، "أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية الإيرانية"، **مجلة آداب الفراهيدي**، العدد19، (مارس)، 2014، ص278.

المجتمع الدولي بمصالحه الخاصة و حقوقها في هذا المجال، كما يتوجب عليها أن تقنع الجميع بدورها كضامن للاستقرار السياسي و العسكري في هذه المنطقة ".[1]

كما جاء على لسان مستشار الرئيس الروسي Andronic migrera في 1994 ما يلي:

" كل المجال الجيوسياسي الموروث عن الاتحاد السوفيتي، يعتبر مجالا للمصالح الحيوية الروسية".[2]

يوجد الكثير من الاعتبارات التي أعطت أهمية لموقع آسيا الوسطى بالنسبة إلى روسيا، من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، ومن بين هذه الاعتبارات:

1- تعتبر تلك الجمهوريات قلب آسيا و مركز العالم، نظرا لقربها النسبي من الكتل الجغرافية و المجاميع الجيوبوليتيكية، فهي تمثل نقطة وصل بين أطراف آسيا جميعا، مما يجعلها تتمتع بمزايا اقتصادية و تجارية.

2- تمتلك تلك الجمهوريات حدودا مع كل الأمم و القوميات ذات الشأن في القارة الآسيوية، حيث تتوسط كل من الصين وتركيا وإيران، إضافة إلى أنها تطل على شبه القارة الهندية، كما أنها تشكل منطقة عازلة بين مختلف القوى العسكرية حيث تلعب دورا في امن آسيا، و من الناحية الاقتصادية تريد أن تكون جسرا لتلك الجمهوريات نحو الاقتصاد العالمي، وأيسر طريق لنقل صادراتها إلى الأسواق العالمية.

3- تسعى روسيا إلى ملئ الفراغ الأمني و الإستراتيجي في المنطقة، من خلال عمليات حفظ السلام و هذا للقضاء على مبررات التدخل الأجنبي في المنطقة.[3]

4- التهديدات الأمنية التي تواجهها المنطقة، و ما لها من أهمية بالغة للأمن الروسي، نظرا لقرب المجال الجيوبوليتكي الإسلامي، و للطبيعة الانتشارية لتلك التهديدات، بحيث يمكن أن تمتد إلى داخل الإقليم الروسي.[4]

5- إدراك روسيا أن توسع حلف الناتو، سوف يؤدي إلى احتمال اقتراب القوى العسكرية الغربية من الحدود والأراضي الروسية، ومن ثمة تطويق روسيا و عزلها، فهي تدرك أن مصلحة الولايات

---

[1] – علي لراري، مرجع سابق، ص ص98.

[2] – المرجع السابق، ص ص99.

[3] – عادل عباسي، مرجع سابق، ص ص115-116.

[4] – المرجع السابق، ص140.

المتحدة الأمريكية منع روسيا من ممارسة نفوذها الإقليمي، بشكل يتعارض و يتقاطع مع مصالحها[1]، وهذا ما صرّح به وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كولن باول **Colin Powell**:

"لا يخفى على أحد أن المصالح الجيوبوليتكية الروسية و الأمريكية، تتضارب في المنطقة من أجل السيطرة على موارد الطاقة و طرق نقلها ".[2]

و تسعى روسيا من خلال هذا المجال الحيوي، إلى تحقيق مجموعة من المصالح و الأهداف، التي لا تختلف في كثير منها عن المصالح و الأهداف الأمريكية، ولكنها في نفس الوقت تتضارب من حيث أن كل طرف يسعى إلى تطبيق إستراتيجية في المنطقة، بما تخدم مصالحه و تفرض هيمنته عليها، وسيتم تقسيم هذه المصالح إلى سياسية و أمنية و أخرى اقتصادية.

الفرع الأول: الأهداف السياسية و الأمنية الروسية في آسيا الوسطى.

إن الهدف العام لروسيا هو استعادة أقصى درجة ممكنة من النفوذ الروسي في منطقة آسيا الوسطى، والآلية الرئيسية لتحقيق ذلك هو تعزيز رابطة الدول المستقلة*.[3]

1- تطويق النفوذ الأمريكي و منعه من التغلغل داخل آسيا الوسطى:

تسعى روسيا إلى مواجهة الاحتواء الأمريكي، من خلال تنشيط دورها و إعاقة محاولات إضعافها، حيث تعمل على منع إنفراد أمريكا بالمجال الجيوبوليتكي في آسيا الوسطى، و كبح محاولات انضمام الجمهوريات إلى الحلف الأطلسي، و الذي من شأنه أن يؤدي إلى تطويق روسيا جغرافيا و أمنيا، إذ تقوم السياسة الأمنية الروسية، على خلق الظروف الملائمة لدرك الخطر الخارجي عن روسيا و مناطق نفوذها، كما تعمل على توثيق التعاون مع الجمهوريات الإسلامية لإيقاف التغلغل الأمريكي في المنطقة، كما تسعى روسيا من خلال سياساتها الأمنية، إلى استثمار العمق الآسيوي في مواجهة الضغوط

---

[1] – محمد المجذوب، مرجع سابق، ص153.

[2] – ليونيد الكسندرفيش، "القوقاز: مركز السيطرة على العالم و حلبة الصراع المقبلة بين الدول العظمى"، **مجلة الأنباء**، العدد 39، (جانفي)، 2008، ص10.

*– رابطة الدول المستقلة، هي منظمة إقليمية تضم بعض دول الإتحاد السوفيتي السابق و هذه الدول هي روسيا – بيلاروسيا– أوكرانيا – مولدافيا – جورجيا – أرمينيا – أذربيجان – تركمانستان – أوزباكستان – كازاخستان – طاجاكستان – قيرغيزستان، وهي منظمة تتحد بتعاون متميز وتشمل مجالات التجارة و التمويل و القوانين و الأمن، كما أنها تعزز التعاون في مجال الديمقراطية مكافحة التهريب و الإرهاب، و تشارك منظمة رابطة الدول المستقلة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. أنظر أيضا: عبد الله فلاح عودة العضايلة، مرجع سابق، ص60.

[3] – زبغنيو بريجنسكي، مرجع سابق، ص135.

الأمريكية،و ذلك بتشكيل ائتلاف غير خاضع للنفوذ الأمريكي، حيث أن ارتباط دول آسيا الوسطى بروسيا، هو بمثابة مؤشر على السيطرة عليها، و تأكيد على الدور الروسي في المنطقة الذي يسعى بوتين **Vladimir Putin** إلى تحقيقه منذ توليه السلطة[1]. و من بين أكثر المواقف الروسية تعقيدا وأهمية، هو قبولها للتدخل الأمريكي في آسيا الوسطى، ففور إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش **George W. Bush**، نيته تجهيز حملة ضد حركة طالبان، أبدت روسيا استعدادها لتقديم كل الدعم الذي تطلبه الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها سارعت إلى تأييد هذه الحملة على الإرهاب، و الموافقة على أن يكون للولايات المتحدة الأمريكية موطئ قدم في آسيا الوسطى، لعلمهم أن قادة هذه الدول كانوا سيقدمون للأمريكيين الدعم اللازم سواء وافقت روسيا أم لم توافق[2]، وبسماحها باستعمال أراضي دول آسيا الوسطى، هو تأكيد بأن هذه المنطقة هي مجال نفوذ طبيعي لها، و تهدف روسيا من وراء دعمها للحملة الأمريكية ضد الإرهاب إلى تحقيق ما يلي:

- القضاء على حركة طالبان التي تعتبرها روسيا تهديدا لأمنها القومي ولأمن دول آسيا الوسطى.
- وقف توسيع نشاطات حلف شمال الأطلسي نحو الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى

وقد أدى هذا التوجه إلى إضعاف وضع روسيا في المنطقة، بسبب بقاء التواجد العسكري الأمريكي في دول آسيا الوسطى، حيث يشير العديد من الإستراتيجيين الروس، إلى أن سماح روسيا باستعمال أجواء آسيا الوسطى كان خطأ إستراتيجي، لأنه أبقى على التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة، و بهذا أخذت روسيا تسعى لوقف تراجعها[3]، و يلاحظ من خلال هذه الإستراتيجية المتبعة من طرف روسيا، أنها تسعى إلى فرض نفسها على ساحة آسيا الوسطى، حتى لا تتمتع أمريكا بكامل الأفضلية هناك، فهي تعمل على جهتين فمن جهة: تعمل على منع الولايات المتحدة الأمريكية من تأكيد موقعها داخل الفراغ الإستراتيجي في أوراسيا، ومن جهة: أخرى تحاول أن تجعل المصالح فوق كل الخلافات، من أجل تحقيق المصالح المشتركة.

[1] – عادل عباسي، مرجع سابق، ص142.

[2] – عاطف السعداوي، مرجع سابق، ص939.

[3] – عادل عباسي، مرجع سابق، ص148.

إن هذا الصراع بين روسيا و أمريكا كانت له تداعيات على منطقة آسيا الوسطى، فتشير الدلائل والتطورات إلى تفاقم الأزمات السياسية لهذه الدول، ناهيك عن انحرافها عن المسار الديمقراطي وتزايد انكشافها الأمني و تقليص سيادتها الوطنية.[1]

2- احتواء العنف و عدم الاستقرار و حصار التطرف الإسلامي و احتوائه:

تحرص روسيا على عدم وصول عمليات العنف التي قد تحدث في منطقة آسيا الوسطى إلى حدودها، وقد دفعها الفراغ الإستراتيجي لأن تنظر للأصولية الإسلامية كخطر رئيسي يهدد مصالحها القومية، وتعمل السياسة الخارجية الروسية للتأكد من هدف رئيسي، هو أن لا يحصل الإسلام السياسي إلى درجة القوة و الانتشار، مما قد يعرض مصالحها للخطر الشديد و يوجه ضربة فعالة للنفوذ الروسي في آسيا الوسطى[2]. كما تسعى إلى ضمان عدم تجاوز الصراعات داخل أفغانستان إلى هذه المنطقة قبل أن تصل إلى أراضيها، فعدم مشاركتها الحدود مع أفغانستان يخفف من قلقها، لكنها في نفس الوقت، تخشى من الجماعات المتمردة و المتمركزة في أفغانستان، أن تتمكن من إيجاد موطئ لها في آسيا الوسطى التي مازالت ضمن الفلك الروسي[3]، ومن جهة أخرى توظف روسيا العامل الديني من خلال التأكيد على حتمية انتشار الخطر الإسلامي، فقد أوحى بعض الساسة الروس بأنه لا يجب معارضة الإسلام بشكل كامل في المنطقة، بل يجب الحفاظ على وضعيته في المنطقة و التحكم فيه، و التقليل من تسلله و نفوذه تطبيقا لنظرية "مونرو الجديدة"، التي تجعل من التهديد الإسلامي مبررا للتدخل في آسيا الوسطى[4]، وفي هذا الصدد يقول "محمد رضا جليلي:

> **"طور الروس قراءة جديدة لنظرية الدومينو الأمريكية، مفادها أن الحركات الأصولية الراديكالية يمكنها بلوغ الأراضي الروسية بعد سيطرتها على منطقة آسيا الوسطى، و لئن كان هذا التخوف مبررا إلى حد كبير لاحتواء روسيا خاصة في أقاليمها الجنوبية، على عدد كبير من الأقليات المسلمة، فإن هذا التهديد تم توظيفه للمناورة واستعماله كغطاء يحجب النوايا الامبريالية الروسية".**[5]

---

[1] – عبد الناصر سرور، مرجع سابق، ص74.

[2] – عبد الله فلاح عودة العضايلة، مرجع سابق، ص61.

[3] – دون ناشر، "الاستقرار في أفغانستان بعد الانسحاب الأمريكي ....أي دور للدول المجاورة "، **أخبار الساعة: تقرير و تحليلات**، العدد 5376، السنة 21 ،(أفريل)، 2014، ص06.

[4] – لطفي السيد الشيخ، مرجع سابق، ص137.

[5] – علي لراري، مرجع سابق، ص104.

و بالإضافة إلى الخطر الإسلامي، تعمل روسيا على حماية حدودها و محاربة كافة التنظيمات التي يمكن أن تهدد أمنها الداخلي من خلال التعاون مع دول آسيا الوسطى، وكذلك منع الصراعات الداخلية في المنطقة و التحكم في الأضرار الناجمة عنها. فالحدود المصطنعة بين جمهوريات آسيا الوسطى والتي قام ستالين **Stalin** بترسيمها، واخرج الكثير من القوميات و العرقيات لتستقر في مناطق خارج حدود جمهورياتها، أدى إلى عدم الاستقرار في المنطقة وبشكل خاص يتركز ذلك في كازاخستان، وهذه الحالة من عدم الثبات تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي، فروسيا تعمل على حماية الروس الموجودين في آسيا الوسطى[1]، وكثيرا ما اتخذت هذا الموقف كمبرر لإرسال قوات روسية للتدخل لوضع نوع من الهيمنة على هذه المنطقة، ومن مصلحة روسيا الدفاع عن هذه الأقلية في مناطق وجودهم، من أجل وقف الهجرة من دول آسيا الوسطى، لأن عودة هؤلاء الروس إلى موطنهم الأصلي يمثل كارثة اقتصادية لروسيا[2]. إن هذه التهديدات تعمل على إضعاف روسيا و تزيد من المشاكل المتفاقمة فيها، في مقابل الولايات المتحدة الأمريكية التي تستغل هذا الضعف من أجل بسط نفوذها في المنطقة، وفي التقرير الإستراتيجي الروسي لعام 1994 الذي أشرف عليه يفجيني بريناكوف **Yevgeny Primakov** ، عندما كان مديرا للمخابرات الروسية في ذلك الوقت، تم التأكيد على ثلاث عوامل تهدد الأمن الروسي:[3]

1- عدم الاستقرار الناتج عن الأزمة الأفغانية، وانعكاساته على استقرار آسيا الوسطى.

2- التدخل الإيراني التركي، و التخوف من تأسيس دولة فارسية أو تركية، نظرا للامتدادات الثقافية و العرقية للدولتين.

3- الأصولية الإسلامية.

على غرار أهمية البعد السياسي و الأمني في السياسة الروسية اتجاه منطقة آسيا الوسطى، فإن الجانب الاقتصادي لا يقل عن هذه الأهمية.

الفرع الثاني: الأهداف الاقتصادية الروسية في آسيا الوسطى.

تعتبر روسيا هي الأولى في العالم من حيث امتلاك مخزون الغاز، ففي سنة 2008 بلغ حجم إنتاج روسيا 488 مليون طن من النفط، و 663 مليار متر مكعب من الغاز، و الاهتمام الروسي بثروات

[1] - عبد الله فلاح العضايلة، مرجع سابق، ص65.

[2] - لطفي السيد الشيخ، مرجع سابق، ص ص139-140.

[3] - هويدا سعيد، مرجع سابق، ص19.

آسيا الوسطى لا ينبع من فقدان روسيا لتلك الثروات، و إنما من اعتبار رغبتها في عدم توغل الشركات النفطية الأجنبية في المنطقة، فالشركات الغربية عامة و الأمريكية خاصة، تعمل على دفع شركات النفط و الغاز في دول آسيا الوسطى، للابتعاد عن موسكو و التخلص من الارتباط معها. ولقد بدأ الصراع الدولي على خطوط إمداد النفط يتفاقم، عندما تنبهت روسيا لأخطار التدخلات الأمريكية، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية تبحث بقوة، عن مصادر احتياطية للطاقة بديلة عن مصادر الخليج العربي[1]، إذ أن الصراع الدولي الحالي و المستقبلي، هو صراع على مصادر الطاقة. وبذلك تهدف روسيا إلى تأكيد وجودها و نفوذها في آسيا الوسطى، وتسعى لأن تكون أي مشاريع مستقبلية لنقل الطاقة عبر أراضيها أو على الأقل تقدير بالتنسيق معها[2]. و على حد تعبير فلاديمير بنارتكو الدبلوماسي الروسي فإنه:

" **سوف تكون المنافسة تجارية مع واشنطن و ليس منافسة إيديولوجية** ".[3]

و مما فاقم من حدة التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، هو دخول دول آسيا الوسطى على خط دعم إنشاء خط باكو– تبلسي– جيهان، و المساهمة في تمويله لاسيما أوزباكستان، ولقد كان لروسيا رد سريع و متواز مع مشاريع خطوط الأنابيب الأمريكية، فوقّعت اتفاقية مع كازاخستان و تركمانستان، لإنشاء خط إمداد على طول ساحل بحر قزوين في 2007، يصل إلى الأراضي الروسية[4]، ويقوم على استخدام شبكة الخطوط الروسية القائمة والمرتبطة بكل من تنجيز **Tengiz** في كازاخستان، وباكو **Baku** في أذربيجان، وتنتهي هذه الشبكة إلى ميناء نوفوروسيسك **Novorossiisk** الروسي، على البحر الأسود و منه إلى الأسواق العالمية.[5]

و يرتبط الطموح الاقتصادي الروسي في آسيا الوسطى، بضرورة التحكم في طرق و أنابيب نقل النفط و الغاز إلى الأسواق العالمية، حيث تراهن روسيا على التحكم في مسالك نقل الطاقة، خاصة في ظل عجزها عن منافسة الشركات الأجنبية التي تستثمر في المنطقة. و ما يساعد روسيا على توظيف أنابيب

---

[1] – ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من بطرس الأكبر إلى فلاديمير بوتن**، الطبعة1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص ص241–243.

[2] – حارث قحطان عبد الله، مثنى فائق مرعي، مرجع سابق، ص304.

[3] – عبد العزيز مهدي الراوي، "توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 35 ، 2008، ص129.

[4] – ناصر زيدان، مرجع سابق، ص245.

[5] – عيسى السيد عيسى الدسوقي، مرجع سابق، ص341.

نقل الطاقة المارة عبر أراضيها كورقة ضغط على الدول المنتجة و المستهلكة في المنطقة، هي الوضعية الجغرافية الحبيسة لدول آسيا الوسطى، فمختلف مصادر الطاقة في المنطقة لا يمكن لمعظمها أن تنفذ إلى السوق العالمية، إلّا من خلال الأنابيب المارة عبر الأراضي الروسية و التي تم بناؤها في العهد السوفياتي، و من أهمها: خط أتيراوا سمارا و نظام غاز بروم، و التي تهدف كذلك إلى إعطاء امتياز لشبكة الغاز و النفط التي تمتلكها، من خلال جعلها ممرا إلزاميا لمصادر الطاقة المنقولة، من آسيا الوسطى و بحر قزوين إلى المحيط الهندي، كما تهدف كذلك إلى الربط ما بين البحر الأسود وبحر قزوين من أجل الوصول إلى البحر المتوسط، ومنع القوى الغربية و الأمريكية خاصة الساعية إلى خلق طرق لنقل الطاقة بعيدا عن الأراضي الروسية[1]، فروسيا لن تقف مكتوفة الأيدي اتجاه محاولات تغلغل الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، لذا عملت على الحيلولة دون تمكن شركات البترول الأمريكية، من الاقتراب إلى القطاعات العامة و الرئيسية في شبكة خطوط أنابيبها الواسعة، كما تحاول أن تسيطر على بترول بحر قزوين، معتمدة على هيمنتها على معظم طرق خطوط الأنابيب، وتطالب بأن يكون لشركات البترول الروسية، نصيب الأسد في الامتيازات التي تمنح لباقي الشركات الأجنبية و الاتحادات المالية الكبرى، التي تشرف على تمويل مشروعات وعمليات التنقيب على البترول[2]. كما تحاول إقامة منظمة عالمية للبترول مع أذربيجان و كازاخستان، و تسعى إلى توقيع بروتوكولات لتحديد النظم التجارية مع دول آسيا الوسطى، و تكوين بنوك مشتركة فيما بينها، و هذا من أجل عدم ترك المجال أمام الشركات الغربية و خاصة الأمريكية، لفرض قوتها و سيطرتها على هذه المنطقة.[3]

و من أجل تحقيق هذه الأهداف استخدمت روسيا مجموعة من الآليات.

الفرع الثالث: وسائل تنفيذ أهداف روسيا في آسيا الوسطى.

هناك مجموعة من الآليات التي اتبعتها روسيا، لتحقيق أهدافها في المنطقة ومن بينها مايلي:

1- استمرار فرض النفوذ الروسي، عن طريق تقليد الموالين لها من أعضاء الأحزاب الشيوعية المحلية، الذين كانوا يتولون مقاليد الحكم قبل انفصال تلك الدول عن روسيا، لضمان ولائهم للمصالح الروسية.

[1] – عادل عباسي، مرجع سابق، ص ص153-154.

[2] – عبد الله فلاح عودة العضايلة، مرجع سابق، ص69.

[3] – المرجع السابق، ص68.

2-العمل باستمرار على زعزعة الاستقرار في دول آسيا الوسطى، من خلال استغلال الخصومات العرقية فيها، فضلا عن عملية ترسيم الحدود بين دول المنطقة، التي صمّمت بطريقة متداخلة و بطريقة معقدة، إذ انتزعت أقاليم من دول و أعطتها لأخرى، بما يضمن استمرار وجود اضطرابات بالمنطقة.

3- العمل على استمرار الهيمنة الروسية على إدارة المنشآت الحكومية و الاقتصادية و الإعلامية، بسبب سيطرة العناصر الروسية و الموالية لها الخبيرة و المؤهلة، على أغلب المناصب الهامة في آسيا الوسطى.[1]

4- عملت روسيا على دمج أمنها و أمن الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، في منظومة أمنية واحدة في إطار اتفاقية الأمن الجماعي، الموقعة في طشقند في 10 ماي 1992 مع كازاخستان و أوزباكستان و قيرغيزستان و طاجاكستان إضافة إلى أرمينيا، وطبقا للمادة الأولى في هذه الاتفاقية، فهي تمنع الدول المشاركة من الدخول في أية أحلاف عسكرية أو تجمعات أخرى ضد بعضها البعض، و تنص على المسؤولية الجماعية للدول الموقعة عن حماية أمن و حدود الدول الأعضاء. كما تم توقيع مجموعة من الاتفاقيات الأمنية الثنائية، حيث وقّعت روسيا مع كازاخستان اتفاقية الصداقة و التعاون المتبادلة في 1992، بهدف تكوين منطقة إستراتيجية عسكرية موحدة، ووقّعت من جهة أخرى اتفاقية مع أوزباكستان و قيرغيزستان و تركمانستان و طاجاكستان، في جوان و جويلية من نفس السنة[2]، يضاف إلى الاتفاقيات الثنائية، اللقاء الذي جمع كل من الرئيس الروسي و نظيره الكازاخستاني عام 2003، و الذي أسفر عن وضع أسس تعاون بين حراس الحدود[3]. و من أبرز الترتيبات الأمنية التي اتخذتها روسيا مع دول آسيا الوسطى، الدخول في منظمة شنغهاي للتعاون، ومجموعة جوام، و مبادرة التفاعل، و إجراءات بناء الثقة في آسيا الوسطى.[4]

[1] – محمد عادل، مرجع سابق، ص344.

[2] – سهام حروري، "السياسة الخارجية الروسية لما بعد الحرب الباردة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، باتنة، 2004، ص ص132-133.

[3] – عادل عباسي، مرجع سابق، ص146.

[4] – عبد الله فلاح عودة العضايلة، مرجع سابق، ص66.

5- بدأت روسيا منذ منتصف التسعينات، تتدخل في الشؤون الداخلية لدول آسيا الوسطى من خلال تسوية النزاعات الداخلية و البينية، عن طريق نشر فرقها في طاجاكستان، و قامت إلى جانب كازاخستان و قيرغيزستان في ماي 2001، بخلق آلية قوات الانتشار السريع لمواجهة الإرهاب، كما نشرت معدات جوية في مطار كانط بقيرغيزستان، ووقّعت في سبتمبر 2003، اتفاقا معها ينص على إنشاء قاعدة جوية روسية في كانط لمدة 15 سنة قابلة للتجديد، و عند تجديد قاعدة طاجاكستان ألقى الرئيس الروسي بوتين خطابا، أكد فيه على ظرفية الوجود الأمريكي و ديمومة القواعد العسكرية الروسية في آسيا الوسطى[1]، وفي عام 2002، قام الأسطول العسكري الروسي بتدريبات عسكرية في بحر قزوين، أعلن فيها أن هدفها رفع كفاءة الأسطول الروسي و تدريبه، لتنفيذ مهام متعلقة بردع أي عمليات عدوانية ضد أنابيب النفط، ثم تطور الأمر إلى إعلان روسيا في أكتوبر 2005، عن رغبتها بإشراك طهران في مشروعها القاضي بإنشاء قوة عسكرية، هي قوات بحر قزوين **CAS FOR** تهدف إلى المحافظة على الأمن و الاستقرار في المنطقة، ويعد هذا المشروع منافسا للمشروع الأمريكي حارس قزوين **Caspian Guard**، الذي يتابع نفس الأهداف الأمنية[2]، ولقد نجحت روسيا في إقناع قيرغيزستان بإغلاق قاعدة مناس الجوية، التي تستخدمها القوات الأمريكية ممرا رئيسيا لنقل إمدادات الناتو إلى أفغانستان منذ أواخر 2001، وذلك بعد أن طالبت قيرغيزستان بزيادة إيجار القاعدة السنوي مئة مرة، ولقد تغيرت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وقيرغيزستان، بعد عزل الرئيس السابق عسكر أكاييف **Askar Akayev** حليف واشنطن عام 2005، حيث أصبح الرئيس الجديد كرمان باكييف **Bakiev Kourmanbek** مواليا بشكل ملحوظ لموسكو، ولاشك أن إغلاق هذه القاعدة يشكل انتصارا جيوسياسيا لموسكو، والذي يؤكد على إعادة إحياء دورها في الفضاء السوفياتي السابق، وذهب بعض المحللين إلى أن ذلك يحمل عرضا من روسيا إلى أوباما، لتغيير قواعد اللعبة إقليميا، بحيث تكون موسكو قادرة على التحدث بالنيابة عن حلفائها[3]، كما أن الأحداث التي شاهدتها قيرغيزستان مطلع أفريل 2010، و الإطاحة بالرئيس باكاييف قد عززت من التواجد

[1] – عادل عباسي، مرجع سابق، ص ص145 – 146.

[2] – حارث عبد الله قحطان، مثنى مرعي فائق، مرجع سابق، ص297.

[3] – أحمد دياب، "الولايات المتحدة الأمريكية: أوباما و إعادة صياغة العلاقات الأمريكية – الروسية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 176، المجلد 44، (أبريل)، 2009، ص231.

العسكري الروسي في آسيا الوسطى، ففي الوقت الذي سوف تغلق فيه الولايات المتحدة الأمريكية قاعدتها في قيرغيزستان عام 2014، وقّع الرئيسان الروسي و القيرغزي في سبتمبر 2012، اتفاقا لتمديد وجودها قاعدة كانط الروسية لمدة عشرين سنة مقبلة، كما تم الاتفاق على إنشاء منظومة موحدة للدفاع الجوي بين روسيا و كازاخستان في جانفي 2013.[1]

6-و لعل أقوى آلية تستخدمها روسيا من أجل بسط نفوذها في آسيا الوسطى، هي العامل الثقافي لأنها تصل إلى أبعد من النخب. فمن خلال التأثير الثقافي، يمكن لروسيا بشكل ايجابي إعادة توجيه المصالح الاقتصادية و الأمنية و بطبيعة الحال السياسية.[2]

كما أن روسيا في كثير من الأحيان تعمل على وضع اتفاقيات مع كل من إيران و الصين، من أجل تحقيق مصالحها في المنطقة، و تشكل هاتين الدولتين أيضا مهددا للنفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى، و هذا ما سنعالجه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: القوى الإقليمية المنافسة للتواجد الأمريكي في آسيا الوسطى.

ما إن تم الإعلان عن استقلال دول آسيا الوسطى عن السلطة المركزية السوفياتية، حتى سارعت بعض الدول المجاورة لها إلى البحث عن دورها لها في المنطقة، و كانت من بين القوى الإقليمية المنافسة للتواجد الأمريكي، كل من إيران و الصين. وسنتناول في هذا المطلب المصالح التي تسعى كل منها إلى تحقيقها في دول آسيا الوسطى.

الفرع الأول: دور إيران في آسيا الوسطى: الاختراق الإسلامي.

خلق استقلال جمهوريات آسيا الوسطى لإيران فضاء إستراتيجيا جديدا، لم تتوان طهران عن استغلال هذه الفرصة الناجمة عن هذا الفراغ الإستراتيجي، حيث ترى أنها القوة الطبيعية المرشحة للعب دور قيادي في المنطقة، كما تتعدد المزايا الجيواقتصادية التي يوفرها الجوار الإيراني للجمهوريات الناشئة في آسيا الوسطى، فإيران تمثل الطريق الأسرع و الأكثر أمنا و الأقل تكلفة، نحو الأسواق الدولية لاقتصاديات آسيا الوسطى، التي تعتمد على الصادرات النفطية و الطاقوية و المواد الأولية و الخامات

[1] – أحمد دياب،" شراكة اقتصادية: محددات الدور الروسي في وسط و شرق آسيا"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 195، المجلد 49،(جانفي)، 2014، ص ص115- 116.

[2] – Jos Boontra, **Russia and central Asia frome disinterest to eager leadership**, (Washington: Eurasia center, 2006) ,p71.

الصناعية[1]، و قد عكست التصريحات الرسمية الإيرانية بشأن آسيا الوسطى، بأنه هناك سياسة خارجية ودية، تهدف إلى توسيع النفوذ و العلاقات التجارية الإيرانية في المنطقة، وقد سعت إيران إلى تحسين التجارة الثنائية مع كل دولة و اكتساب النفوذ السياسي[2]، و على مستوى العلاقات متعددة الأطراف، قامت السلطات الإيرانية و بشكل موسع بدعم التوجهات التكاملية و الإقليمية في المنطقة. و تعتبر إيران أول الدول التي سارعت إلى إقامة علاقات دبلوماسية، و فتح سفارات في جميع عواصم دول آسيا الوسطى، وتعتبر كل من تركمانستان و طاجاكستان، من الدول التي تحظى بشراكة متميزة مع إيران بالنظر إلى الجوار الجغرافي بالنسبة للأولى، و الروابط الثقافية و الهوياتية بالنسبة للثانية[3]، كما قام وزير الخارجية الإيراني السابق علي أكبر ولايتي Ali Akbar Vielayeti، بزيارة إلى دول آسيا الوسطى في نوفمبر 1990، قام خلالها بإبرام اتفاقيات أكدت على توسيع التعاون مع تركمانستان و طاجاكستان و قيرغزستان و كازاخستان، في المجالات الاقتصادية و الفنية. وفي الوقت نفسه أقامت إيران علاقات مع مجلس التعاون الاقتصادي الحر للبحر الأسود*، و من خلاله بدأت إيران تمارس الدور القيادي على هذه الدول[4]، كما أن الآفاق الاقتصادية الواعدة التي تتبعها هذه الجمهوريات، قد أغرت إيران و أثارت طموحاتها و أطماعها، من حيث فرص الاستثمار الاقتصادي و التجاري، خاصة و أن إيران تعاني من الحظر الاقتصادي. إذ بإمكان أسواق آسيا الوسطى، أن توفر بديلا مهما لتسويق المنتجات الإيرانية، وعنصرا مساعدا ضمن إطار سعيها لإنشاء سوق إسلامية مشتركة مع هذه الجمهوريات، أو من خلال تنشيط دورها في منطقة بحر قزوين، و لتسهيل التقارب اقترحت إيران في ماي 1996، إنشاء

---

[1] – لزهر وناسي، مرجع سابق، ص103.

[2] – Robert M. Shelala , Norie Kasting , Anthony H. Cardesman , **U.S. and Iranian strategic competition : The impact of Afghanistan , Pakistan , India , and Central Asia**, (Washington: CSIS, Centre for Strategic and International Studies, 2013), p28.

[3] – لزهر وناسي، مرجع سابق، ص104.

*– منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، تأسست في سنة 1998 في مالطا، وتشمل 12 عضوا و هي: أذربيجان، أرمينيا ، ألبانيا، بلغاريا، جورجيا، اليونان، ملدوفيا، رومانيا، تركيا، أوكرانيا، روسيا، صربيا، أنظر أيضا:

– Ahmat Canli, **Regionalism in the black sea area and black sea economic cooperation**, (USA: Florida stat university, departement of international affaires, 2006), p05.

[4] – أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص247.

خطا للسكك الحديدية يربطها بآسيا الوسطى، مهمته تسهيل نقل البضائع و التجارة، بحيث تصل إلى الخليج العربي.[1]

إن التطلعات الإستراتيجية الإيرانية، تركز في أن تصبح هي الناقل الرئيسي لنفط بحر قزوين و آسيا الوسطى، عبر أراضيها إلى الخليج العربي، فإن تحقق هذا الهدف من شأنه أن يمنح لإيران أهمية إستراتيجية هائلة، و سيطرة شبه كاملة على الخليج العربي[2]. كما أن إيران لم تتوانى في استغلال فرصة استقلال دول آسيا الوسطى، من أجل مواجهة الحملة الأمريكية الموجهة ضد إيران، ليس فقط لنشر أفكار الثورة الإسلامية الإيرانية، و لكن أيضا للخروج من دائرة الحصار الأمريكي. ولتعميق دورها في آسيا الوسطى، حرصت على صياغة منهج براغماتي تدريجي لا يدور حول التغيير الثوري الإسلامي، بل تقديم نموذج إيراني إسلامي، يتسم بالطبيعة العملية و السلمية، وقد نجحت إيران في سعيها لإقناع دول المنطقة بأنها لا تشكل تهديدا لنظمها السياسية، وهذا ما شجّع القيادات الحاكمة في دول آسيا الوسطى على قبول التعاون مع إيران، كما حدث في تركمانستان و أوزباكستان و كازاخستان، حيث عبّر قادتهم عن عدم اقتناعهم، بأن إيران لا تشكل تهديدا لهم و أعلنوا رغبتهم في التعاون معها[3]. و لقد ركز المسؤولون الإيرانيون على مركزية دور الإسلام الشّيعي في علاقة بلادهم مع دول الإقليم، حيث أن العامل الديني يحمل في طياته عنصري التاريخ و الثقافة، وقد أشار ولايتي إلى الأبعاد الدينية و الثقافية و التاريخية و العرقية للدور الإيراني في آسيا الوسطى، مؤكدا على الانسجام الثقافي في ضوء الإرث الشيعي، و الثقافة الإيرانية و اللغة الفارسية، بوصفها سبيلا لتحقيق الاستقلال السياسي و تأكيده[4]. ومن هنا يتبين أن رغبة إيران في إحياء الإسلام في آسيا الوسطى، هو جزء أساسي و لا يتجزأ من طموحاتها في المنطقة .و هذا ما تخشاه الولايات المتحدة الأمريكية و تسعى إلى القضاء عليه ،و عدم انتشاره في آسيا الوسطى (كما تطرقنا إليه في الفصل الثاني).

---

[1] – شفيعة حداد، "توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، باتنة، 2004، ص144.

[2] – دون ناشر،"التنافس الدولي على ثروات بحر قزوين"، **جريدة المدى**، العدد 233، (أكتوبر)، 2004، ص13.

[3] – محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص338.

[4] – عبد الله فلاح عودة العضايلة، مرجع سابق، ص111.

الفرع الثاني: مصالح الصين في آسيا الوسطى: الأمن الجيواقتصادي.

لم تكن الصين طوال تاريخها، فاعلا في المباراة الكبرى التي دارت في آسيا الوسطى في القرن 19، ولكنها أصبحت جزء من المباراة الكبرى الجديدة التي بدأت في أواخر القرن 20، بسبب صعودها كقوة اقتصادية عالمية. و من المرجح جدا، أن تكون الصين "أكبر مشكلة تواجه السياسة الخارجية الأمريكية في القرن 21"، هذه المقولة منقولة عن أحد المفكرين الواقعيين المعاصرين و هو جوزيف غريغو **Joseph Grieco**. وهناك العديد من المؤشرات التي توحي بأن الصين سوف تكون قوية بما يكفي لتحدي النظام الذي تريده الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا، وهناك من الخبراء الاقتصاديين الذين يرجحون احتمال استمرار النمو الاقتصادي لها لعقود أخرى قادمة، فنمو الصين يضع خيارات عديدة أمام صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، لحماية مصالحها على المدى البعيد[1]. و تعتبر آسيا الوسطى منطقة جذب دولي و إقليمي، و بتحليل مفردات الإستراتيجية الصينية اتجاه جمهوريات آسيا الوسطى، في ظل التحولات التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي، فإنها تنطوي على أهمية قصوى، بالنظر إلى الوزن الإستراتيجي و الإقليمي و العالمي الذي أصبحت تحتله الصين. وتعود ملامح الإستراتيجية الصينية اتجاه هذه المنطقة إلى عام 1996، حينما تحركت بكين لإيجاد إطار رسمي يربطها بالمنطقة، فجاء الإعلان عن منظمة شنغهاي، حيث أن الصين تستغل نفوذ روسيا للتحرك في المنطقة[2]، و لقد بادرت الصين بالاعتراف و تبادل العلاقات الدبلوماسية مع دول آسيا الوسطى سنة 1992، و قام لي بنج **Li Peng** بزيارة الدول المستقلة حديثا في آسيا الوسطى عدا طاجاكستان في أبريل 1994، و خلال تلك الزيارة أشار إلى أن سياسة بلاده اتجاه هذه المنطقة تحكمها أربع مبادئ و هي: التعايش السلمي، الرخاء المشترك، حرية الاختيار، دعم الاستقرار الإقليمي. و في إطار هذه المبادئ، اتبعت الصين مجموعة من السياسات، التي تدور حول تطوير التعاون مع آسيا الوسطى، و من ناحية أخرى سعت إلى تقديم نموذجها التنموي، القائم على اقتصاد السوق الاشتراكي باعتباره

[1] – توفيق حكيمي، "الحوار النيو واقعي –النيو ليبرالي حول مضامين الصعود الصيني: دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية و دراسات إستراتيجية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، باتنة، 2008، ص ص67– 69.

[2] – لزهر وناسي، مرجع سابق، ص100.

النموذج الأصلح لدول آسيا الوسطى، محاولة بذلك توظيف التراث الاشتراكي لدول آسيا الوسطى و تطلعاتها الليبرالية الرأسمالية في آن واحد[1].

إن السياسة الصينية في آسيا الوسطى، تعتبر حلقة أساسية و جزء من منظومة أمنية أكثر اتساعا، تحاول بواسطتها مقاومة السياسة الأمريكية التي تحسن انتهاز الفرص، و استغلال نقاط ضعف خصومها[2]، فالتهديد الحقيقي بالنسبة للصين لن تمثله سوى دولة أقوى بحجم الولايات المتحدة الأمريكية، التي تهدد مستقبلها في المنطقة، و هذه الرؤية يمكن إيجادها في معظم قراءات المحللين السياسيين و الصحفيين الصينيين، و أحسن مثال ما كتبه **Gang Cheng Xing**:

" **إن الصين تعارض الخطط الأمريكية لإقامة قواعد عسكرية في دول آسيا الوسطى .....لأنها ترى فيها محاولات لاحتواء الصين و تهديد للأمن في حدودها الشمالية الغربية.....**" [3]

و لقد طورت الصين في عقد التسعينيات، سياسة خارجية واسعة تشمل جميع المناطق الواقعة على حدودها، يطلق عليها الصينيون بالسياسة المحيطية، و التي تهدف إلى ضمان محيط آمن و مستقر، حتى تتفرغ إلى تحديث و عصرنة اقتصادها، و في نفس الوقت حتى لا تترك الفرصة لدول أجنبية تهددها، من خلال استغلال خلافاتها مع دول الجوار[4].

و لقد دفعت الحرب على الإرهاب التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2001، الصين إلى إعادة تعريف بيئتها الأمنية، و التهديدات التي يمكن أن تطال أمنها القومي الصيني. فتنامي الحركات الإسلامية في آسيا الوسطى و التواجد الأمريكي فيها، شكلت أهم التهديدات الأمنية للصين. على هذا الأساس، اعتمدت مقاربة تركزت على إقناع دول آسيا الوسطى، بممارسة ضغوط على ناشطي المعارضة الانفصالية في إقليم سينجيان **Xinjiang**، و تحقيق الدعم المالي و اللوجستي لها في المنطقة، خاصة في ظل وجود حدود طويلة مع ثلاث جمهوريات[5]، ولقد ساهمت هذه الأحداث أيضا، إلى تكريس التنافس الإستراتيجي بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية، إذ صاحب الحرب

[1] – محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص331– 332.

[2] – علي لراري، مرجع سابق، ص150.

[3] –المرجع السابق، ص148.

[4] – المرجع السابق، ص147.

[5] – لزهر وناسي، مرجع سابق، ص117.

على الإرهاب، تمركز للقوات الأمريكية في بعض دول آسيا الوسطى المجاورة للصين، و بالرغم من تخوف الصين من تواجد تلك القوات، إلا أنها وجدت في ذلك فرصة لإنهاء حكم طالبان. وعند تحقيق هذه المهمة، بدأت كل من روسيا و الصين، في مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنهاء تواجدها العسكري في منطقة آسيا الوسطى.[1]

و في هذا الجانب لا يمكن إغفال المخاوف الصينية، و من أجل ذلك عملت الصين على تقوية الروابط مع دول آسيا الوسطى، للحد من التغلغل الأمريكي و الذي يتخفى وراء ذريعة حقوق الإنسان، و التنمية الاقتصادية و نشر الديمقراطية، حيث تعتبر الصين هذه المسائل مبررات أمريكية للتدخل غير المقبول في شؤونها الداخلية، فالتهديد المتنامي الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية على الصين، انطلاقا من أراضي آسيا الوسطى، يتمثل في دعم الحركات الانفصالية في الصين، كذلك فإن أمن الطاقة الإستراتيجي، يشكل أحد الرهانات السياسية للصين، و التحديات الخطيرة للتواجد الأمريكي في المنطقة، الشيء الذي دفع الصين، إلى اعتبار أمن الطاقة من أكبر المصالح الصينية التي يجب الدفاع عنها بكل الطرق، فالتعاون الصيني الروسي و الاعتراف المتبادل بالمصالح المتوازنة لكليهما في المنطقة، هو الطريق الوحيد الذي تراه الصين كفيلا بوقف التحدي الاستراتيجي، الذي يفرضه التواجد الأمريكي في آسيا الوسطى[2]، ولقد نجحت الصين في تثبيت أقدامها على مشارف بحر قزوين، حينما استثمرت في ثلاث حقول رئيسية في غربي كازاخستان، و وقّعت عدة اتفاقيات معها لمد خط أنابيب، ينقل النفط من قزوين إلى إقليم سينجيان في غربي الصين، ومنه إلى شنغهاي في شرقي البلاد، و لأن هذا المشروع يحتاج إلى 10 مليارات دولار لإتمامه، فإن شركة النفط الصينية **CNPC**، أبدت استعدادها لإشراك مستثمرين أوروبيين، كما أنها بدأت التنقيب عن النفط في أوزباكستان، و يتمثل التحدي الأكبر للصين في آسيا الوسطى، في الحضور المتنامي لشركات النفط الأمريكية، الذي يجعل الصراع على النفط في حقيقته حربا غلى الأنابيب، بين من تريد توجيهه شرقا و أخرى تريد تحويله غربا، وقد أشار كليفمان في كتابه الدم و النفط في آسيا الوسطى، إلى المقابلات التي أجراها مع رؤساء شركة **CNPC** الصينية في كازاخستان، و الذين أعربوا له فيها أن الولايات المتحدة الأمريكية، حيثما تقوم بإنشاء قواعد

[1] – نجيم حذفاني،" العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس و التعاون: فترة ما الحرب الباردة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص: دراسات آسيوية، جامعة الجزائر– 3–، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، الجزائر، 2011، ص54.

[2] – لزهر وناسي، مرجع سابق، ص ص 102–103.

لها في آسيا الوسطى ترهب حكومات هذه المنطقة، من أن تبرم صفقات مستقبلية لاستخراج و نقل النفط مع شركات غير أمريكية و بصفة خاصة مع شركات صينية.[1]

و لقد نجحت شركة الصين الوطنية للنفط في عام 1997، في عقد اتفاق مع كازاخستان لإقامة استثمارات في حقول النفط الثلاثة بها بلغت قيمتها 9,5 مليار دولار، كما قامت شركة البترول الصينية في عام 1998، بشراء حصة مقدارها 60% من حقل اكتيومسك في كازاخستان مقابل 325 مليون دولار، فضلا عن شرائها شركة نيروكازاخستان النفطية في عام 2005 ب 4,18 مليار دولار، و في 2009 تم التوقيع على وثيقة تفاهم لنقل الغاز من كازاخستان إلى الصين، و كذلك وقّعت الصين اتفاقية مع تركمانستان في 2006، يتم بمقتضاها نقل الغاز التركماني لمدة 30 عاما إلى الصين.[2]

إن مصالح الصين تتبلور في المصالح الاقتصادية، فهي تخشى من خسارة سوقها في آسيا الوسطى، و رغبتها في منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

ان دول آسيا الوسطى ترغب في وضع أطر بديلة، من أجل التقليل من النفوذ الأمريكي، و هذا ما سيتم معالجته في المبحث الثاني من هذا الفصل.

المبحث الثاني: الأطر البديلة للإستراتيجية الأمريكية اتجاه آسيا الوسطى.

من خلال ما سبق من الدراسة، نحاول في هذا المبحث أن نبين ما ستؤول إليه منطقة آسيا الوسطى، بعد أن وضعت الولايات المتحدة الأمريكية أقدامها على أراضي المنطقة، بمعنى آخر كيف ستواجه آسيا الوسطى هذا النفوذ، هل ستنتهج إلى أساليب التعاون فيما بينها و تحقق تكامل إقليمي، أم أنها ستعود إلى الأحضان الروسية؟

المطلب الأول: التكامل الإقليمي لدول آسيا الوسطى.

يخلق التكامل الإقليمي تفاعل بين الممثلين الاقتصاديين في بلدان منطقة آسيا الوسطى، فالحدود الوطنية تضع موانع تحد من التعاون المحتمل، ومن اجل الوصول إلى التكامل المرغوب لابد من إزالتها، لتسهيل التفاعل بين الاقتصاديين. و يكون التكامل محسوسا، عن طريق تشكيل فضاء متكامل مستند إلى تعاون إقليمي، و رغبة الحكومات نحو الإزالة التدريجية للعراقيل، التي تحد من تدفق السلع و الخدمات و رأس المال بين البلدان. إن عملية التكامل في آسيا الوسطى هي عملية مضطربة، وذلك

[1] – عاطف عبد الحميد، مرجع سابق، ص80.

[2] – سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص22.

نتيجة لوجود موانع تعمل على عرقلة التفاعل فيما بين دول المنطقة[1]، إذ يواجه المستثمرون و رجال الأعمال في آسيا الوسطى تعليمات معقدة، و هذا من خلال إجراءات الترخيص المتبعة، و عقبات مؤسساتية تكون في أغلب الأحيان غير واضحة و عادة متناقضة مع القواعد المتعامل بها، وهذا ما يردع المستثمرين عموما و رجال الأعمال، بحيث هؤلاء الأشخاص يقومون باستهلاك ما يقارب 35% من وقتهم، في حل مشاكل تتعلق بالتعليمات الحكومية.

لكن يمكن القول انه هناك خيارات لتحسين بيئة العمل المؤسساتية في المنطقة، مثل تخفيض التعليمة المفرطة، و إزالة الموانع البيروقراطية التي تعرقل العملية الطبيعية للاستثمارات، بالإضافة إلى تكريس نظام قانوني يشرف على العملية الاقتصادية، لضمان الشفافية و المساواة و العدالة على حد سواء، من اجل الترويج للاستثمار بين دول آسيا الوسطى و تموين هذه البلدان. فكازاخستان تعتبر الدولة الوحيدة التي جاهدت لتحسين بيئة العمل و أنجزت تقدم هام، حيث عملت على تخفيض العقبات، إذ تناقصت إلى حوالي 40% سنة 2006، بعد أن كانت تمثل نسبة 60% سنة 2005، كذلك نجد قيرغيزستان، التي انخفضت العقبات عندها ولكن بوتيرة متضائلة، حيث كانت تمثل نسبة 80% في سنة 2005 وتراجعت إلى 70% في سنة 2006، لكن البلدان الأخرى بقيت دون تغيير في هذه المرحلة، و هذا ما يبين أن حكومتي كل من كازاخستان و قيرغيزستان تعملان من اجل تحسين بيئة العمل المتبادل بين دول آسيا الوسطى.[2]

هناك من يرى أن دول آسيا الوسطى الأصغر والتي تتمثل في قيرغيزستان و طاجاكستان مفتوحة أمام التعاون الإقليمي، لأنها بحاجة للمساعدة بسب أدائهم الاقتصادي السيئ، بينما نجد تركمانستان مرتبطة بالحياد، بحيث ترفض تقريبا أي شكل للتعاون الاقتصادي، إضافة إلى أوزباكستان التي نجدها حذرة جدا نحو التعاون الإقليمي، و من جهة أخرى نجد كازاخستان التي تعتبر أغنى دولة في المنطقة، و مع

[1] – Farrukh Irnazarov, Zafar Salmanov, **Regional integration in Central Asia: measuring the perceptions of economic actors in Uzbakistan and Kazakhstan**, (Uzbakistan: Norwegian Institute of International Affairs (NUPI) , 2012), p2.

[2]– Simon W. Tai, Jung Wan Lee, "Strategies of regional economic integration and WTO accsession in Central Asia", **Eursian journal of busines and economics**, volum 2, issue 3, 2009 , pp4,5.

ذلك تروج للتعاون الإقليمي، فهي طموحة لأن تحصل على دور قيادي ليس فقط في المجال الاقتصادي، و إنما أيضا في المجال السياسي.[1]

إن مواقف دول أسيا الوسطى نحو التعاون الإقليمي و نحو العضوية في المنظمات الإقليمية تتفاوت إلى حد كبير، فالرئيس الكازاخستاني نيزار باييف، كان أكثر ايجابية و أكثر نشاط لصياغة الترتيبات الاقتصادية، و الرئيس القرغـيزيستاني أكـاييف كان أكثر ميلا بين زعماء الدول الخمس في آسيا الوسطى نحو التعاون بين المؤسسات المالية الدولية، ونجد أن قيرغيزيستان تسير على طريق كازاخستان في الانضمام إلى المنظمات الإقليمية.

انضمت طاجاكستان إلى المنظمات الإقليمية في المنطقة، أما أوزباكستان فلقد كانت حذرة من ترك السلطة للمنظمات الإقليمية، بالرغم من أن الرئيس كريموف حاول أحيانا التأكيد على الدور القيادي في آسيا الوسطى. والرئيس التركمانستاني نيازوف كان الأكثر حساسية، لذلك كان الأكثر ممانعة أن يشترك في المنظمات الإقليمية.

على أية حال فمواقف زعماء آسيا الوسطى تتفاوت ، حول مبادرات التعاون الإقليمي التي تتابع من قبل بلدان المنطقة ، ويمكن القول أن هناك مبادرات سياسية حالية للتعاون الإقليمي ولكن بشكل قليل يتضمن كل هذه البلدان الخمسة.[2]

إن أكثر العلماء يسلّمون بضرورة التكامل الإقليمي، حتى يتم التغلب على التحديات الحالية و يضمنون تطور و نمو طويل المدى في آسيا الوسطى، بحيث يرى البعض منهم أن التكامل في المنطقة محتمل، وهذا بتضافر الجهود بين ما يتم اعتبارهما الوزنين الثقيلين الإقليمين: كازاخستان و أوزباكستان.

إن بعض من المحللين، يرون أن هناك فرص لتحسين العلاقات في آسيا الوسطى، أثناء العقد الأول للقرن21 على المستوى المؤسساتي، فأحداث 11سبتمبر 2001، حفزت على إعلان العمل المنسق ضد الإرهاب، بحيث ترى دول آسيا الوسطى، أن أفغانستان هي مصدر محتمل لانتقال الأصولية الإسلامية إلى البلدان المجاورة، و من اجل ذلك تعمل على زيادة التعاون الإقليمي فيما بينها، الأمر الذي يساعد على التقليل من التوترات السياسية بين دول المنطقة، فحكومات آسيا الوسطى، يمكن أن تستفيد أيضا

---

[1] – Heidemaria Gurer , "Forms of regional cooperation in Central Asia, **conference paper** , Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), (Avril), 2008, p8.

[2] –Richard Pomfert, "Central Asie since 1991: the experience of the new independent states", **Working paper n212**, U.S.A : OECD: Development Centre, (july), 2003, p35.

من تحويل العوائق إلى مصلحتها، من اجل الحصول على اكبر قدر من المنفعة[1] . وهذا ما يتطلب جهود ثابتة لبناء الثقة بين دول المنطقة، و أن ممارسات التدخل في أفغانستان يعمق لعملية حسن الجوار وهي اتفاقية بين البلدان الإقليمية وقعت في كابول في ديسمبر 2002.

من جهة أخرى نجد قضايا الحدود الأمنية، إذ أن تدفق المخدرات و الأدوية الممنوعة و المحظورة، بالإضافة إلى المتاجرة بالبشر، تعمل على وضع قيود حرجة على التعاون، وعرقلة تطور الاقتصاد الإقليمي، مثل هذه القضايا تعيق بشدة التجارة التي تكون مقيدة بسبب مخاوف تتعلق بالأمن، و بالتالي تكون هناك قيود على السلع المتدفقة و الأشخاص و المال، ومن هنا لابد من الحاجة لإدارة المخاطر، من خلال تركيز الشرطة على الأخطار وخلق حوافز للنشاط الاقتصادي.[2]

إضافة إلى قضية إدارة الحدود، فكل بلدان آسيا الوسطى تهتم بتقوية حدودها، مثل إصدار التأشيرات و الرقابة الجمركية في نقاط التفتي، و هذا ما يتطلب إستراتيجية تعاونية ثنائية، و أيضا تنفيذ تعاون محلي بين وكالات الحدود، و هذا من اجل تسهيل التبادل الاقتصادي و خلق حوافز للتجارة لاستعمال أسواق حدودية. وأيضا وضع رقابة على الهجرة، التي تصاحب معها مظاهر سلبية كالتهريب، و بالتالي لابد من حماية العمال المهاجرين، وزيادة الحوافز للتسجيل في الدولة المضيفة، و هكذا تسمح للرقابة الفعالة للسكان المهاجرين، و الحماية الأفضل لهم من سوء الاستخدام و الاستغلال. مثل هذه المبادرة جارية بين روسيا و طاجاكستان، و يمكن أن توسع إلى البلدان الأخرى في كافة أنحاء منطقة آسيا الوسطى.

هناك عدة خيارات سياسية التي يمكن أن تعتبر علاج للوضع الراهن، من اجل إيجاد أرضية للتعاون بين دول آسيا الوسطى منها:

1- لابد للمنظمات غير الحكومية أن يكون لها دور أكثر نشاطا، في نشر معلومات عن بلدان آسيا الوسطى حول بيئتهم الاقتصادية و الفرص المتاحة فيها.

2- خلق قناة تلفزيون خاصة بآسيا الوسطى، حتى يتحصل المستثمرون الإقليميون المحتملون، على المعلومات مباشرة من مصدر مستقل، و تعلن عن سلعهم و خدماتهم عبر آسيا الوسطى.

---

[1]- Farrukh Irnazarov, Zafar Salmanov, op.cite, p3.

[2]- Willim Byrd, Martin Raiser and the Others, **Economic cooperation in the wider Centrale Asia region**, (washington: the World Bank, 2006), p12.

3- يجب أن تكون التجارة المحلية أكثر نشاطا من حيث تبادل المعلومات، ما يجذب المستثمرين من الدول المجاورة.[1]

4- تطوير الاتفاقيات الثنائية على الهجرة المؤقتة، و تبادل البيانات و إجراء تعاون بين المواقع الحدودية بين دول آسيا الوسطى.[2]

هذه الإجراءات يمكن أن تساعد على إيجاد علاقات تعاون بين البلدان، لذا لابد من الاستفادة من الجوار فيما بينهم، للوصول إلى اقتصاديات كبيرة و تحقيق الأمن و الاستقرار في المنطقة، و لهذا يجب على هذه الدول أن تتغلب على تراث التفكك الذي طارد الجمهوريات السوفياتية السابقة.

المطلب الثاني: العودة إلى الأحضان الروسية.

لقد كان هناك العديد من التجارب الإقليمية لإقامة التكامل الاقتصادي، إذ اتجهت الدول المستقلة في آسيا الوسطى نحو تحقيق التعاون الاقتصادي، و الاندماج فيما بينها وبين جوارها الإقليمي. فقد شهدت مرحلة الانتقال ظهور عدة مبادرات للتكامل الإقليمي، في شكل منظمات إقليمية للتعاون الاقتصادي و الأمن السياسي نذكر منها على سبيل المثال، كومنولث الدول المستقلة، اتفاقية الأمن الجماعي، منظمة التعاون لآسيا الوسطى و منظمة شنغهاي *. لكن ما يلاحظ على هذه المنظمات أنها تقوم بإرجاع المنطقة إلى اللواء الروسي، فمنظمة الكومنولث للدول المستقلة هي منظمة إقليمية تجمع جمهوريات الإتحاد السوفيتي السابق، مع روسيا من أجل التعاون و الاستقرار و الأمن، عقدت أول اجتماعاتها في08 ديسمبر1991 في منسك و تم بموجبها إنشاء فضاء يجمع روسيا والجمهوريات الإسلامية الخمسة، للتعاون في مجالات حماية الحدود الخارجية لدول الكومنولث. و لكن النتائج لم تكن في المستوى المطلوب، في جميع المجالات لكومنولث الدول المستقلة، أدّت إلى ضعف الروابط البينية

---

[1] – Farrukh Irnazarov, Zafar Salmanov, Op.cit, p12 .

[2] – Willim Byrd, Martin Raiser and the Others, Op.cit, p16.

*- منظمة شنغهاي هي منظمة دولية تأسست في 2001، تضم كلا من الصين و روسيا و كازاخستان و قيرغيزستان وطاجكستان و تركمانستان و منغوليا، مع إعطاء إيران و باكستان صفة مراقب. والأهداف المعلنة لها هي: مكافحة الإرهاب ومواجهة التطرف و الحركات الانفصالية و التصدي لتجارة الأسلحة و المخدرات، إلا إن كثيرا من المحللين يراها كحلف عسكري جديد، يهدف إلى مواجهة حلف الناتو. انظر أيضا:
عبد الله فلاح عودة العضايلة، مرجع سابق، ص5.

بين مجموعة الدول المشكلة لهذا التكتل، بل أكثر من ذلك رأت فيه الجمهوريات المستقلة في آسيا الوسطى بابا خلفيا لاستقرار روسيا في هيمنتها على المنطقة و استمرارا للسوفياتية السابقة.[1]

و منظمة الأمن الجماعي تظم 7 دول روسيا، و بيلاروسيا، أرمينيا، كازاخستان، طاجاكستان، أوزباكستان، و قيرغيزستان، وكان الهدف من تأسيس المنظمة، هو ضمان الأمن القومي لكل دولة من تلك الدول و الحفاظ على وحدة أراضيها، أما حاليا فتعمل على ضرورة تضافر الجهود للتصدي للتحديات المعاصرة، والتي من بينها الجريمة المنظمة و تجارة المخدرات في آسيا الوسطى، إضافة إلى المخاطر المنطلقة من أفغانستان و التي تهدد الاستقرار.

إن روسيا و حلفائها يعتبرون سياسة الناتو في أفغانستان غير فاعلة، لكونها تتلخص في دفع طالبان للخروج من منطقة العمليات الحربية في جنوب البلاد، و الذهاب إلى محافظات أخرى و إلى الشمال المستقر نسبيا، ولهذا تؤكد معاهدة الأمن الجماعي على التهديدات التي يتعرض لها أمن الدول المنطوية تحتها، كما تعمل على تحسين التشكيلات العسكرية المشتركة للمنظمة و القوات المشتركة للرد السريع. و قد تدربت هذه القوات في المناورات التي جرت مؤخرا على العمليات المشتركة للقضاء على الجماعات الإرهابية، و غلق قنوات التدخل غير المشروعة للأسلحة و المخدرات. إضافة إلى أن القوى الغربية تقف وراء تصعيد التوتر في أراضي دول الأمن الجماعي، والتي من مصلحتها عرقلة توصيل المحروقات، من روسيا و آسيا الوسطى إلى الصين، وبالتالي لابد على دول المنظمة أن تكثّف جهودها لضمان الأمن في أوراسيا.[2]

تؤكد روسيا أن من أهم أولوياتها في السياسة الخارجية، تمكين التكامل مع الجمهوريات السوفيتية السابقة، و تأسيس الاتحاد الأوراسي، وفي هذا الإطار، تبدي موسكو اهتماما خاصا في تطوير العلاقات السياسية و الاقتصادية، مع دول آسيا الوسطى. و قد تجسدت إحدى الخطوات الأولى للتكامل الجدي الأوراسي، في تأسيس الاتحاد الجمركي الذي ضم روسيا ،كازاخستان، بيلاروسيا، وستصبح هذه الدول الثلاث نواة للاتحاد الأوراسي المرتقب المفتوح أمام باقي الجمهوريات السوفياتية السابقة، إلا أن ثمة ملابسات داخلية لتحجيم التعاون الممكن مع روسيا، على الرغم من مصلحة دول آسيا الوسطى في هذا التعاون، فالنخبة في كل من أوزبكستان و طاجاكستان و تركمانستان، تلتزم الحذر إزاء المشروع

[1] – لزهر وناسي، مرجع سابق، ص84.

[2] – ارتيوم كابشوك، "روسيا و الأمن في اوراسيا "، **حصة بانوراما**، قناة روسيا اليوم، يوم البث: 23/ 10/2010، على الساعة 18:18.

التكاملي الذي تتزعمه روسيا، وذلك خوفا من التفريط بجزء من السيادة الوطنية، و الوقوع تحت تأثير موسكو، ونظرا لذلك تتلخص مهمة روسيا الأولى في المنطقة، في جعل مشروع التكامل أكثر قابلية لدى بلدان آسيا الوسطى، ومن اجل ذلك تسعى موسكو إلى تأمين اكبر قدر ممكن من الاستقرار في تلك البلدان، وإلى أمد طويل نظرا للوضع المتأزم في أفغانستان، فجميع دول المنطقة ترى بأنها غير قادرة على الاستمرار، دون إعادة الإدماج في كتلة واحدة و إعادة تشكيل ملامح الهوية التاريخية، فروسيا مهتمة الآن إلى أبعد الحدود بالاندماج مع دول آسيا الوسطى، فالاتحاد الاوراسي هو الفرصة الوحيدة للعب دور على الساحة الدولية، كدولة كبيرة واحدة وكحضارة واحدة، في ظل الحوار مع حضارات الدول الأخرى.[1]

هذا ويمكن أيضا العودة إلى تاريخ علاقات روسيا مع دول آسيا الوسطى، فلقد كانت تشوبها أزمات كبيرة، و في حروب دائمة فيما بينها، و ذات مستوى اقتصادي متدني جدا، و مع قدوم روسيا أوجدت حلولا لهذه المشاكل الكثيرة، فقد ارتفع المستوى الاقتصادي بشكل ملحوظ. فالعودة إلى التعاون تعتبر من الأهداف الأساسية للنهج السياسي الذي يطرحه الرئيس فلاديمر بوتن، هذا و يمكن إضافة أن قادة بعض تلك الدول هم أشخاص يحملون إيديولوجية الاتحاد السوفياتي سابقا. وهدف روسيا يتم عن طريق إقناع هذه النخب السياسية و الاقتصادية و غيرها، بأن الاندماج سيعود بفوائد كبيرة على تلك الدول. كما أن روسيا وحسب الاتفاقيات الأخيرة التي وقعتها مع طاجكستان، تنوي إزاحة العقبات أمام المهاجرين، إضافة إلى جاهزية القوات المسلحة القتالية، و قوى الأمن في دول آسيا الوسطى التي تدعم من طرف روسيا، وذلك عبر صادرات السلاح الروسي و مشاركة بعض الدول في منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

وبما أن روسيا بحكم احتوائها على ثلث احتياط المياه العالمية تستخدمه في الدبلوماسية تجاه المنطقة، كما يمكن أن تستخدمه كوسيلة إستراتيجية لتعميق شراكة إستراتيجية روسية مع دول المنطقة[2]. فدون مشاركة روسيا يستحيل إيجاد حل للمشاكل التي ذكرناها.

---

[1] – ارتيوم كابشوك، "روسيا و آسيا نحو تكامل حقيقي ؟"، **حصة بانوراما**، قناة ررسيا اليوم، يوم البث: 2012/05/24، على الساعة: 21:56.

[2] – ارتيوم كابشوك، "الصراع على المياه في آسيا الوسطى"، **حصة بانوراما**، قناة روسيا اليوم، يوم البث: 2008/1/9، على الساعة: 27 :22.

الخاتمة:

جسدت نهاية الحرب الباردة، إقرارا نهائيا يفشل النموذج السوفياتي، ومن وراء هذا الإقرار صعودا فعليا للولايات المتحدة الأمريكية وهيمنة لها، ارتقت بها إلى مصاف القوة الأعظم في القرن العشرين على نحو غير مسبوق في التاريخ، واستنادا إلى هذا الشعور بالانتصار والفرصة السانحة في تاريخ العلاقات الدولية، سعت الإدارات الأمريكية إلى استغلال الوضع، على نحو يحفظ لها مصالحها في كل مناطق العالم. وبناء على هذا المسعى كانت آسيا الوسطى في صميم السياسة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية، وبالرغم من أنها ضمن مجال النفوذ التقليدي لروسيا، غير أن هذه الأخيرة لم تستطع ولاعتبارات داخلية آن تقف في مواجهة تصاعد النفوذ الأمريكي في المنطقة، متأثرة في ذلك بوضع اقتصادي منهار وخراب مؤسساتي.

لقد عزز وضع منطقة آسيا الوسطى، من كونها مازالت تضم اشد الدكتاتوريات انغلاقا واقل الشعوب استفادة من التنمية، بالرغم مما تحوزه من ثروات هائلة وموقع استراتيجي تمر عبره إمدادات هامة للطاقة العالمية. إن خصوصية المنطقة و خلفيتها التاريخية المرتبطة بروسيا، جعلت تحولها للطرف الأمريكي عسيرا لولا الضغوط الأمريكية عليها، وقدرة هذه الأخيرة على اختراق بناها السياسي و الاجتماعي و تقديم المساعدة إليها، وهي التي تعيش ظروفا اقتصادية صعبة. ولقد مثلت الأحداث التي أعقبت إحداث 11 من سبتمبر 2001، توجها جديدا في الإستراتيجية الأمريكية، التي بدأت تقسم العالم على أساس مناطق النفوذ والأهمية الإستراتيجية و إمدادات الطاقة، و نظرا للطبيعة البراغماتية لهذه السياسة ،تم النظر للمنطقة على أنها بديل مهم للمحاور التقليدية، التي بنت عليها الولايات المتحدة الأمريكية سياستها. ويجسد توجه المحافظين الجدد إطارا مناسبا لنفهم من خلاله الرؤية الأمريكية لمنطقة آسيا الوسطى، فلقد صار من منظور الولايات المتحدة الأمريكية أن الدول الضعيفة تشكل الخطر الأكبر عليها، والخزان الأوفر للجماعات المسلحة، لذا لم تستثني الإستراتيجية الأمريكية في محاربة الإرهاب هذه المنطقة، خصوصا وأنها تشرف على أفغانستان مرجعية العمل المسلح الأولى ، لذا جسد دخول الولايات المتحدة الأمريكية إليها في 2001، أولى مؤشرات اختراق المنطقة، اختراق تعزز مع مشروع القواعد العسكرية الأمريكية، خاصة في قيرغزستان و طاجكستان والتي نظر إليها على أنها نقاط إمداد ودعم لوجستيكي، غير أن المراقب يرى تصورا أعمق على أنها نقاط ارتكاز للهيمنة على المنطقة.

ويجسد الصعود الروسي واستعادة التوازن الإقليمي والدولي في عهد إدارة بوتين، تغيرا في عناصر اللعبة الإستراتيجية في المنطقة، فروسيا التي استطاعت أن تتدارك أوضاعها الاقتصادية السيئة ومشكلة عدم الاستقرار في القوقاز، صار بإمكانها في ظل وفرة مالية أتاحتها الأسعار العالمية للمحروقات، أن تعيد ترتيب الأوضاع في المنطقة، وتعيد استقطاب الأنظمة السياسية في آسيا الوسطى، وعلى ضوء ذلك لم تكن تسمح هذه الإدارة بتعمق أكثر للنفوذ الأمريكي، خصوصا في منطقة الموارد المشتركة لبحر قزوين، وخطوط إمداد الطاقة. وكان بمقدور روسيا أن تتقدم ضمن المحاور المعادية للولايات المتحدة الأمريكية على غرار إيران، وذلك في سبيل إحداث التوازن الاستراتيجي في المنطقة، ولقد ظهرت قدرة روسيا في تهديد المصالح الأمريكية، وموازنة التواجد الأمريكي في الإدارة الثانية للرئيس بوتين، وما قدمته من مساعدات لهذه الدول، إضافة إلى تخوف هذه الأنظمة من المضي إلى الأمام في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية. ومثلت محاربة الإرهاب شعارا أساسيا مشتركا، لم تعد تحتكره فقط الولايات المتحدة الأمريكية، فروسيا أيضا صارت توظفه لإقرار سيطرتها الفعلية غير عابئة بملف حقوق الإنسان. كل ذلك جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتنبه إلى حقيقة أن الأوضاع بدأت تختلف عما كانت عليه، وانه من العسير عليها أن تستمر على نفس النهج.

إن صدام المصالح في آسيا الوسطى لم يعد يمثل تنافس روسي أمريكي فقط، وإنما تأجج أكثر مع دخول فاعلين جدد إلى المنطقة، أبرزهم الصين التي لا تعترف بالحواجز ولا الفروقات ولا الخصوصية التاريخية، وتقدم عروضا أكثر تناسبية و جاذبية لهذه الأقطار، ويساهم الامتداد الطبيعي في المنطقة في جعل الصراع يتوسع إلى مجالات غير مسبوقة، تتعدى نطاق الطاقة إلى المياه والحدود والنقل والأنشطة التجارية.

لقد مكنتنا هذه الدراسة من الوقوف على إرادة فعلية لاستحداث اطر بديلة للإستراتيجية الأمريكية اتجاه آسيا الوسطى، اطر تتعزز في ظل دعوات التعاون الإقليمي، وتنسيق الجهود الخاصة بالعمل المشترك بين عدد من دول المنطقة، تحاول أن تحدث تطورا مستقلا وان تؤسس لأطر بديلة للتنمية المشتركة، وبالموازاة مع ذلك ونتيجة تنامي النفوذ الروسي، هناك دعوات صريحة للاحتماء بروسيا، و صياغة علاقات مشابهة لما تم الارتباط به قبل ربع قرن من الزمن، وبطبيعة الحال فان ذلك سيحدث انتكاسة للإستراتيجية الأمريكية.

نخلص في الأخير إلى عدد من النتائج التي نختم بها بحثنا، تتعلق أساسا بأحكام عامة يمكن مطابقتها على دوائر جغرافية أخرى، وأحكام خاصة بمنطقة آسيا الوسطى.

ففيما يخص الأحكام العامة، يمكن القول أن:

1- الواقع الجغرافي للدول وما تحويه من موارد، أضحى في عالم ما بعد الحرب الباردة مثارا لتهديدها، خصوصا في تخلفها السياسي والاقتصادي.
2- عدم الانسجام مع متغيرات السياسة العالمية، سيحيد عدد من الدول عن تقرير مصيرها بنفسها، والقدرة على التحرر من الهيمنة والنفوذ الخارجيين، يضاف إلى ذلك أن ما يثار حول الإرهاب واليات مكافحته، صار اشد خطرا على امن تلك الشعوب من الإرهاب في حد ذاته.
3- المساعدات التي يفترض فيها أن تكون أداة للتنمية وتغييرا للأوضاع الاقتصادية، يمكن أن تتحول إلى حالة من الارتباط السلبي، والعجز عن بناء منظومة اقتصادية فعلية، وهو ما يصب في الأساس في خدمة الأهداف الاقتصادية للقوى الكبرى، خصوصا و أن التنسيق مع هذه الدول لا يعفيها عن المسؤولية عن تفعيل الأطر الضامنة لتكامل اقتصادي فعال.

أما فيما يخص الأحكام الخاصة التي توصلنا إليها، فيمكن أن نقول أن:

1- دول آسيا الوسطى وبسبب انظمتها السياسية، تخلت عن عنصر محوري في انسجامها وتماسكها، وهو المكوّن الهوياتي والديني، وذلك في ظل أنظمة علمانية تستفيد من الحماية الأمريكية والإسرائيلية دون الاهتمام بأولويات شعوبها .
2- ضعف هذه الأنظمة في منطقة آسيا الوسطى، سيدفع بها إلى أن تكون جزء من عملية الربط الكبرى في إطار الصراع العالمي على النفوذ، ومن الممكن أن تشهد جملة من التنازلات التي تدفع إلى اقتسام المنطقة وفق ما تمتلكه من ثروات، وانطلاقا من موقعها الاستراتيجي، ولا يهم في ذلك بقاء هذه الدول كأطر شكلية تحفظ مصالح هذه القوى الكبرى.

يمكن القول في الأخير، أن الإستراتيجية الأمريكية وان جردت من عدد من المضامين المقترنة بالتفسيرات أحادية الجانب، كمحاولة ربطها فقط بمحاربة الإرهاب، هي أعمق من ذلك لأنها تجسد منظومة متكاملة الأهداف والمصالح السياسية والأمنية والاقتصادية، وهي تتحرك ضمن مسار رعاية

هذه المنظومة، وما تُقدم عليه من تنازلات لا بجعلنا نغفل الهدف الأساسي في ترتيبات أولويات الإدارات الأمريكية.

وكقراءة مستقبلية نعتقد أن النفوذ الأمريكي، سيبقى في المنطقة وسيتحول إلى محاولات محاصرة روسيا وإقامة مناطق عازلة تعود بنا إلى فكرة احتواء الاتحاد السوفياتي سابقا، على ضوء ما نشهده من تحولات على غرار الأزمة الأوكرانية.

قائمة المراجع:

أولا : باللغة العربية:

أ-الكتب:

1- الجنابي ميثم، **الإسلام السياسي في جمهوريات وسط آسيا الإسلامية – دراسات معاصرة 8-**، (السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2001).

2- الدسوقي عيسى السيد عيسى، **أفغانستان: تقديم جغرافي للواقع السياسي وتداعياته، الإسكندرية،** (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2005).

3- الربيعي حيدر حسن، **مجموعة المقاومة المسلحة في أفغانستان والعراق ،لمقاومة الإحتلالين الأمريكي والسوفياتي،** (القاهرة: دار التقدم العلمي، 2010).

4- الزغبي موسى، **المشهد الدولي مع بداية القرن الحادي والعشرين،** (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2006).

5- السويدي سند جمال، **أفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد،** الطبعة1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014).

6- السيد سليم محمد، **آسيا والتحولات العالمية،** (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية)، 1980.

7- الشيخ لطفي السيد، **الصراع الأمريكي الروسي في آسيا الوسطى،** الطبعة1، (القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 2006).

8- العبودي بن ناصر محمد، **يوميات آسيا الوسطى،** الطبعة1، (الرياض: مطابع الفرزدق التجارية، 1995).

9- العساف سوسن، **إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي،** (بيروت: الشبكة العربية، 2008).

10-العلي سري الدين عايدة، **الحرب الأمريكية على أفغانستان والعالم الإسلامي،** (بيروت: دار الهادي، 2002).

11-المجذوب محمد، **التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية – الروسية**، الطبعة1، (لبنان: دار المنهل اللبناني، 2010).

12-المديني توفيق، **التوتاليتارية الجديدة والحرب على الإرهاب**، (دمشق: إتحاد الكتاب العرب، 2003).

13-النعيمي نوري احمد، **العلاقات التركية الروسية: دراسة في الصراع والتعاون**، الطبعة1، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2001).

14-الياسري طاهر ياسين، **مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية رؤية قانونية وتحليلية**، (الأردن: دار الثقافة، 2011).

15-أوغلو داوود أحمد، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة: ثابر ثلجي، طارق عبد الجليل، الطبعة1، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2011).

16-بريجنسكي زبغنيو، **رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا**، الطبعة2، (مركز الدراسات العسكرية، 1999).

17-حجاز محمد محمد، **الجغرافيا السياسية**، (القاهرة: دار الفكر، 1997).

18-حمدي احمد حافظ، **الدولة الخوارزمية والمغول: غزو جنكيزخان للعالم الإسلامي و آثاره السياسية والدينية والاقتصادية والثقافية**، (القاهرة: دار الفكر العربي).

19-خورشيد حسن دلي، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية – دراسة –**، (سوريا: منشورات اتحاد الكتب العرب، 1999).

20-زيدان ناصر، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر إلى فلاديمير بوتن**، الطبعة1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013).

21-شاكر محمود، **تركستان**، (بيروت: دار الرشاد، 1970).

22-فضل الله محمد حسين السيد، **المدنس والمقدس: أمريكا ورواية الإرهاب الدولي**، (بيروت: رياض الرايس للنشر، 2003).

23-كمال عادل أحمد، **الجمهوريات الإسلامية بآسيا الوسطى منذ الفتح الإسلامي حتى اليوم**، الطبعة1، (القاهرة: دار السلام، 2006).

24-معين محمود أحمد، **إسرائيل واختراق جهة آسيا: رؤية جيواستراتيجية**، (بيروت: دار الباحث للدراسات، 2009).

25-مركز البحوث والدراسات، **التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية ودولة تركمانستان خلال الفترة 2002-2009م**، (الرياض: الغرفة التجارية الصناعية، 2010).

26-نعمة هاشم كاظم، **سياسة الكتل في آسيا**، (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1997).

ب- الرسائل الجامعية:

1- العضايلة فلاح عودة عبد الله، "التنافس الدولي في آسيا الوسطى (1991-2010)"، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، الأردن، 2011.

2- حداد شفيعة، "توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، باتنة ، 2004.

3- حذفاني نجيم،" العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون: فترة ما الحرب الباردة" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات آسيوية، جامعة الجزائر-3-، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2011.

4- حروري سهام، "السياسة الخارجية الروسية لما بعد الحرب الباردة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، باتنة، 2004.

5- حكيمي توفيق، "الحوار النيو واقعي –النيو ليبرالي حول مضامين الصعود الصيني: دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، باتنة، 2008.

6- صايج مصطفى، "السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية (التركيز على إدارة جورج ولكر بوش 2000-2008)"، جامعة الجزائر ـ بن يوسف بن خدة ـ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر،2007.

7- عباسي عادل، "السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة: فرصها وقيودها"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائرـ بن يوسف بن خدةـ، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2007.

8- غزلاني وداد،" الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى: الواقع والآفاق"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، باتنة ، 2000.

9- لراري علي، "الرهانات النفطية والأمنية في آسيا الوسطى"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2005.

10- وطار حنان، حميدة بورك، "أمن الطاقة في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر نظام ل م د في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية و دراسات أمنية، جامعة 08 ماي 1945، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، قالمة، 2012.

11-وناسي لزهر، "الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية بعد 11 سبتمبر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، باتنة، 2009.

ج -المجلات:

1- الراوي مهدي عبد العزيز، "توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 35، جامعة بغداد، 2008.

2- السعداوي عاطف، "آسيا الوسطى والقوقاز: تواجد أمريكي تراجع روسي ،مد استقلالي شيشاني"، **حولية أمتي في العالم**، العدد 05، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2001 - 2002.

3- السعيدي سعيد، "تداعيات الأزمة الروسية الجورجية على العلاقات الروسية الأمريكية"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 42، جامعة بغداد، 2009.

4- الكسندرفيش ليونيد، "القوقاز: مركز السيطرة على العالم وحلبة الصراع المقبلة بين الدول العظمى"، **مجلة الأنباء**، العدد 39، الكويت ،(جانفي)، 2008.

5- تائب مطيع الله، "أفغانستان ما بعد طالبان :إعادة إعمار ماذا؟"، **حولية أمتي في العالم**، العدد 05، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2001-2002.

6- توفيق حقي سعد، "التنافس الدولي وضمان أمن النفط "، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 43، جامعة بغداد، 2011.

7- حارم عبد الله، "رؤية في أبعاد الحرب الأمريكية الجديدة في أسيا الوسطى"، **مجلة الباحث**، العدد 3، ورقلة: كلية الاقتصاد لجامعة قاصدي مرباح، 2003 .

8- حسون محمد، "الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 26، العد 02، دمشق، 2010.

9- خلف عارف محمد، "الدور التركي الإقليمي"، **مجلة جامعة العلوم السياسية**، العدد 05، العراق: جامعة تكريت للعلوم القانونية و السياسية، 2010.

10–دياب أحمد، "الولايات المتحدة الأمريكية: أوباما وإعادة صياغة العلاقات الأمريكيةـ الروسية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 176، المجلد 44، القاهرة: مركز الأهرام، (أبريل) 2009.

11–دياب أحمد،" شراكة اقتصادية: محددات الدور الروسي في وسط وشرق آسيا"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 195، المجلد 49، القاهرة: مركز الأهرام، (جانفي)، 2014.

12–دون ناشر، "الاستقرار في أفغانستان بعد الانسحاب الأمريكي ....أي دور للدول المجاورة"، **أخبار الساعة :تقرير و تحليلات**، العدد 5376، السنة 21، (أفريل) 2014.

13–سرور عبد الناصر، "الصراع الإستراتيجي الأمريكي الروسي في آسيا الوسطى و بحر قزوين و تداعياته على المنطقة 1991–2007 "، **مجلة جامعة الأزهر بغزة**، العدد1–B، غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، 2009 .

14–سعيد هويدا، "حقائق و أرقام : آسيا الوسطى والقوقاز: تشابك الثروات والأعراف والمصالح الدولية"، **المتابع الإستراتيجي(15،16)**، العراق: مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، (أكتوبر)، 2009.

15–سويلم حسام، "القواعد العسكرية في آسيا الوسطى"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 164، القاهرة: مركز الأهرام، 2006.

16–عبد الحميد عاطف، "أبعاد الصراع على نفط أسيا الوسطى وبحر قزوين"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 164، القاهرة: مركز الأهرام، (أفريل)، 2006.

17–عبد العظيم زينب، "الإستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الإرهاب"، **حولية أمتي في العالم**، العدد 05، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2001 ـ 2002.

18–فايزولينا كارينا، "أمن الطاقة في أوراسيا: نظرة من عشق آباد"، **مركز الجزير للدراسات**، (سبتمبر) 2013.

19–قحطان عبد الله حارث، مرعي فائق مثنى، "أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية الإيرانية"، **مجلة آداب الفراهيدي**، العدد19، جامعة تكريت: كلية العلوم السياسية، (مارس)، 2014.

20-مرتضي محمود، "دولة الكيان تلعب دور الذيل للسياسة الأمريكية بآسيا الوسطى"، **المتابع الإستراتيجي(15،16)**، العراق: مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، (أكتوبر)، 2009.

21-ياسين عبير، "الوجود العسكري والسياسة الأمريكية اتجاه آسيا الوسطى"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 152، سنة 39، القاهرة: مؤسسة الأهرام، (أفريل)، 2003.

د- التقارير:

1- الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات 2013، نيويورك: الأمم المتحدة، 2014.

هـ - الجرائد:

1- دون ناشر، "التنافس الدولي على ثروات بحر قزوين"، **جريدة المدى**، العدد 233، بغداد: مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون، (أكتوبر)، 2004.

و- الحصص التلفزيونية:

1- كابشوك أرتيوم، "الصراع على المياه في آسيا الوسطى"، **حصة بانوراما**، قناة روسيا اليوم، يوم البث: 2008/1/9، على الساعة: 27 :22.

2- كابشوك أرتيوم ، "أسيا نحو توسيع التعاون أم النفوذ "، **حصة بانوراما** ، قناة روسيا اليوم، تم البث يوم: 2010/10/14، على الساعة 18:31.

3- كابشوك أرتيوم، "روسيا والأمن في اوراسيا"، **حصة بانوراما**، قناة روسيا اليوم، يوم البث: 23 / 2010/10، على الساعة 18:18.

4- كابشوك أرتيوم، "روسيا وآسيا نحو تكامل حقيقي ؟"، **حصة بانوراما**، قناة ررسيا اليوم، يوم البث :2012/05/24، على الساعة 56 :21.

ز- المواقع الالكترونية:

1- الحسيني ربى، "الحركات الجهادية في آسيا الوسطى: خطر خرج عن السيطرة"، على الموقع:

-www.syrianmasah.net/arabic/articaldails20503.html

2- الخيري محمد ربيع نوار، "الأهمية الاستراتيجية لجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية بين الأوضاع الداخلية والاهتمامات الدولية". على الموقع:

-www.iasj-net/iasj? Func :fulltext old :72256

3- العزي ممدوح خالد، "الصراع الداخلي في قرغيزستان والموقف الروسي من الانحرافات الأمريكية"، على الموقع:

-www.ahewa.org/debat/show.art.asp?aid281941

4- تقرير نقلا عن إذاعتي البي بي سي الأوزبكية، على الموقع :

-www.almoslim.net/node/135960

5- دون ناشر، "دول آسيا الوسطى تحت رقابة مشددة"، على الموقع:

-www.youm7.com//news.asp?newsid=3354130

6- عادل محمد، "الصحوة الإسلامية في آسيا الوسطى الواقع ولتحديات"، مجلة البيان الإلكترونية، ص 321، على الموقع:

- www.albayan.co.uk/Files/articleimages/.../3-3-3.pdf

7-عبد الباقي عبد الله مصباح، موقف الأنظمة الحاكمة من الأحزاب، على الموقع:

-Sludres.aljareer.net/reprts/2013/09/201392411...html

8-عبد العال علي، "حزب النهضة الإسلامي في طاجكستان"، على الموقع :

-www.kurdiu.org/ar/wtard.php?page id=3381

9- فياض خان زاهد جلات، "الأحزاب السياسية في كازاخستان"، على الموقع :

-www.fayaz12.blogfa.com/post-17.aspx

10- كبري محي الدين، "منع الحجاب في المدارس"، على الموقع:

-www.iransharghi.com//index.php?newsid=3768.

11- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة .

12- ياسين عبير، "آسيا الوسطى الشيوعية في رداء الديمقراطية"، على الموقع:

-Digital.Ahram.rog.eg/articles.aspx ?serial :791422eid :30

ثانيا: باللغة الأجنبية:

أ-الكتب:

1- Boontra Jos, **Russia and central Asia frome disinterest to eager leadership**, (Washington: Eurasia center, 2006).

2- Byrd Willim, Raiser Martin ,and the Others, **Economic cooperation in the wider Centrale Asia region**, (washington: the World Bank, 2006).

3- Canli Ahmat, **Regionalism in the black sea area and black sea economic cooperation**, (USA: Florida stat university, departement of international affaires, 2006).

4- Carius Alexander, Feil Mario, Tanzler Dennis, **addressing environmental risks in Central Asia: risks, policies, capacities**, (Berlin: Adelphi research environmental governance series, 2003).

5- Davis Jaquelyn K., Michael J. Sweeney, **Central Asia in U. S. Stategy and operational planning : Where do we go frome here?** , (Washington: the Institute for Forgien Policy Analysais, 2004).

6- Dowling Malcom, **Ganeshan Wignaraja, Central Asia's Economy: Mapping Future Prospects to 2025**, (Sweeden: Uppsala university, department of Eurasian studies, 2006).

7- Haas Scott, **Central Asia: A study of history, society, culture and its effects on the current politacal and economic ideologies of today's leaders**, (USA: Hawaii pacific university, master of arts, diplomacy and military study , 2008).

8- Irnazarov Farrukh , Salmanov Zafar , **Regional integration in Central Asia : measuring the perceptions of economic actors in Uzbakistan and Kazakhstan** , (Uzbakistan : Norwegian Institute of International Affairs (NUPI) , 2012).

9- Shelala Robert M. , Norie Kasting, Anthony H. Cardesman, **U.S. and Iranian strategic competition :The impact of Afghanistan, Pakistan , India , and Central Asia**, (Washington: CSIS, Centre for Strategic and International Studies, 2013).

10-Wishnick Elizabeth, **stratégic consequences of the Iraq war : U.S. Security interests in central Asia ressessed**, (U.S.A : Strategic Studies Institute, 2004).

ب -المجلات و الجرائد:

1- Collins Kathleen A., Wohlforth William C . , "Defying « Greet Game » expectations", **strategic Asie**, n=04, Indonesia , 2003.

2- **East Asian Stategic Review** ," **2007**post-9/11 power politics among the U.S ,China and Russie-Unilateralism and Central and Southeast Asia", Tokyo: The National Institute for Defense Studies, 2007.

3- **European Community**, "Regional strategy paper for assistance to Central Asia for the period 2007-2013".

4- Fredholm Michael, "The World of Central Asia oil and gas: Power politics market forces and stealth pipelines", **Asian cultures and modernity**, Stockholm university: Department of oriental languages, Department of political science research,(December) 2008.

5- Gardrer Hall , "le pon – islamisme et la rivalité Russo- American dans la « shatterbelt » de l'Asie Central et du « Grand Moyen –Orient »", **géopolitique**, n=°12 , paris :académie de Géopolitique, (avril), 2006.

6- Hughs G., "Central Asia mountains: from rio 1992 to rio 2012 and beyond", **regional report**, Suisse : Zoï Environment Net work, 2012.

7- Joshua kucera, "U.S. military aid to central Asia : Who benifist ? ", **Occasional paper series**, New York: Open Society Fondation, n=07, (septembre), 2012.

8- Kassenova Togzhan ," l Asie central, la sécurité régional et les menaces de prolifération d armes de destruction" , **massive forum du désarment** , n =04 , Genève , 2007.

9- Nichol Jim, "Central Asia: Regional developments and implication for U.S. interests", **congressional research service**, Washington , (November), 2013.

10-Tai Simon W., Wan Lee Jung, "Strategies of regional economic integration and WTO accsession in Central Asia", **Eursian journal of busines and economics**, volum 2, issue 3, Kyrgyzstan :University Bishkek ,2009.

11-Struye Tonguy, "Caucase et Asie central: la guerre pour le contrôle de ru land" , **Géopolitique**, Vol=°4 , n=°1, Bruxelles : centre for défense , (été) ,2007.

12-Yong Chi-Ling, "A critique of American policies toword central Asia" , **journal of humanities and social sciences**, Chang Gung university, (octobre) ,2008.

جـ- التقارير و الأوراق البحثية:

1- Gurer Heidemaria , "Forms of regional cooperation in Central Asia" , **conference paper**, Geneva: Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF),(Avril) ,2008 .

2- Herberg Mikkal E. , "Pipeline politics in Asia implications for United State" **,special report n=° 23**, USA: NBR, The National Bureau of Asian Research, (septombre),2010.

3- Pomfert Richard, "Central Asia since 1991 : the experience of the new independent states" , **Working paper n=°212** ,(U.S.A : OECD, Development Centre, (july) 2003.

4- Tornoff Curt, "U.S. assistance to former soviet union", **CRS report for congress** , Foreign Affairs , Defense and Trade Division, (March) , 2007.

5- USAID, "Disaster risk reduction – Europe, the Middle East and Central Asia" , **fact Sheet n=°1**, fiscal years 2012, United states agency , international developpement, (septembre), 2012.

د- المواقع الإلكترونية:

1-www.wikipidia.org

فهرس الجداول والأشكال والخرائط

أولا: فهرس الجداول.

الرقم	عنـــــوان	الصفحة
01	مساحة أقطار آسيا الوسطى.	14
02	جدول يبين نسبة السكان تحت خط الفقر في دول آسيا الوسطى (2000).	18
03	جدول يبين متوسط الدخل الشهري في آسيا الوسطى (2000).	21
04	جدول يبين التركيبة العرقية للسكان في آسيا الوسطى 1996-2001.	28
05	جدول يمثل أنظمة الحكم في دول أسيا الوسطى.	34
06	الرؤساء المتداولون على الحكم في دول آسيا الوسطى من الفترة 1990 إلى يومنا هذا.	35
07	جدول يوضح تصنيف الحرية لدول آسيا الوسطى.	36
08	جدول يمثل مجموع المساعدات الأمريكية لدول اسيا الوسطى من عام 1992 إلى عام 2010.	49
09	المساعدات المالية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول آسيا الوسطى من 2011 إلى 2014.	50
10	القواعد العسكرية في منطقة آسيا الوسطى.	76

ثانيا: فهرس الأشكال.

الرقم	عنـــــوان	الصفحة
01	مجموع المساعدات الأمريكية لدول آسيا الوسطى سنة 1995	51
02	مجموع المساعدات الأمريكية لدول آسيا الوسطى للسنة المالية 2005.	51

ثالثا: فهرس الخرائط.

الرقم	عنـــــوان	الصفحة
01	خريطة آسيا الوسطى	12

فهرس المحتويات:

عنـــــــــــــوان	الصفحة
مقدمة .	02
الفصل الأول: دراسة جيوسياسية واقتصادية لمنطقة آسيا الوسطى.	09
المبحث الأول: دراسة مناطقية لمنطقة آسيا الوسطى.	10
المطلب الأول: الخصوصية الجيوسياسية لمنطقة آسيا الوسطى.	10
الفرع الأول: الأهمية الجغرافية لمنطقة آسيا الوسطى.	10
الفرع الثاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى.	14
المطلب الثاني: الوضع الاقتصادي في آسيا الوسطى.	17
المطلب الثالث: الخصوصية الحضارية والسكانية لآسيا الوسطى.	22
الفرع الأول: السياق التاريخ لآسيا الوسطى.	23
الفرع الثاني: التركيبة السكانية والتوزيع الاثني في آسيا الوسطى.	27
المبحث الثاني: الإطار السياسي لمنطقة آسيا الوسطى.	29
المطلب الأول: بنية النظم السياسية لدول آسيا الوسطى.	29
الفرع الأول: الأوضاع السياسية في جمهورية كازاخستان.	29
الفرع الثاني: الأوضاع السياسية في جمهورية تركمانستان.	30
الفرع الثالث: الأوضاع السياسية في جمهورية أوزباكستان.	31
الفرع الرابع: الأوضاع السياسية في جمهورية طاجكستان.	32
الفرع الخامس: الأوضاع السياسية في جمهورية قرغيزستان.	33
المطلب الثاني: الحراك السياسي في جمهوريات آسيا الوسطى.	36
الفرع الأول: التحولات السياسية في جمهوريات آسيا الوسطى.	36
الفرع الثاني: المعارضة الإسلامية في جمهوريات آسيا الوسطى.	38
الفرع الثالث: موقف الأنظمة الحاكمة من الحركات الإسلامية.	41
الفرع الرابع: دور التركيبة العرقية في البعد السياسي لدول آسيا الوسطى.	43

الفصل الثاني: الإستراتيجية الأمريكية اتجاه آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة.	46
المبحث الأول: المصالح و الأهداف الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى.	
المبحث الأول: المصالح و الأهداف الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى.	47
المطلب الأول: المساعدات الأمريكية المقدمة لآسيا الوسطى.	47
المطلب الثاني: المصالح و الأهداف السياسية و الأمنية الأمريكية في آسيا الوسطى.	52
الفرع الأول: التخوف من انتشار الأسلحة النووية.	52
الفرع الثاني: العمل على تقليص النفوذ الروسي في المنطقة.	54
الفرع الثالث: منع التوغل الحركات الإسلامية المتطرفة المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية	56
الفرع الرابع: العمل على تحجيم و الحد من الدور و التأثير الإيراني، و دعم الدور التركي في آسيا الوسطى.	56
الفرع الخامس: تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من تعاظم القوة الصينية.	59
الفرع السادس: السعي إلى الهيمنة على آسيا.	59
المطلب الثالث: المصالح الاقتصادية الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى.	60
المبحث الثاني: الحرب على الإرهاب في صلب الإستراتيجية الأمريكية اتجاه آسيا الوسطى.	68
المطلب الأول: أفغانستان: طريق التوجه نحو آسيا الوسطى.	68
المطلب الثاني: التواجد العسكري عن طريق القواعد العسكرية الأمريكية.	71
الفصل الثالث: تكاليف التواجد الأمريكي في آسيا الوسطى.	79
المبحث الأول: صدام المصالح من وراء الإستراتيجية الأمريكية اتجاه آسيا الوسطى.	80
المطلب الأول: التنافس الأمريكي الروسي في آسيا الوسطى.	80
الفرع الأول: الأهداف السياسية و الأمنية الروسية في آسيا الوسطى.	82
الفرع الثاني: الأهداف الاقتصادية الروسية في آسيا الوسطى.	85
المطلب الثاني: القوى الإقليمية المنافسة للتواجد الأمريكي في آسيا الوسطى.	90

الفرع الأول: دور إيران في آسيا الوسطى: الاختراق الإسلامي.	**90**
الفرع الثاني: مصالح الصين في آسيا الوسطى: الأمن الجيواقتصادي.	**93**
المبحث الثاني: الأطر البديلة للإستراتيجية الأمريكية اتجاه آسيا الوسطى.	**96**
المطلب الأول: التكامل الإقليمي لدول آسيا الوسطى.	**96**
المطلب الثاني: العودة إلى الأحضان الروسية.	**100**
الخاتمة .	**104**
قائمة المراجع.	**109**
الفهرس.	**——**

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ودراسة السياسة الخارجية الأمريكية، اتجاه منطقة أسيا الوسطى في فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك لما تمثله هذه المنطقة من أهمية قصوى على الساحة الدولية، إذ أصبحت بعد استقلالها عن الاتحاد السوفياتي سابقا، منطقة فراغ استراتيجي تحتوى على ثروات و موارد طاقوية هائلة، و تتوسط أهم القوى الصاعدة في العالم، كما تعتبر إحدى المناطق الأكثر أهمية في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، تبعا لما صارت تمثله من كونها حلقة وصل في رقعة الشطرنج الكبرى، التي رسمتها الولايات المتحدة الأمريكية لعالم ما بعد الحرب الباردة.

ولمعالجة الموضوع حاولنا الإجابة على إشكالية الدراسة التالية: إلى أي مدى تمثل منطقة آسيا الوسطى منطقة حيوية في السياسة الخارجية الأمريكية، من اجل بسط النفوذ في المنطقة بعد الحرب الباردة؟

فلقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية سياسات عديدة اتجاه هذه المنطقة، تمثلت في تقديم المساعدات في شتى المجالات، بغرض إيجاد حكومات موالية لها ترعى مصالحها من اجل بسط نفوذها، هذا ما أسفر عنه تواجد أمريكي في المنطقة، تمثل خصوصا في إنشاء قواعد عسكرية و شركات بترولية مهيمنة على موارد الطاقة.

كما تستعرض الدراسة، محاور التنافس الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية إقليمية ودولية في المنطقة، و المتمثلة في روسيا و إيران والصين، ورغبة كل دولة من هذه الدول في تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم مصلحها، والتي أهمها تحجيم الطرف الأمريكي في المنطقة عبر مجموعة من السياسات.

RESUME

La présente étude vise à l'analyse de la politique étrangère des Etats-Unis envers la zone de l'Asie Centrale durant la période de l'après-guerre froide, en raison de l'importance que représente cette zone sur le plan international, dans la mesure où elle est considérée, depuis son indépendance vis-à-vis de l'ex-Union Soviétique, comme une zone de vide stratégique dotée d'immenses réserves énergétiques et de matières premières située au centre des principales puissances émergentes dans le monde ; de même qu'elle est considérée comme l'une des principales zones d'intérêt dans les projections de la politique étrangère des Etats-Unis en ce qu'elle représente le chaînon manquant dans le grand échiquier esquissé par les Etats-Unis dans le monde de l'après-guerre froide.

Pour le traitement de cet objet, nous avons axé notre étude sur la problématique ci-après : jusqu'à quel point la région de l'Asie Centrale constitue une zone vitale pour la politique étrangère américaine pour y assurer ainsi son influence dans cette zone après la guerre froide ?

Les Etats-Unis ont mis en œuvre diverses politiques en direction de cette zone, matérialisées par des aides dans de nombreux domaines dans le but de se faire agréer par des gouvernements sauvegardant leurs intérêts et d'accroitre leur influence, ce qui a abouti à accroître la présence américaine dans cette région, notamment par l'installation de base militaires et de sociétés pétrolières pour l'accaparement des richesses énergétiques.

Cette étude se penche également sur les axes des principales rivalités régionales et internationales à la politique américaine dans cette zone, représentées par la Russie, l'Iran et la Chine et l'ambition de chacun de ces Etats dans la concrétisation d'un certain nombre d'objectifs servant leurs intérêts et dont la principale réside dans la réduction de la partie américaine dans cette région, à travers la mise en place de diverses politiques.